المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

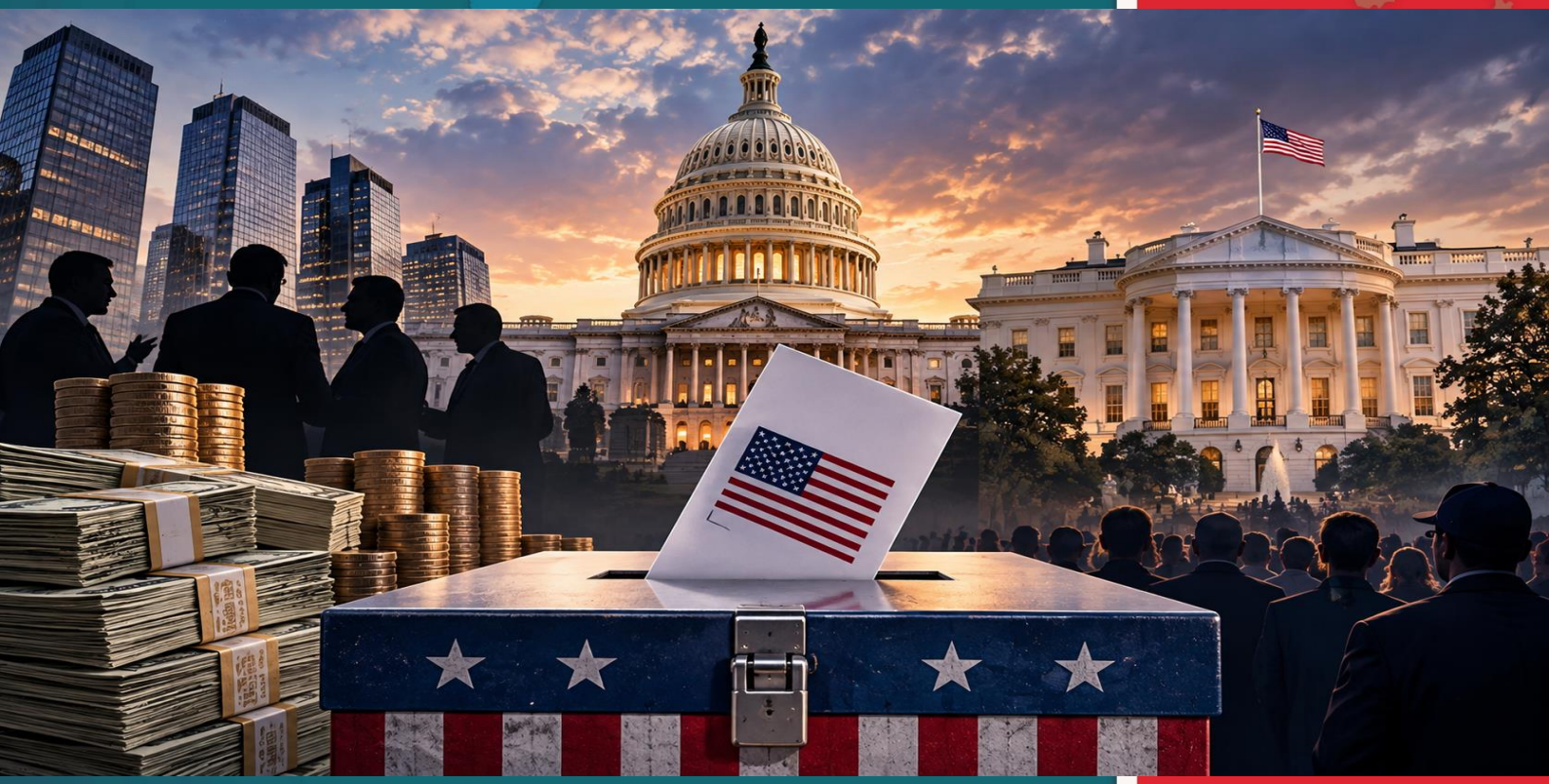
دراسات

الزلزال الانتخابي الأميركي 2026

هل ستكون تداعياته "زلزالية" أيضًا؟

د. عمرو دراج
صوفيا خوجاباشي

25 نوفمبر 2026



TURKEY- ISTANBUL
Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org

WWW.EIPSS-EG.ORG
Eipss.EG Eis_EG

November 25, 2026

الزلزال الانتخابي الأميركي 2026: هل ستكون تداعياته "زلزالية" أيضًا؟

د. عمرو دراج - صوفيا خوجاباشي

الملخص التنفيذي:

أحدثت انتخابات التجديد النصفي الأمريكية، والتي أجريت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2026، انقلاباً واضحاً في موازين السلطة التشريعية في هذا التوقيت، حيث انتزع الديمقراطيون أغلبية مجلسي النواب والشيوخ، وفازوا في سباقات بمو اقع عُدت لسنوات، أو حتى عقود، معاقل جمهورية، وحققوا مكاسب مهمة في حكومات الولايات ومجالسها التشريعية (انظر، انظر، انظر).

غير أن النتيجة، مهما بلغ اتساعها، لا تعني انتقال القرار التنفيذي من البيت الأبيض إلى الكونجرس، نظرًا لطبيعة النظام الأمريكي متوازن السلطات، ولا تشكل تفويضاً كاسحاً لكامل الأجندة التقدمية التي لقيت قبولًا انتخابيًا واسعًا. لذلك فإن السؤال المباشر الذي تعالجه هذه الدراسة ليس إن كانت النتائج عبارة عن زلزال انتخابي، حيث تشير النتائج إلى ذلك بوضوح، بل هل ستكون آثار هذه النتائج السياسية والاستر اتيجية على المستوى نفسه من القوة والسرعة والتأثير؟ وبصيغة أخرى، هل أنتجت انتخابات 2026 انقلاباً انتخابياً ظرفياً فقط، أم كشفت عن اتجاهات سياسية واجتماعية قابلة لإعادة تشكيل السياسة الأميركية، حتى بعد زوال الظروف الطارئة مثل الحرب أو التعريفات الجمركية أو حتى رئاسة ترامب؟ وكيف تتفاوت تداعيات ذلك بين الداخل والسياسة الخارجية؟

تُظهر الدراسة النتيجة المتوقعة سلفًا، وهي أنه على الرغم من التغيرات الكبيرة في تركيبة الكونجرس، إلا أن ذلك لا يحدث للمرة الأولى، بل يأتي في إطار طبيعة النظام "الديمقراطي" الرأسمالي نفسه، الذي يزعم متبنوه أنه "يصحح نفسه" على الدوام، وهو ما يكفل له "الحيوية والاستدامة"، بينما يغفلون عن أن المشاكل التي يعانيها هذا النظام هي نتيجة أسباب بنوية تتعلق بتركيبته التي كفلت الحفاظ عليه في إطار تقاسم وتبادل السلطة بين الحزبين الرئيسيين، دون غيرهما، بحيث يعمل النظام لصالح مجموعة محدودة من النخب التي تسيره، على حساب الأغلبية العظمى من الشعب الأمريكي، وباقي دول وشعوب العالم. لذلك فليس من المتوقع أن تسفر الإنتخابات عن تغييرات جوهرية في طبيعة النظام وبنيته الأساسية على المستوى الداخلي، ولا على الأسس العامة للسياسة الخارجية المتعلقة بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية العالمية. وتبين الدراسة العوامل والمظاهر الأساسية التي تؤكد صحة هذا الافتراض المسبق.

ففي الداخل الأميركي، قد تتعاظم قدرة الأغلبية الجديدة على تعطيل تشريعات ترامب وفتح تحقيقات حول تضارب المصالح والإنفاق العام والعلاقات المالية المرتبطة بالسلطة، وستكون حكومات الولايات ساحة أسرع لإحداث تغييرات في أجندات الصحة والتعليم والطاقة وتنظيم مراكز البيانات (انظر)، لكن مع عدم حدوث تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي الأمريكي، في هذه المرحلة على الأقل، ولا في تركيبته التي تُعلي من مصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وتحافظ على امتيازات النخب، وهو ما يحافَظ عليه في العادة في الإدارات الجمهورية والديمقراطية على حد سواء.

مما يهم منطقتنا العربية والإسلامية في هذا الإطار أيضًا، ما يظهر من الدراسة من أن الاحتفال المبالغ فيه من الكثيرين من المسلمين حول العالم "لانتصار المسلمين" المدوي في هذه الانتخابات، وكأن الفائزين سيغيرون العالم من مو اقعهم لصالح الإسلام والمسلمين، لا يخرج عن كونه تقدمًا جيدًا للأقلية المسلمة "الأمريكية"، التي تعيش في الولايات المتحدة، يساعدهم في الحفاظ على دينهم وهويتهم ومصالحهم، ويخفف من الضغوط عليهم، مما يشكل إنجازًا مهمًا. لكن لا يجب تحميل هذا الأمر بأكثر مما يتحمل، فالمرشحون الفائزون أنفسهم لم يدعوا أنهم يحملون أجندة "إسلامية" ولا أنهم جاءوا ليحولوا أمريكا لتبني النظام الإسلامي، ولا ليغيروا أحوال المسلمين المستضعفين حول العالم، ولا هذا الطرح ممكن بالأساس بالنظر للظروف التي يعيشون فيها في الولايات المتحدة.

أما في السياسة الخارجية، فيبقى للرئيس اليد العليا في الدبلوماسية وقيادة القوات المسلحة، ما يعمل على الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، بينما يستطيع الكونجرس الضغط بالتمويل والتعيينات والرقابة، في حدود لا تتعارض مع هذه المصالح العليا. قد تكون الحرب مع إيران نقطة المواجهة الأشد والأسرع حدوثًا (انظر، انظر)، على الرغم من أن الكثيرين من الديمقراطيين، في و اقع الأمر، يؤيدون هذه الحرب، خاصة ممن يرتبط منهم بقوة مع اللوبي الصهيوني.

كذلك وبالرغم من المؤشرات السلبية الواضحة في أغلبية اتجاهات الرأي العام الأمريكي نحو إسرائيل، وفوز عدد من الأعضاء الجدد الذين أعلنوا صراحة رفضهم للسياسات الإسرائيلية، ورفض أخذ أي دعم من اللوبي الصهيوني، إلا إن أسس العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية الراسخة لا ينتظر أن تتأثر بذلك كثيرًا بحيث تتغير على المستوى الرسمي، حتى نهاية فترة ترامب على الأقل، خاصة في ظل التوجهات التقليدية للديمقراطيين المؤسستيين الداعمين لإسرائيل أيضًا على طول الخط، ما يظهر من العدد الإجمالي لأعضاء الكونجرس الداعمين لإسرائيل حاليًا. إلا أن التغييرات الكبيرة في توجهات الناخبين، كما أظهرتها نتائج الانتخابات واستطلاعات الرأي، قد تؤشر إلى تغيرات أكبر في هذه العلاقة على المدى المتوسط والطويل.

وتشير نتائج التصويت واستطلاعات أراء الناخبين إلى اجتماع عاملين أثرا في النتائج: صدمات مباشرة حدثت خلال الأشهر الماضية تتصل بالحرب وتكاليف الوقود والسلع والتضخم المترتب عليها، و اتجاهات أقدم تتمثل في الغضب من عدم المساواة والتفاوت الإجتماعي، والتداخل بين المال والسلطة، وهيمنة النخب الفاسدة، وتز ايد النزعة السلطوية، وتنامي عدم القدرة على تحمل تكاليف المعيشة، والمخاوف من نفوذ الشركات، ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، والتغير المتنامي في المو اقف من إسر ائيل (انظر، انظر، انظر). ويتعين اختبار ما إذا كانت هذه الاتجاهات ستستمر حتى 2028 وما بعدها، بدلاً من إعلان تحول تاريخي لا رجعة فيه استناداً إلى نتائج اقتراع واحد.

يظهر من هذه الدراسة أهمية النظر في التفاعلات الداخلية الأمريكية لتحقيق تكامل الفهم؛ فعلى الرغم من اهتمام القارئ العربي بالأساس بالتداعيات على السياسة الخارجية، لما لها من تأثير بالغ على منطقتنا ومستقبلها، إلا أنه يصعب فهم ذلك بشكل متكامل بدون دراسة المتغيرات والتفاعلات الداخلية أيضًا، وبدرجة كافية من العمق، لاستكشاف مستقبل الولايات المتحدة وقدرتها في الاستمرار في الهيمنة على الساحة العالمية، خاصة في ضوء التداخل بين ثنائية الخارج/ الداخل، والتي كشفت الانتخابات الأخيرة عن التأثيرات المتبادلة بينهما بشكل واضح في هذه المرحلة.

قد يكون الأهم لمن ينظر للولايات المتحدة من الخارج، ويهتم بمستقبلها وطبيعته، أن يرصد التحولات الكبرى التي تحدث فيها على المستوى الحضاري، على مستوى المجتمع، والتدافعات الحادثة بداخله، والتي تؤثر بالتأكيد على مدى تماسكه وحيويته وقدرته على الاستمرار في تشكيل النموذج الذي يقود العالم، خاصة في ظل سياساته الخارجية التي تدفع أمريكا بعيدًا عن هذا المسار. هذه التغيرات هي الأهم إذا أردنا أن نستكشف مستقبل الولايات المتحدة وقدرتها على التأثير.

ما يظهر من الدراسة أن الانتخابات ونتائجها لن تكون هي المعيار الأهم لرسم المستقبل الأمريكي بالنظر لمحدودية التغييرات الجوهرية التي يمكن أن تترتب عليها. النظرة الشاملة الأعم على المستوى الحضاري ستكون أكثر قيمة في هذا السياق، إلا أنها تخرج عن المجال المحدد لهذه الدراسة. مع ذلك، نستطيع القول أنه بمتابعتنا المستمرة والعميقة للشأن الأمريكي، فإن الولايات المتحدة دخلت بوضوح في مرحلة من الأفول الحضاري الذي سيؤثر بكل تأكيد على دورها القيادي العالمي الذي حافظت عليه طوال العقود الماضية، في الوقت الذي لم يتبلور بعد تصور عن القيادة الجديدة للنظام العالمي التي ستحل محلها، وعلى عن شكل التحديث المنتظر لهذا النظام، وهو ما سيجعل هذه الفترة تشهد مرحلة كبيرة من الاضطراب الذي نشهده حاليًا بالفعل في شتى أنحاء العالم.

المقدمة:

تشهد انتخابات التجديد النصفي الأميركية في العادة، في نحو ثلثي الحالات على مدى العقود الماضية، نمطاً معروفاً: يتعرض حزب الرئيس غالباً لخسائر بفعل خيبة التوقعات والاقتصاد وتراجع الحماسة (انظر) . وتشير بيانات مشروع الرئاسة الأميركية إلى أن الحزب الرئاسي خسر في المتوسط نحو 28 مقعداً بمجلس النواب وأربعة مقاعد بمجلس الشيوخ في انتخابات التجديد النصفي بين 1934 و2018 (انظر). لكن المتوسط يخفي تباينات كبيرة؛ فقد خسر الديمقراطيون 63 مقعداً في مجلس النواب عام 2010، وخسر الجمهوريون 41 مقعدًا في عام 2018، في حين اقتصرت خسائر الديمقراطيين عام 2022 على تسعة مقاعد (انظر). في أغلب هذه الحالات لم يترتب على هذه النتائج تغيرات جوهرية في السياسة الأمريكية، ولا في بنية النظام السياسي الأمريكي، خاصة على المستوى الخارجي.

إلا أن ما جعل اقتراع 2026 جديراً بدراسة مستقلة ليس خروج الحزب الرئاسي خاسراً فحسب، وليس فقط حجم الخسارة الذي جاء كبيرًا وفاق التوقعات، خاصة على مستوى مجلس الشيوخ، بل تزامن الانتصار الديمقراطي مع تطورات جوهرية عالمية وأمريكية؛ حرب أميركية - إسرائيلية على إيران بدأت في 28 فبراير 2026، وما زالت مستمرة حتى الأن، وسيكون لها تداعيات كبرى في المنطقة وحول العالم إذا تصاعدت مرة أخرى، وتوترات اقتصادية واجتماعية يمكن أن يكون لها تداعيات عنيفة على السلم الأهلي الداخلي في الولايات المتحدة، ومخاوف من ثورة الذكاء الاصطناعي وما يمكن أن تحدثه في المستقبل، وتحولات في اتجاهات الرأي العام، خاصة بين الشباب واللاتينيين والناخبين السود بشكل جوهري، واحتكاكات داخل كلا الحزبين بشأن القيادة والمال السياسي والعلاقات مع إسرائيل، بما يراه البعض إيذانًا بتحولات أكثر عمقًا في النظام السياسي الأمريكي نفسه (انظر، انظر، انظر).

وتفترض الدراسة منذ البداية، طبقًا للشواهد المنطقية الواضحة، أن التأثير سيكون الأسرع في الرقابة والتشريعات المحلية وموازين الحزبين، بينما يكون التأثير الأبطأ والأكثر تنازعاً في قرارات الحرب والتحالفات الدولية. كما يُحتمل أن يكون تغير أولويات وتوجهات الناخبين أعمق من تغير السياسات الحكومية الفورية.

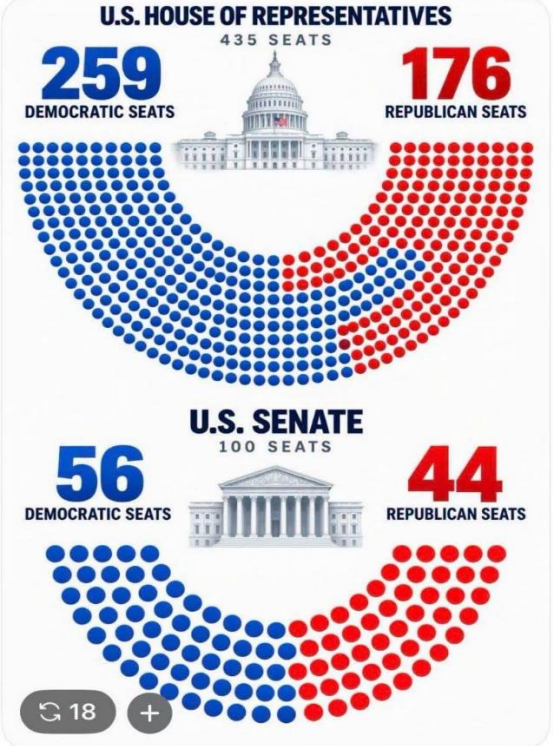
وتتبنى هذه الدراسة موقفاً وسطًا بين تفسيرين تبسيطيين في السياسة الخارجية، الأول يفترض أن فوز الديمقراطيين، خاصة التقدميين منهم، سيقلب السياسة الأميركية لاتخاذ موقف أكثر تماهياً مع خصوم إسرائيل، والثاني ينفي احتمال تغير أي شيء لأن مؤسسات السياسة الخارجية ثابتة، ونفوذ اللوبي الصهيوني قوي ولا يتزعزع.

وتفترض الدراسة أن آثار الانتخابات تتوزع على مستويات مختلفة زمنياً ووظيفياً، بين تبدلات فورية في توقعات الأسواق والإعلام، وتغيرات مؤسسية مع بدء الكونجرس الجديد في 3 يناير 2027، وتحولات بنيوية يفترضها البعض قد لا تتضح إلا في دورة انتخابات الرئاسة 2028 ، وما بعدها (انظر، انظر).

لكل ذلك، تنطلق الدراسة من تحليل نتائج الإنتخابات وأسبابها، إلى دراسة تداعياتها على المستويين الداخلي والخارجي، في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة، فيما يتعلق بعمق أثار هذه الانتخابات، وما إذا كان متناسبًا مع شدة الزلزال الذي أظهرته نتائجها.

أولا: النتائج ودلالاتها التاريخية.. حجم الانتصار الديمقراطي

حسم الديمقراطيون السيطرة على مجلسي الكونغرس، بما يضع الرئيس دونالد ترامب أمام حكومة منقسمة لأول مرة خلال ولايته الثانية. وتشير الحصيلة إلى 54 مقعداً على الأقل للكتلة الديمقراطية وحلفائها في مجلس الشيوخ مقابل 44 للجمهوريين، وصلت إلى 55 مقعدًا بعد حسم ولاية ميسيسيبي، و56 مقعدًابعد حسم ولاية ألاسكا بما يصل بعدد المقاعد إلى 56. وفي مجلس النواب، كانت حصيلة متابعة منشورة في 7 نوفمبر 254 مقعداً ديمقراطياً و162 جمهورياً و19 دائرة معلقة؛ وهي حصيلة مؤقتة. وقدرت النتيجة النهائية للديمقراطيين بحوالي 259 مقعداً، مقابل 176 مقعدًا للجمهوريين .



انتزع الديمقراطيون سبعة مقاعد على الأقل، وصلت ثمانية حتى الأن بعد ظهور نتيجة ميسيسيبي، بمجلس الشيوخ كانت جمهورية، بينها تكساس مع جيمس تالاريكو، وكارولاينا الجنوبية مع آني أندروز، وكانساس مع آدم هاميلتون، وأوهايو مع شيرود براون، و آيوا مع جوش توريك، وكارولاينا الشمالية مع روي كوبر، ومين مع تروي جاكسون، وحسمت لاحقًا مع سكوت كولوم في ميسيسيبي، وكذلك ماري بيلتولا في ألاسكا، لتصل المقاعد المنتزعة إلى 9، بعد أن كانت طموحات الديمقراطيين لا تتعدى 3 أو 4 مقاعد للحصول على الأغلبية في مجلس الشيوخ. وفي ميشيجان حافظ عبد الرحمن السيد، المصري الأصل، على مقعد ديمقراطي، وأصبح أول مسلم يُنتخب لعضوية مجلس الشيوخ الأميركي في تاريخه.

بعض هذه النتائج كانت تاريخية، ففي ولاية كارولاينا الجنوبية انتزعت المرشحة الديمقراطية طبيبة الأطفال آني أندروز مقعداً في مجلس الشيوخ لتصبح أول ديمقراطية تفوز بهذا المقعد منذ 28عاما، بعد فوزها على شقيقة السيناتور الراحل ليندساي جراهام. وفي كانساس فاز المرشح الديمقراطي آدم هاملتون وهو أول فوز ديمقراطي بمقعد الولاية في مجلس الشيوخ منذ عام 1932، أي أكثر من 90 عاماً. أما في ميسيسيبي ، فقد فاز الديمقراطي سكوت كولوم بمقعد مجلس الشيوخ عن الولاية ذات التوجه المحافظ، ليصبح أول سيناتور ديمقراطي يمثل ميسيسيبي منذ 40 عاماً.

وفازت جينا هينوهوسا بمنصب حاكمة ولاية تكساس على جريغ أبوت، وأصبحت أول امرأة من أصول لاتينية تتولى المنصب، كما فازت كيشا لانس بوتومز في جورجيا لتصبح أول امرأة سوداء تُنتخب حاكمة ولاية أميركية، بينما فازت ديب هالاند في نيو مكسيكو كأول امرأة من السكان الأصليين تُنتخب لحاكمية ولاية. واحتفظ الجمهوريون بحاكمية فلوريدا بفوز رايرون دونالدز.

وبحسب أحدث متابعة لأسوشيتد برس، ضمن الديمقراطيون ما لا يقل عن 30 منصب حاكم ولاية، بما في ذلك أكبر9 ولايات أمريكية عدا فلوريدا، مقابل 20 للجمهوريين، بعد حسم سباقي ألاسكا وكانساس، و انتزعوا السيطرة على ما لا يقل عن 12 مجلساً تشريعياً في الولايات. تدل هذه النتائج على تغييرات كبرى في مسئولي ومشرعي الولايات، قد تكون أكثر أهمية وتأثيرًا على المواطن العادي بشكل مباشر من النتائج على المستوى الفيدرالي، وذلك في قضايا مثل التعليم والرعاية الصحية ومراكز البيانات وغير ذلك.

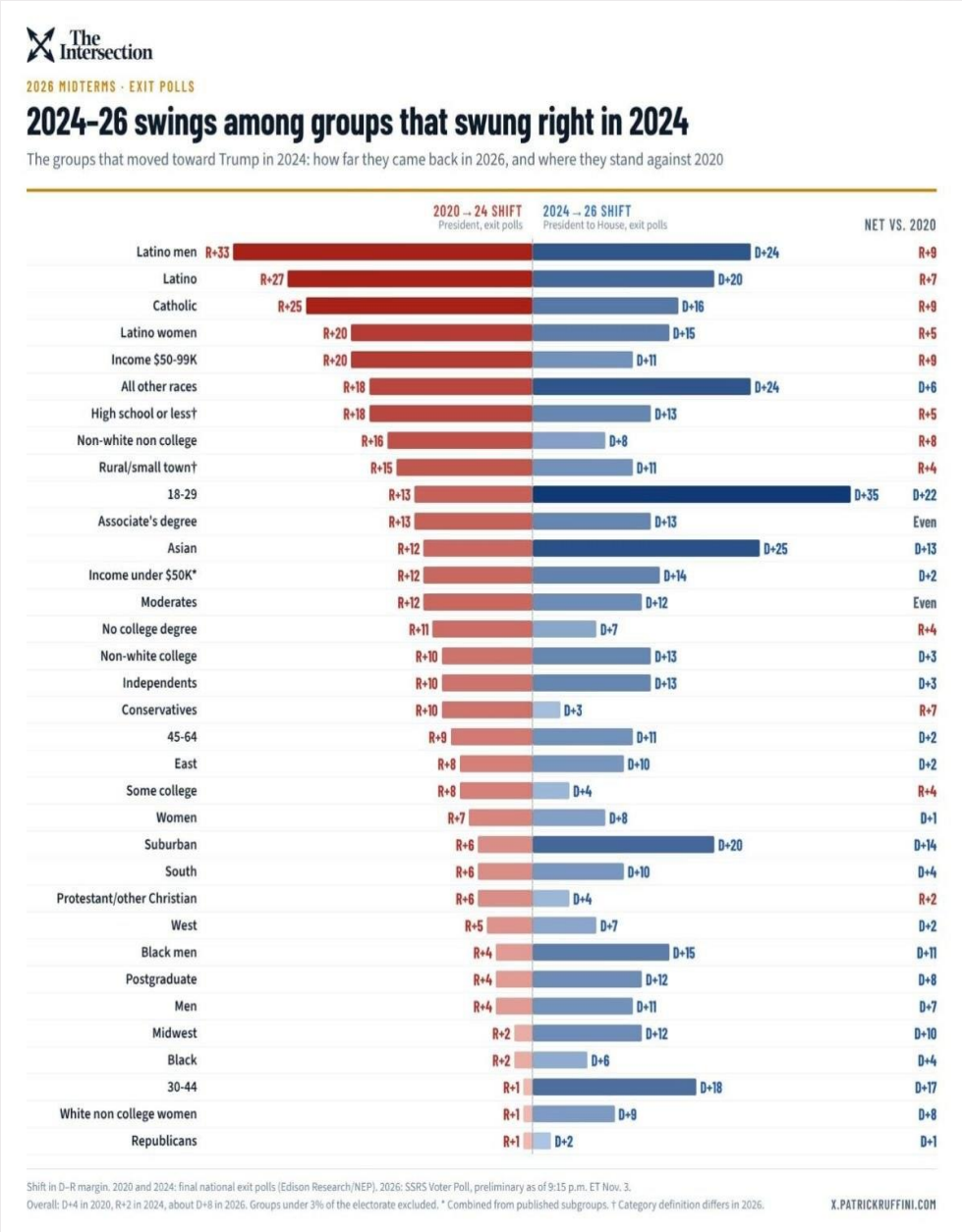
ثانيًا: الخريطة الجغرافية والتحولات الديموغرافية نحو الديمقراطيين

هناك الكثير مما يمكن استنتاجه من الشكل المرفق هنا حول الحجم الكبير الذي تحول من تأييد للجمهوريين بين العامين 2020 و2024، إلى تأييد للديمقراطيين من عام 2024 إلى 2026 بين الفئات والعرقيات ومستويات التعليم والدخل وغير ذلك، وكذلك الجغرافيات المختلفة.

تدل نتائج تكساس وجورجيا وكانساس وكارولاينا الجنوبية على ثقل النتيجة الجغرافي. فقد اخترق الديمقراطيون ولايات صوّتت لترامب في 2024 بأغلبية واضحة، وبعضها لم ينتخب سيناتوراً ديمقراطياً منذ عقود. أما ميسيسيبي فقد أظهرت منافسة غير مألوفة على مقعد اعتُبر آمناً للجمهوريين. ومن غير الدقيق اعتبار تحول هامش التصويت دليلاً مباشراً على أن العدد نفسه من الناخبين انتقل من الجمهوريين إلى الديمقراطيين؛ فاختلاف المشاركة والمرشحين والظروف المحلية يغيّر النتائج كذلك.

وتشير بيانات AP Voter Poll، وهو استطلاع شمل أكثر من مئة ألف ناخب، إلى أن نحو سبعة من كل عشرة ناخبين دون الثلاثين صوّتوا لديمقراطيين في انتخابات مجلس النواب، وكذلك نحو ستة من كل عشرة من الناخبين اللاتينيين، ونحو تسعة من كل عشرة من الناخبين السود، كما دعم نحو ثلثي المعتدلين مرشحي الديمقراطيين. وقارنت الوكالة هذه النتائج بانتخابات 2024 لتبين أن بعض المكاسب التي حققها ترامب بين هذه الفئات لم تصمد.

وتشير النتائج التاريخية إلى اتساع التمثيل السياسي، حيث لم يكن فوز عبد الرحمن السيد ودخول مرشحين مسلمين إلى الكونغرس مجرد حدث عشوائي، بل ارتبط بحملات ركزت على الرعاية الصحية والعدالة الاقتصادية والنفوذ المالي في السياسة. وأحصت CAIR، بصورة أولية، عشرات الانتصارات لمرشحين مسلمين على المستويات الفيدرالية والولائية والمحلية. لكن ينبغي الانتباه وعدم جمع هذه المناصب المختلفة في رقم واحد يوحي بأنها كلها مقاعد في الكونغرس كما يخلط البعض.



التحول في اتجاهات فئات المصوتين من عام 2020 الى 2024 (أحمر) ومنها إلى 2026 (أزرق)

وبحسب النتائج والتحولات الديموغرافية التي رافقتها، يمكن اعتبار هذه الانتخابات بمثابة اختبار لأربع فرضيات متنافسة، وهي: التصويت العقابي ضد ترامب، وتعبئة ديمقراطية مرتفعة، وإعادة اصطفاف بعض الفئات، بالإضافة إلى سخط مستمر على نخب الحزبين. لا تمنع صحة فرضية واحدة صحة غيرها، حيث يمكن لعوامل مجتمعة أن تكون سبباً مباشراً في هذه النتائج؛ فالاعتراض على حزب الرئيس و انخفاض شعبيته في منتصف ولايته ليس بجديد، إلا أن الجديد هو اتساع الخسارة إلى مجلسي الكونجرس ومؤسسات الولايات معاً، وظهور خطاب انتخابي يتجاوز قضايا

الهجرة والثقافة إلى الغلاء الفاحش والصحة وعدم المساواة والسخط على تكاليف مشاريع الذكاء الإصطناعي التي ساهمت مساهمة كبيرة في خسارة الجمهوريين.

لكن من المهم الإشارة إلى أن عدد المقاعد الذي انتهى إلى الديمقراطيين لا يدل وحده على وجود تفويض لبرنامج تقدمي شامل، فقد فاز مرشحون ديمقراطيون تقليديون وتقدميون معاً، جمعتهم معارضة ترامب والرغبة في معالجة المعيشة أكثر مما جمعتهم وثيقة سياسية موحدة، حتى لو انتموا لنفس الحزب (الديمقراطي)، فالخلافات بين التقدميين والتقليديين الديمقراطيين تتجاوزفي بعض القضايا تلك التي بين الحزبين الرئيسيين. ومن هنا ستنطلق معركة مختلفة داخل الحزب المنتصر، والذي يجمع توجهات قد تتناقض حول بعض القضايا؛ كيف يمكن تحويل تحالف انتخابي واسع إلى أجندة حكم متماسكة؟

ثالثا: أسباب الهزيمة الجمهورية والانتصار الديمقراطي

لم تكن الهزيمة الواسعة للحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي الأميركية لعام 2026 نتيجة عامل منفرد، بل جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي تراكمت خلال النصف الأول من ولاية الرئيس دونالد ترامب.

وعلى الرغم من أن الحرب الأميركية الإسرائيلية مع إيران شكلت عاملاً مؤثراً في المزاج الانتخابي، فإن اختزال النتائج في أسبابها العسكرية والاقتصادية يتجاهل تحولات أعمق داخل المجتمع الأميركي، تتعلق بتراجع القدرة على تحمل تكاليف المعيشة، واتساع الشعور بفقدان العدالة الاجتماعية، ورفض هيمنة النخب الفاسدة، وقضايا الهوية والمهاجرين، وتصاعد المخاوف من نفوذ الشركات الكبرى، فضلاً عن تزايد التشكيك في قدرة المؤسسة السياسية التقليدية على معالجة هذه المشكلات، واللجوء للأسلوب الأمني في بعض الأحيان. لا يمنع هذا من تداخل العوامل المتعلقة بالحرب على إيران بتلك التي تعكس التحولات في المزاج العام بشكل لا يمكن فصله في بعض الأحيان.

إلا أنه يمكن بشكل عام تقسيم أسباب الهزيمة الجمهورية إلى مجموعتين رئيسيتين: أسباب داخلية ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبنية النظام السياسي، وأسباب خارجية تتصل بالحروب والتحالفات وتكاليف السياسة الأميركية الدولية.

1- <u>الأسباب الداخلية: الاقتصاد والمجتمع وتحولات الناخبين</u>

- *أزمة القدرة على تحمل تكاليف المعيشة*

برز تراجع القدرة على تحمل تكاليف الحياة اليومية بوصفه أحد أبرز العوامل التي أثارت استياء الأمريكيين ضد الحزب الجمهوري، وتشكيل مواقفهم السياسية استناداً إلى دوافع اقتصادية ومعيشية، في ظل استمرار الضغوط المرتبطة بأسعار الغذاء والسكن والرعاية الصحية والنقل والخدمات الأساسية.

فقد أظهرت استطلاعات وكالة أسوشيتد برس أن التضخم تسبب بمشقة اقتصادية لشرائح واسعة من الأسر الأميركية، وأن الناخبين من ذوي الدخل المنخفض منحوا تكاليف الطعام والوقود والخدمات وزناً كبيراً عند اتخاذ قراراتهم الانتخابية.

ولم تكن هذه الضغوط وليدة الحرب مع إيران فقط، بل سبقتها أزمات تتعلق بارتفاع الإيجارات، وتكاليف العلاج، وضعف نمو الأجور الحقيقية لدى بعض الفئات، واتساع الفجوة بين مستويات الثروة والدخل.

يزيد من المشكلة أن السياسات التي اتبعتها إدارة ترامب هي التي أدت لهذه الضغوط، على عكس ما وعد به ترامب أثناء حملته الانتخابية قبل الرئاسة الحالية. يأتي موضوع التعريفات الجمركية وسياسات الضرائب وارتفاع أسعار الفائدة بما ينعكس بشكل مباشر على قدرات الأمريكيين الشرائية خاصة في الأمور الضرورية كالمنازل والسيارات وفوائد بطاقات الإئتمان، في مقدمة الأسباب التي تسببت في تفاقم الضغوط الاقتصادية على الطبقة الوسطى الأمريكية.

وفي هذا السياق، اكتسب خطاب "القدرة على تحمل تكاليف المعيشة (Affordability)" زخماً متزايداً، بعدما برز في الحملات السياسية المحلية في نيويورك، ثم تبناه مرشحون آخرون ركزوا على الاحتياجات اليومية للمواطنين بدلاً من السجالات الأيديولوجية التقليدية .

وتشير هذه التطورات إلى تغير المعايير التي يقيّم الناخبون من خلالها أداء الحكومات والأحزاب في أمريكا، بحيث لم تعد مؤشرات النمو الاقتصادي أو ارتفاع مؤشرات أسواق المال كافية لإقناعهم بنجاح السياسات العامة، ما لم تنعكس نتائجها بصورة ملموسة على مستويات معيشتهم.

- *تنامي الشعور بغياب العدالة الاجتماعية وتركز الثروة*

ارتبطت أزمة المعيشة أيضًا بتصاعد الانتقادات الموجهة إلى النموذج الاقتصادي الذي يمنح الشركات الكبرى وأصحاب الثروات نفوذاً واسعاً على القرارات الحكومية والاقتصادية.

فقد أصبح توزيع عوائد النمو، وليس حجم النمو وحده، جزءاً مهماً من النقاش السياسي. وبرزت تساؤلات بشأن استفادة المواطنين العاديين من التسهيلات الضريبية والاستثمارات الكبرى، مقارنة بالمكاسب التي تحققها الشركات والمستثمرون.

وقد ساهم هذا المناخ في زيادة جاذبية المرشحين الذين ربطوا برامجهم الانتخابية بمواجهة نفوذ المليارديرات والشركات الكبرى، وتوسيع الرعاية الصحية، وتحسين الأجور، وتعزيز الخدمات العامة.

ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأن الناخبين كانوا يقبلون سابقاً بالنزعات السلطوية أو الفساد الواضحين في إدارة مثل إدارة ترامب، مقابل الرفاه الاقتصادي، ثم تخلوا عن تلك المقايضة بعد تراجع مستوى المعيشة كما يقول بعض المحللين؛ فهذه فرضية تفسيرية تُطرح عادة في دول العالم الثالث، وتحتاج إلى بيانات واستطلاعات مباشرة لإثباتها في الولايات المتحدة. إلا أنه بدون شك، فإن سوء الأوضاع الإقتصادية وتصاعد الفجوة بين الطبقة المتوسطة والأغنياء دفع الكثيرين لإعادة تقييم نموذج "الحلم الأمريكي" الذي أصبح انتقائيًا بشكل كبير.

إلا أن نتائج الانتخابات تتيح اختبار احتمال أن يكون تراجع الثقة بقدرة الإدارة على تحسين الظروف الاقتصادية قد وسّع دائرة الاعتراض على سياساتها الأخرى.

هناك ملاحظة مهمة يجب الإنتباه إليها، فيما يتعلق بأثر العوامل الإقتصادية على توجهات الناخبين، وهي تظهر جلية في ولاية مثل تكساس، التي يرتفع فيها مستوى المعيشة نسبيًا عن غيرها، كما أن أسعار المشتقات البترولية تعتبر بشكل عام أقل من المتوسط على مستوى أمريكا. يدل ذلك على أن هناك عوامل هيكلية أخرى دفعت بالتحول الكبير في التوجهات الانتخابية في الولاية، وهو ما يمكن استنباطه من باقي العوامل التي أثرت على النتائج في الصفحات التالية.

- *الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات*

ظهر أن مشروعات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات أصبحت إحدى القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي اكتسبت حضوراً لافتاً في الانتخابات، حيث شكلت هذه المشروعات أحد أبرز الأمثلة على انتقال النقاش الاقتصادي في الولايات المتحدة من التركيز على النمو والاستثمار إلى التساؤل بشأن كيفية توزيع عوائده وتكاليفه على المجتمع.

فخلال السنوات الأخيرة، تسابقت شركات التكنولوجيا الكبرى على ضخ استثمارات ضخمة في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وبناء البنية التحتية اللازمة لتشغيلها، مدفوعة بتوقعات بأن هذه التكنولوجيا ستعيد تشكيل الاقتصاد

العالمي، وترفع الإنتاجية، وتفتح أسواقاً جديدة أمام الشركات الأميركية، وتحقق السبق للولايات المتحدة في إطار تنافسها مع الصين. لكن التوسع السريع في هذه المشروعات بدأ يكشف عن تكاليف مادية و اقتصادية واجتماعية لا تظهر بالضرورة للمستخدم النهائي الذي يتعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

فمراكز البيانات (Data Centers) ليست مجرد مبانٍ تحتوي على أجهزة حاسوب، بل منشآت صناعية وتقنية تضم أعداداً كبيرة من الخوادم ووحدات المعالجة والاتصالات والتخزين، وتحتاج إلى طاقة كبيرة مستقرة لتشغيلها، وإلى أنظمة تبريد ومعدات احتياطية لضمان استمرار تشغيلها.

وتكتسب هذه المتطلبات أهمية أكبر في مراكز البيانات المتخصصة بالذكاء الاصطناعي، التي تستخدم معالجات عالية الأداء لتنفيذ عمليات حسابية مكثفة، سواء لتدريب النماذج أو لتشغيلها وتقديم خدماتها للمستخدمين.

وتستهلك هذه العمليات كميات كبيرة من الكهرباء، وتنتج حرارة تستدعي أنظمة تبريد متطورة، قد تعتمد على الهواء أو المياه أو تقنيات أخرى تختلف بحسب تصميم المنشأة وموقعها. ولذلك فإن الأثر البيئي والاقتصادي لمراكز البيانات يتجاوز حدود المباني التي تستضيفها، ليشمل شبكات الكهرباء والمياه والأراضي والبنية التحتية المحلية.

وتكشف تقديرات المؤسسات المتخصصة عن حجم التحول الذي يواجه قطاع الطاقة نتيجة التوسع في مراكز البيانات.

فوفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة حول الطاقة والذكاء الاصطناعي، استهلكت مراكز البيانات حول العالم نحو 415 تيراواط/ساعة من الكهرباء عام 2024، بما يعادل قرابة 1.5% من الاستهلاك العالمي للكهرباء.

وتتوقع الوكالة أن يرتفع هذا الاستهلاك إلى نحو 945 تيراواط/ساعة بحلول عام 2030، أي أكثر من ضعف مستواه في 2024، مع اعتبار الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الرئيسية لهذه الزيادة.

أما في الولايات المتحدة، فقد أظهر تقرير محدّث لمختبر لورانس بيركلي الوطني، نُشر في يونيو 2026، أن مراكز البيانات قد تستحوذ على نحو 11.8% من إجمالي استهلاك الكهرباء الأميركي بحلول عام 2030، ضمن نطاق تقديري يتراوح بين 9.5% و15.3% وفق السيناريوهات المختلفة.

ولا تكمن المشكلة في الحجم الإجمالي للاستهلاك وحده، بل في تمركز المشروعات ضمن مناطق محددة، ما يجعل أثرها على شبكات الكهرباء المحلية أكبر من حصتها في الاستهلاك الوطني.

فعندما تخطط عدة شركات لبناء مراكز بيانات ضخمة في منطقة واحدة، قد تواجه شركات الكهرباء الحاجة إلى توسيع محطات التوليد، ومد خطوط نقل جديدة، وتحديث المحولات وشبكات التوزيع، و إقامة بنية تحتية قادرة على تلبية الطلب المتزايد.

وتحتاج هذه المشروعات إلى استثمارات قد يستغرق إنجازها سنوات، بينما تسعى الشركات التكنولوجية إلى تشغيل منشآتها بأسرع وقت ممكن لمواكبة المنافسة في قطاع الذكاء الاصطناعي.

وهنا ينشأ تعارض محتمل بين الجدول الزمني الذي تريده شركات التكنولوجيا، وقدرة البنية التحتية المحلية على الاستجابة، والتكاليف التي يتعين دفعها لتسريع هذا التوسع.

وهنا يبرز السؤال المهم: من يتحمل تكلفة البنية التحتية اللازمة، الشركات أم السكان؟

تتمثل إحدى أكثر القضايا إثارة للاعتراض الشعبي في كيفية توزيع التكاليف المترتبة على إنشاء مراكز البيانات وربطها بشبكات الكهرباء والمياه.

فقد تحتاج شركات المرافق العامة إلى إنشاء أو تطوير تجهيزات جديدة في البنية التحتية لتلبية طلب مراكز البيانات الكبيرة على الطاقة، لكن السؤال يصبح: هل تتحمل الشركات المستفيدة من هذه المنشآت كامل التكاليف الإضافية، أم يُسمح بتوزيع جزء منها على قاعدة أوسع من المستهلكين؟

ففي بعض الأنظمة التنظيمية، يمكن أن تنعكس استثمارات شركات المرافق في الشبكات ومحطات التوليد على التعرفة التي يدفعها المشتركون، بحسب قواعد استرداد التكاليف التي تقرها السلطات التنظيمية.

وبذلك قد يخشى المواطن من ارتفاع فاتورة الكهرباء، ليس لأنه أصبح يستهلك طاقة أكبر، بل لأن الشبكة المحلية تحتاج إلى توسعات مكلفة لتلبية الطلب الناتج عن مشروعات تكنولوجية ضخمة.

ولا يعني ذلك أن كل مركز بيانات يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الفواتير؛ فالأثر يتوقف على كيفية تمويل البنية التحتية، وطبيعة العقود والتعرفة، ومدى تحمل الشركات للمصاريف التي تتسبب بها، وقدرتها على توفير مصادر طاقة خاصة أو إضافية.

لكن غياب الشفافية بشأن هذه التفاصيل يزيد القلق الشعبي، خصوصاً عندما ترافق المشروعات مع مطالبات بإعفاءات ضريبية أو حوافز حكومية.

وتظهر هنا إشكالية ثانية تتعلق بالموارد المالية العامة؛ إذ تقدم بعض الولايات والسلطات المحلية إعفاءات أو امتيازات لجذب الاستثمارات التكنولوجية، انطلاقاً من توقعات بأنها ستعزز النمو وتوفر الوظائف والإيرادات المستقبلية.

غير أن هذه الحوافز تثير سؤالاً بشأن العائد الحقيقي الذي تحصل عليه المجتمعات المحلية، مقارنة بما تتنازل عنه من إيرادات ضريبية أو ما تستثمره في البنية التحتية.

فإذا حصل مشروع ضخم على تسهيلات واسعة، لكنه لم يوفر وظائف دائمة أو عوائد محلية تتناسب مع حجم الدعم، فقد ينظر السكان إليه باعتباره نموذجاً تستفيد فيه الشركات بصورة أكبر من المجتمع الذي يستضيفها، خاصة وأن الانطباع السائد هو أن الذكاء الاصطناعي سيقلل من الاعتماد على البشر في أداء الوظائف المختلفة.

وهذا جوهر الانتقاد الاجتماعي الذي بدأ يرافق بعض مشروعات الذكاء الاصطناعي: ليس الاعتراض على الاستثمار بحد ذاته، وإنما على إمكانية خصخصة الأرباح مقابل تحميل المجتمع جزءاً غير متناسب من التكاليف.

الجوانب الأخرى المرتبطة بمراكز البيانات تتعلق باستخدامات المياه والأراضي والأثر على البيئة.

قضية المياه لا تقل أهمية عن الكهرباء، وخصوصاً في الولايات التي تعاني من الجفاف أو الضغوط على مواردها المائية.

فبعض مراكز البيانات يستخدم المياه في أنظمة التبريد، بينما يعتمد بعضها الآخر على تقنيات أقل استهلاكاً للمياه المباشرة، وإن كانت قد تتطلب طاقة كهربائية إضافية أو ترتيبات مختلفة للتبريد.

كما يوجد استهلاك غير مباشر للمياه مرتبط بإنتاج الكهرباء اللازمة لتشغيل هذه المنشآت، بحسب مصادر الطاقة المستخدمة.

ولذلك لا يمكن تعميم رقم واحد لاستهلاك المياه على جميع مراكز البيانات، إذ تختلف الاحتياجات تبعاً للتصميم والتقنيات والمناخ وحجم العمليات. لكن عدم وضوح الكميات المطلوبة مستقبلاً يصبح في حد ذاته سبباً للقلق عندما تُقام المشروعات في مناطق محدودة الموارد.

وتتصل بهذه القضية استخدامات الأراضي، والآثار المحتملة للبناء الضخم، والضجيج الناتج عن معدات التبريد والتوليد الاحتياطي، وحركة الإنشاءات، والتأثير في المجتمعات الريفية أو الضواحي القريبة من مواقع المشروعات.

كما أن بعض المشروعات قد تثير خلافات بشأن طبيعة استخدام الأراضي ومصالح السكان المحليين، خصوصاً عندما تُخصص مساحات كبيرة لمنشآت صناعية وتقنية بدلاً من استخدامات أخرى.

ومن هنا، بدأت تتوسع مطالب السكان بالمشاركة في القرارات المتعلقة بمو اقع المر اكزوشروط إنشائها، والحصول على معلومات واضحة بشأن استهلاك الموارد والحو افز الضريبية والعو ائد الاقتصادية.

هناك جانب اجتماعي أخر لانعكاسات الذكاء الإصطناعي يتعلق بالمخاوف من قلة الوظائف المتاحة، ومستقبل العمل، حيث تتداخل الاعتراضات المرتبطة بمراكز البيانات مع مخاوف اجتماعية أوسع بشأن التأثير المستقبلي للذكاء الاصطناعي على سوق العمل.

فالاستثمارات الضخمة في هذه التكنولوجيا تقوم، جزئياً، على توقعات قدرتها على أتمتة مهام تؤديها أعداد كبيرة من الموظفين، ورفع الإنتاجية، وتقليل الحاجة إلى بعض أشكال العمل البشري.

ورغم أن الذكاء الاصطناعي قد يخلق وظائف جديدة ويرفع الطلب على مهارات متخصصة، فإن توزيع مكاسبه وخسائره بين القطاعات والفئات المهنية لا يزال غير محسوم.

وفي هذا السياق، قد ينظر بعض العاملين إلى التوسع الهائل في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي باعتباره استثماراً يهدد أمنهم الوظيفي، في الوقت الذي تستفيد فيه الشركات الكبرى من رفع الكفاءة وتقليص بعض التكاليف.

ويرتبط هذا الجدل أيضًا بجدل موازٍ عن إمكانية خروج الذكاء الإصطناعي عن السيطرة إذا سمح له بتطوير نفسه ذاتيًا بعيدًا عن رقابة البشر، وهو ما يقتضي استثمارات أكثر في مراكز البيانات التي يمكن أن تسمح بذلك. وهذا بالضرورة يفرض حديثًا مهمًا عن تطويرات تشريعية وإجر ائية تنظم عمل الذكاء الاصطناعي بشكل عام.

وتتعمق المفارقة عندما تكون الوظائف التي يوفرها إنشاء مركز البيانات مؤقتة خلال مرحلة البناء، بينما يحتاج تشغيل المنشأة بعد اكتمالها إلى عدد أقل نسبياً من العاملين مقارنة بحجم الاستثمار الرأسمالي.

ولا يعني ذلك أن مراكز البيانات لا توفر فو ائد اقتصادية؛ فهي قد تخلق وظائف في الإنشاءات والهندسة والصيانة، وتحفز الطلب على خدمات ومعدات وتقنيات محلية، وتضيف إيرادات ضريبية بحسب الحو افز الممنوحة.

لكن القضية المطروحة هي ما إذا كانت هذه الفو ائد تتناسب مع حجم الموارد المستخدمة والتكاليف التي قد تتحملها المجتمعات المحلية.

وقد أظهر استطلاع لمركز أننبرغ في أغسطس 2026 أن 61% من الأميركيين يعارضون بناء مركزبيانات جديد في مناطقهم، بينهم 69% من الديمقراطيين و54% من الجمهوريين و53% من المستقلين.

وتكشف هذه النتائج عن أمرين مهمين:

الأول أن المعارضة المحلية لمراكز البيانات أصبحت قضية عابرة للانتماءات الحزبية التقليدية، ما يجعلها قادرة على التأثير في الحملات الانتخابية حتى داخل الولايات المحافظة تاريخياً.

والثاني أن تصاعد المعارضة لم يكن بالضرورة نتيجة رفض الذكاء الاصطناعي نفسه؛ فقد أظهرت الدراسة أن مواقف الأميركيين من الآثار العامة للتكنولوجيا لم تتغير بالدرجة نفسها التي تغيرت بها مواقفهم من إنشاء مراكز البيانات بالقرب من مساكنهم.

فقد بقيت نسبة من يعتبرون أن الحكومة لا تفعل ما يكفي لتنظيم الذكاء الاصطناعي مرتفعة عند 68%، بينما ارتفعت المعارضة المحلية لمراكز البيانات بمقدار 12 نقطة مئوية خلال أشهر قليلة .

وتقدم ولاية تكساس مثالاً واضحاً لهذه التحولات؛ فقد روّج الحاكم الجمهوري جريج أبوت للولاية باعتبارها مركزاً عالمياً لاستثمارات الذكاء الاصطناعي، قبل أن يجمد بعض المواقفات على المشروعات لمراجعة آثار استهلاك الكهرباء والمياه. فقد سعى أبوت إلى تعزيز موقع الولاية مركزاً رئيسياً لاستثمارات الذكاء الاصطناعي، مستفيداً من مساحاتها الواسعة ومناخها الاستثماري وقدراتها الصناعية والطاقة المتاحة فيها.

وفي نوفمبر 2025، رحّب أبوت باستثمارات ضخمة في قطاع التكنولوجيا، وقدم تكساس باعتبارها مركزاً بارزاً لتطوير الذكاء الاصطناعي.

لكن التوسع المتسارع في مشروعات مراكز البيانات بدأ يثير اعتراضات محلية بسبب الاحتياجات المتوقعة من الكهرباء والمياه، ولا سيما في مناطق تواجه مخاطر الجفاف أو ضغوطاً على البنية التحتية.

ومع تصاعد الجدل، انتقل أبوت من الترويج للاستثمارات إلى اتخاذ خطوات لوقف بعض المواقفات مؤقتاً، وإجراء مراجعات تتعلق باستهلاك الموارد والتجهيزات المطلوبة لربط المشروعات بالشبكة الكهربائية.

وقد شملت هذه الإجراءات تدقيقاً في الحوافز الضريبية واستخدام المياه، وما إذا كانت الشركات ستوفر احتياجاتها من الطاقة أو تتحمل تكاليف تجهيزاتها الكهربائية، إلى جانب آثار المنشآت على المناطق المحيطة بها.

وفي المقابل، تعهدت الحاكمة الديمقراطية المنتخبة جينا هينوهوسا بمواصلة تجميد المواقفات الجديدة حتى إقرار ضوابط قانونية تحمي السكان وتمنع تحميلهم تكاليف إضافية للبنية التحتية الكهربائية. وشملت أولوياتها حماية

المياه، وتعزيز الشفافية، ومراجعة الامتيازات الضريبية، ومنع تحميل السكان تكاليف إضافية للكهرباء، إضافة إلى اشتراطات تتعلق بالعمالة المحلية.

ولا ينبغي اختزال فوز هينوهوسا في قضية مراكز البيانات وحدها، إذ تأثرت الانتخابات بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أوسع.

لكن أهمية المثال التكساسي تكمن في أن القضية سمحت للمرشحة الديمقراطية بمخاطبة قلق يتجاوز قاعدتها الحزبية، ويرتبط بمصالح السكان المباشرة في ولاية كانت تُقدم باعتبارها إحدى أبرز وجهات الاستثمار التكنولوجي.

وبذلك تحولت تكساس إلى نموذج للتوتر بين رؤيتين للتنمية الاقتصادية: رؤية تركز على تسهيل الاستثمار والتوسع السريع، وأخرى تطالب بربط هذا التوسع بضمانات اجتماعية وبيئية وتنظيمية. غير أن هاتين الرؤيتين ليستا منقسمتين بالكامل بين الحزبين، كما يظهر من الإجراءات التي اتخذها أبوت نفسه قبل الانتخابات.

لماذا أصبح هذا التحول مصدر قلق لأسواق المال؟

لا تقتصر أهمية المعارضة الشعبية والتنظيمية لمراكز البيانات على أثرها المحلي، بل تمتد إلى النموذج الاستثماري الذي قامت عليه طفرة أسهم الذكاء الاصطناعي.

فخلال السنوات الأخيرة، ارتفعت تقييمات شركات الرقائق الإلكترونية والخوادم والبنية التحتية الرقمية مدفوعة بتوقعات استمرار الإنفاق الضخم على بناء مراكز البيانات وتوسيع قدراتها الحاسوبية.

ويقوم جزء من هذه التوقعات على أن شركات التكنولوجيا ستواصل طلب المعالجات عالية الأداء ومعدات الشبكات والتبريد والطاقة، وأن منشآت جديدة ستدخل الخدمة وفق الجداول الزمنية المعلنة.

لكن إذا أدت الاعتراضات الاجتماعية أو القيود التنظيمية إلى تأخير الموافقات أو رفع تكاليف المشروعات، فقد تنخفض سرعة التوسع الفعلي مقارنة بما كان يتوقعه المستثمرون.

ولا يعني هذا بالضرورة انخفاض الطلب طويل الأجل على الذكاء الاصطناعي، لكنه قد يؤخر تحقق الإيرادات أو يزيد التكاليف الرأسمالية والتمويلية للشركات.

وهنا تبدأ إعادة تقييم الأسهم؛ إذ تعتمد أسعارها على الأرباح المستقبلية المتوقعة، لا على الأرباح الحالية وحدها.

فإذا أصبحت هذه الأرباح أكثر بعداً زمنياً، أو ارتفعت المخاطر المرتبطة بتحقيقها، فقد ينخفض السعر الذي يستعد المستثمر لدفعه مقابل السهم.

وقد ظهرت هذه المخاوف في جلسة الخامس من نوفمبر 2026، عقب المكاسب الديمقراطية الواسعة، عندما هبط مؤشر ناسداك المركب بنحو 5.5%، وتراجع ناسداك 100 بنسبة 6.4%، بما يعادل خسارة تقارب 2.5 تريليون دولار من القيمة السوقية للشركات المدرجة ضمنه. وشهدت جلسة العشرين من نوفمبر 2026 أيضًا اتجاهات مشابهة.

وكانت شركات الرقائق الإلكترونية والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي من بين الأكثر تضرراً، إذ تراجعت أسهم شركات مثل إنفيديا و AMD، وسط مخاوف من أن تتسبب الإجراءات التنظيمية الجديدة في إبطاء بناء مراكز البيانات .

وهنا يبرز سؤال عن الأهمية السياسية لكل ذلك، فيما يتعلق بمن يحدد مستقبل الثورة التكنولوجية؟

توضح هذه التطورات أن التنافس حول الذكاء الاصطناعي بدأ يتجاوز السؤال التقليدي بشأن قدرة الولايات المتحدة على التفوق التكنولوجي على منافسيها الدوليين.

فأصبح هناك سؤال داخلي لا يقل أهمية: ما الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تحكم هذا التفوق، وما مقدار الموارد العامة التي يمكن تخصيصها له؟

وقد أعطت الانتخابات مؤشراً على أن قطاعات من الناخبين أصبحت أكثر استعداداً لمساءلة المشروعات الكبرى من زاوية تأثيرها على معيشتهم، لا من زاوية حجم استثماراتها أو وعودها بالنمو وحدها.

ولا يقتضي ذلك بالضرورة تبني سياسات تمنع إنشاء مراكز البيانات، بل قد يقود إلى نموذج تنظيمي جديد يفرض على الشركات دفع نسبة أكبر من تكاليف البنية التحتية، والإفصاح عن احتياجاتها من الموارد، وتقديم ضمانات بيئية و اقتصادية، و إثبات المنافع التي تحققها للمجتمعات المضيفة.

وفي المقابل، يمكن أن تؤدي التنظيمات المصممة بصورة غير متوازنة إلى تعطيل استثمارات منتجة، أو زيادة تكاليف الخدمات الرقمية، أو إضعاف القدرة التنافسية الأميركية.

ولهذا، فإن القضية ليست صراعاً بين التكنولوجيا والمجتمع بالمعنى المطلق، بل تفاوضاً سياسياً و اقتصادياً بشأن شروط إدماج التكنولوجيا في المجتمع، وكيفية التوفيق بين الابتكار والاستثمار والعدالة في توزيع الموارد، وكيفية صياغة التشريعات التي تنظم استخدام التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي .

وتكمن دلالة انتخابات 2026 في أنها كشفت أن هذا التفاوض لم يعد محصوراً داخل الشركات والأسواق والمؤسسات التنظيمية، بل بدأ يحتل مساحة واضحة داخل الحملات الانتخابية وصناديق الاقتراع.

- *تراجع الثقة بالمؤسسة السياسية التقليدية*

لا يمكن فصل النتائج الانتخابية عن الجدل المتصاعد بشأن قدرة النظام السياسي الأميركي على الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية.

فقد أدى تناوب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السلطة، مع استمرار مشكلات المعيشة وعدم المساواة، إلى طرح تساؤلات بشأن قدرة المؤسسة السياسية التقليدية (Establishment) على تحقيق تغيير جوهري.

لكن هذا الانتقاد لا يعني أن الحزبين يتبنيان سياسات متطابقة، أو أن الدستور الأميركي ينص على احتكارهما السلطة؛ فقد تطورت هيمنتهما تاريخياً في إطار النظام الانتخابي والمؤسسات السياسية الأميركية، إلا أن تصميم النظام السياسي الأمريكي يجعل من شبه الاستحالة في الوقت الحالي أن يصعد حزب سياسي جديد يزاحم الحزبين الرئيسيين على السلطة والنفوذ.

وتبرز أهمية هذه الأزمة في أن التصويت ضد الحزب الجمهوري لا يعني بالضرورة منح الحزب الديمقراطي ثقة مطلقة بقدرته على معالجة المشكلات القائمة، حيث يجادل الكثير من المحللين أن الناخبين صوتوا للديمقراطيين في أغلب الحالات كتصويت عقابي للجمهوريين، إلا أنهم في نفس الوقت يرفضون ممارسات الديمقراطيين التقليديين المؤسستيين.

ومن هنا، يمكن قراءة جانب من النتائج بوصفه تعبيراً عن مطالب بتغيير أعمق في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير طبيعة هيمنة المؤسسة التقليدية على السياسة، وليس مجرد رغبة في تبديل الحزب المسيطر على الكونجرس. هذه السردية هي التي يتبناها بصفة رئيسية من فازوا من الديمقراطيين التقدميين، ممن يدعون بالفعل لتغيير حقيقي في بنية المنظومة، وليس فقط لتدوير السلطة بين الحزبين الرئيسيين.

- *المال السياسي وتراجع فاعلية بعض الحملات الانتخابية الممولة*

أظهرت انتخابات 2026 أن الإنفاق الانتخابي الضخم لا يضمن بالضرورة تحقيق النتائج التي يسعى إليها الممولون.

وبرز في هذا السياق فوز عبد الرحمن السيد في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية بولاية ميشيجان على منافسته هالي ستيفنز، رغم استفادتها من إنفاق كبير من جماعات مؤيدة لإسرائيل، ثم نجاحه بعد ذلك في الانتخابات العامة، رغم الإنفاق الهائل من الإيباك وبعض جماعات الضغط الأخرى على دعم منافسه.

كما يبرز أيضًا نموذج تكساس، التي أنفق فيها التريليونير إيلون ماسك مبالغ طائلة على دعم مرشحي الحزب الجمهوري إلا أنها ذهبت سدى، ما يدل على تراجع دور المال السياسي نسبيًا، في بعض الحالات على الأقل.

وأصبحت مواجهة نفوذ الممولين والشركات الكبرى إحدى القضايا التي وظفها بعض المرشحين التقدميين لإبراز استقلالهم السياسي.

لكن هذه النتائج لا تثبت تراجع تأثير المال السياسي في النظام الأميركي ككل بشكل فوري، فقد أعلنت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (AIPAC) نجاح مئات المرشحين الذين دعمتهم، في حين أظهرت تحليلات أن قسماً كبيراً من إنفاق الجهات المرتبطة بها ذهب إلى سباقات خاسرة. كما خسر النائب الجمهوري المناهض للنفوذ الإسرائيلي توماس ماسي مقعده في انتخابات تكميلية جرت منذ عدة أشهر بدعم كبير من الإيباك.

ولهذا ينبغي التمييز بين نسبة المرشحين المدعومين الذين فازوا، وحجم الإنفاق الذي نجح في تحقيق أهدافه، وعدم استخلاص أحكام عامة من عدد محدود من السباقات. إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن إنكار أن العجلة بدأت تدور فيما يتعلق بإضعاف أثر المال السياسي على أصوات الناخبين، كما أصبح بعض المرشحين أكثر جرأة في التقدم للسباقات الإنتخابية أمام منفسين يتمتعون بدعم مالي كبير.

وتثير هذه التطورات سؤالاً مهماً بشأن مدى قدرة الحملات الانتخابية الممولة بكثافة على التأثير في الناخبين عندما تتعارض رسائلها مع مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية. تزداد أهمية ذلك الأمر بالنظر إلى أن تداخل المصالح والتأثير المالي على السياسيين والنواب يعد من أكبر سوءات الحياة السياسية الأمريكية بشكل عام.

- *صعود المعارضة لنفوذ جماعات الضغط – الإيباك وتأثيره مثالًا*

أظهرت انتخابات التجديد النصفي لعام 2026 تنامي الجدل بشأن الدور الذي تؤديه جماعات الضغط والمصالح المنظمة في النظام السياسي الأميركي، ولا سيما تلك المرتبطة بالشركات الكبرى والقطاعات الاقتصادية والاستراتيجية، وفي مقدمتها الجماعات المؤيدة لإسرائيل.

وتعمل جماعات الضغط في الولايات المتحدة من خلال مجموعة من الأدوات التي تتيح لها التأثير في العملية السياسية، من بينها التواصل المباشر مع أعضاء الكونغرس والإدارة، وتقديم الدراسات والمو اقف السياسية، وتنظيم الحملات الإعلامية، وتعبئة المؤيدين، والمشاركة في بناء التحالفات الانتخابية.

كما يُمارَس التأثير الانتخابي عبر لجان العمل السياسي (PACs)، وكذلك لجان الإنفاق المستقل الكبرى (Super PACs) التي تستطيع تمويل الإعلانات والحملات المؤيدة لمرشحين أو المعارضة لمنافسيهم.

وبموجب قواعد لجنة الانتخابات الفيدرالية الأميركية، تستطيع لجان الإنفاق المستقل (السوبرباكس) جمع تبرعات غير محدودة من مصادر أميركية مؤهلة، و إنفاقها لدعم مرشحين أو معارضتهم، بشرط ألا تنسق هذه النفقات مع الحملات الانتخابية للمرشحين المعنيين.

تكمن أهمية هذه الآلية في أنها تمنح الجهات المنظمة والقادرة على جمع التمويل موارد واسعة للتأثير في المنافسات الانتخابية، ليس فقط من خلال دعم المرشح المفضل لديها، و إنما عبر تمويل حملات سلبية تستهدف منافسيه، أو عبر محاولة جعل قضايا محددة أكثر حضوراً في النقاش العام.

غير أن الإنفاق الانتخابي لا يعني مباشرة وجود علاقة تبعية بين المرشح والجهة الداعمة، كما لا يعني أن كل من يتلقى دعماً مالياً يلتزم بالضرورة بجميع توجهات الممولين.

وتبرز هذه التفرقة بوصفها ضرورة منهجية عند دراسة العلاقة بين التمويل السياسي ومو اقف أعضاء الكونجرس من إسر ائيل، ثم فهم أثر ذلك على نتائج الإنتخابات.

خصوصية نفوذ جماعات الضغط المؤيدة لإسر ائيل:

تحتل لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسر ائيلية (AIPAC) موقعاً بارزاً في النقاش السياسي الأميركي بشأن العلاقة مع إسر ائيل، بالنظر إلى نشاطها الممتد في دعم العلاقات الثنائية، والتواصل مع المشرعين، وتعبئة المؤيدين للسياسات التي تعتبرها ضرورية للحفاظ على التحالف الأميركي الإسر ائيلي.

ولا يقتصر تأثير هذه الشبكة على النشاط المباشر داخل الكونجرس، بل يمتد إلى المجال الانتخابي عبر لجان تمويل سياسية وجهات إنفاق مستقل، من بينها مشروع الديمقراطية المتحدة(United Democracy Project) ، الذي أنفق مبالغ كبيرة في المنافسات الانتخابية لدعم مرشحين أو معارضة آخرين.

وقد ساهم هذا النشاط، على مدى سنوات، في جعل الموقف من العلاقة الأميركية الإسرائيلية جزءاً مهمًا من حسابات المرشحين الانتخابية، إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمحلية.

لكن التحولات التي سبقت انتخابات 2026 بدأت تطرح تحدياً أمام هذا النموذج؛ إذ لم يعد الحصول على دعم الجهات المؤيدة لإسرائيل يُنظر إليه بالطريقة نفسها لدى جميع المرشحين أو جميع الفئات الانتخابية.

ففي بعض المنافسات، أصبح المرشحون مطالبين بتوضيح مصادر تمويلهم، وتفسير مواقفهم من الحرب في غزة، والمساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، ومدى استقلال قراراتهم السياسية عن مصالح الجهات الممولة.

وهكذا تحولت العلاقة مع جماعات الضغط، في عدد من الحملات، من مورد انتخابي يمكن الاستفادة منه دون جدل واسع إلى قضية سياسية قابلة للنقاش والمساءلة، وربما الاعتراض الشعبي.

ولا يعني ذلك أن الجماعات المؤيدة لإسرائيل فقدت نفوذها، بل إن التأثير الذي كان يُمارس ضمن توافق سياسي واسع نسبياً أصبح يواجه درجة أكبر من المنافسة العلنية في بعض الدوائر والشرائح الاجتماعية.

لماذا بدأ دعم جماعات الضغط يتحول إلى قضية انتخابية؟

ترتبط هذه الظاهرة بثلاثة تحولات متداخلة:

أولها، تغير مواقف قطاعات من الرأي العام الأميركي تجاه إسرائيل، خصوصاً على خلفية الحرب في غزة والتدخل العسكري الأميركي الإسرائيلي ضد إيران.

فقد أظهر استطلاع لمركز بيو للأبحاث، أُجري في مارس 2026، أن 60% من الأميركيين يحملون نظرة سلبية تجاه إسرائيل، مقارنة بـ42% عام 2022. كما بلغت نسبة أصحاب النظرة السلبية 80% بين الديمقراطيين والمستقلين المائلين إليهم، وظهرت اتجاهات أكثر انتقاداً لإسرائيل حتى بين الجمهوريين الأصغر سناً.

تشير هذه البيانات إلى أن تغير المواقف من إسرائيل لم يبدأ مع انتخابات 2026، بل يمثل اتجاهاً تراكمياً تعزز خلال الحروب الأخيرة.

وثانيها، تصاعد الحساسية تجاه المال السياسي بصورة عامة، في ظل انتشار خطاب يربط بين تركز الثروة ونفوذ الشركات الكبرى وضعف تمثيل المصالح الاقتصادية للمواطنين.

فقد أصبح عدد من المرشحين التقدميين يقدمون رفض التمويل المرتبط بجماعات الضغط، كجزء من خطاب أوسع يركز على الاستقلال السياسي والعدالة الاجتماعية ومواجهة نفوذ المليارديرات.

أما التحول الثالث، فيتمثل في تغير بعض أولويات الناخبين، بحيث أصبحت تكاليف المعيشة والرعاية الصحية والحروب الخارجية قضايا أكثر حضوراً من الخطابات الأيديولوجية التقليدية.

وفي هذا السياق، قد يتعامل بعض الناخبين مع التمويل السياسي المرتبط بمو اقف خارجية باعتباره مؤشراً على أولويات المرشح ومدى اهتمامه بالمطالب الداخلية، لا مجرد مسألة تتعلق بالعلاقات الدولية.

غير أن العلاقة بين هذه التحولات والنتائج الانتخابية ليست آلية؛ إذ يختلف وزن القضية الفلسطينية أو المساعدات لإسر ائيل بين ولاية وأخرى، كما تتداخل مع شخصية المرشح ومو اقفه الاقتصادية والانتماء الحزبي ونسبة المشاركة الانتخابية.

انتخابات 2026: حالات بارزة لتراجع فاعلية الدعم المالي

تقدم انتخابات التجديد النصفي لعام 2026 أمثلة على الصعوبات التي واجهتها بعض الجماعات المؤيدة لإسر ائيل في فرض نتائج انتخابية تتو افق مع تفضيلاتها.

ففي ولاية ميشيجان، نجح الطبيب والسياسي التقدمي عبد الرحمن السيد في الفوز بالانتخابات التمهيدية الديمقراطية على منافسته هالي ستيفنز، رغم الإنفاق الكبير الذي استفادت منه من جهات مؤيدة لإسر ائيل.

ثم انتقل السيد إلى الانتخابات العامة، حيث هزم المرشح الجمهوري مايك روجرز، ليصبح أول مسلم يُنتخب لمجلس الشيوخ الأميركي. وقد ركز برنامجه على توسيع الرعاية الصحية، وخفض تكاليف الحياة للأسر العاملة، وتقليص نفوذ الشركات الكبرى، إلى جانب معارضته الدعم العسكري الأميركي لإسر ائيل.

وتكمن أهمية تجربة السيد في أنها جمعت بين الاعتراض على جماعات التمويل السياسي، وتقديم برنامج اجتماعي و اقتصادي واضح، ما جعل الموقف من إسر ائيل جزءاً من خطاب أوسع حول المصالح العامة واستقلال القرار السياسي.

إلا أنه من الجدير بالذكر أن حملة السيد، كما هو واضح، لم تحمل أجندة "إسلامية"، كما روج الكثيرون ممن احتفلوا بفوزه، خاصة من المسلمين خارج الولايات المتحدة، أو ممن هاجموه من مروجي الإسلاموفوبيا أو أصحاب التوجه

الصهيوني، على حد سواء. فمن الواضح أعلاه أن الأجندة التي دعا لها هي أجندة أمريكية تقدمية بامتياز، ولا ينتظر منه بذلك أن يحمل لواء مواجهة مشاكل الأمة الإسلامية كما يجعل ذلك البعض معيارًا لتقييم أداءه وتصرفاته، سواءً من محبيه أو معارضيه من الإسلاميين.

ويقدم جيمس تالاريكو في تكساس مثالاً آخر؛ فقد أعلن رفضه تلقي تمويل من AIPAC، وانتقد السياسات الإسرائيلية في غزة، ثم حقق فوزاً واسعاً في سباق مجلس الشيوخ ضد المرشح الجمهوري كين باكستون.

ولا تثبت هاتان الحالتان أن رفض التمويل المؤيد لإسرائيل كان السبب المباشر للفوز؛ إذ حقق المرشحان نجاحهما ضمن بيئات انتخابية شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية وحزبية أوسع.

لكنهما تكشفان أن اتخاذ موقف علني رافض لدعم هذه الجماعات لم يعد بالضرورة عائقاً انتخابياً يحول دون الفوز، حتى في منافسات ذات أهمية وطنية.

وهذه ملاحظة مهمة مقارنة بالتصورات التي كانت تعتبر الدعم المالي والتنظيمي للجماعات المؤيدة لإسرائيل عاملاً شبه ضروري لتأمين فرص انتخابية قوية.

بالتالي، وبالنظر للنتائج المرصودة للإنتخابات، هل تراجع نفوذ AIPAC فعلاً؟

تحتاج الإجابة عن هذا السؤال إلى التمييز بين حجم الإنفاق، ونتائج السباقات، واستمرار العلاقات السياسية داخل الكونجرس.

فقد أعلنت AIPAC، عقب انتخابات نوفمبر 2026، أن نحو 234 مرشحاً دعمتهم من الحزبين حققوا الفوز، وهو ما يشير إلى استمرار حضورها الواسع بين أعضاء الكونجرس المنتخبين.

وتعكس هاتان النتيجتان مفارقة مهمة: فقد تتمكن جماعة ضغط من الحفاظ على شبكة واسعة من المشرعين المؤيدين لمواقفها، بينما تفشل في الوقت نفسه في تحقيق أهدافها في بعض السباقات التي خصصت لها موارد مالية كبيرة.

وهنا ينبغي الفصل بين ثلاثة مؤشرات لتقييم النفوذ السياسي:

الأول، عدد المرشحين الذين دعمتهم الجماعة وحققوا الفوز، وهو مؤشر على اتساع علاقاتها داخل المؤسسة التشريعية.

والثاني، حجم الإنفاق الموجه إلى المنافسات الخاسرة مقارنة بالناجحة، وهو مؤشر جزئي على كفاءة توظيف الموارد الانتخابية، مع ضرورة تحديد طريقة احتساب النفقات والجهات المشمولة.

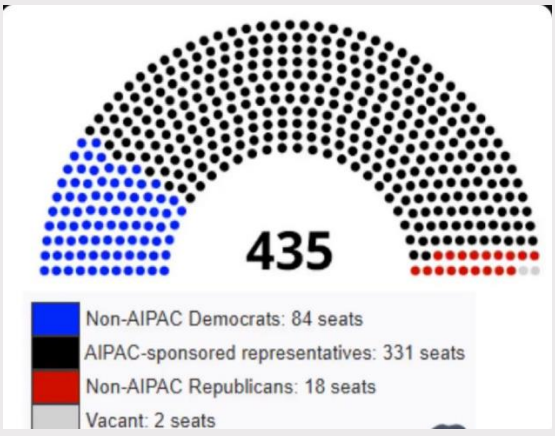
والثالث، وهو الأهم على المدى الطويل، قدرة الجماعة على التأثير في التصويت على التشريعات والاعتمادات العسكرية والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

بحسب تحليل لمعهد كوينسي وُجد أن نحو 55 مليون دولار، من أصل 84 مليون دولار أنفقتها AIPAC وجهات مرتبطة بها خلال الدورة الانتخابية، ذهبت إلى مرشحين لم يحققوا الفوز .

هذا يعني انخفاض كفاءة توظيف المال في دعم المرشحين الذين يستطيعون الفوز، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن خسارة مرشحين مدعومين من AIPAC هو مؤشر على انهيار نفوذها داخل الكونجرس، مثلما أن فوز عدد كبير من المرشحين المدعومين منها لا يثبت أن التمويل كان سبب نجاحهم أو أنهم سيتبنون جميع مو اقفها.

لذلك يبقى العامل الأهم هو ما إذا كان المشرعون المنتخبون سيواصلون دعم السياسات الأميركية التقليدية تجاه إسرائيل، أم أن التغير في أولويات الناخبين سيجعلهم أكثر استعداداً لفرض شروط على هذا الدعم، وهو ما يجب متابعته مع الوقت.

قد يحسم إجابة هذا السؤال، في الوقت الراهن على الأقل، العدد الكلي للنواب المدعومين من الإيباك بالنسبة لغير المدعومين منها. يشير أحد التحليلات إلى أن العدد التقديري للنواب الديمقراطيين غير المدعومين من الإيباك يبلغ 84 بينما العدد المناظر له بين الجمهوريين يبلغ 18 فقط. في المقابل، فإن إجمالي عدد النواب المدعومين من الإيباك يقدر ب 331، وهو ما يزال يعكس ميلًا واضحًا للمدعومين، وسيكون ذلك بالتأكيد العامل المؤثر في السياسات التي يتبناها الكونجرس في نهاية المطاف.



تأثير التحولات داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي

لا يقتصر النقاش بشأن النفوذ المؤيد لإسرائيل على التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي، رغم أنه الأكثر وضوحاً في الدعوة إلى مراجعة المساعدات العسكرية والسياسات الأميركية تجاه غزة.

فداخل الحزب الجمهوري أيضاً، بدأت تظهر اتجاهات تنتقد تكاليف التدخلات العسكرية الخارجية وتدعو إلى إعطاء الأولوية للمصالح الأميركية الداخلية.

وقد ساهمت الحرب مع إيران وتداعياتها الاقتصادية في زيادة حدة هذا النقاش، وخصوصاً لدى بعض التيارات القومية المرتبطة بشعار «أميركا أولاً»، التي باتت تتساءل عن كلفة الالتزامات الدولية للولايات المتحدة ومدى توافقها مع المطالب الاقتصادية للمواطنين.

لكن هذا لا يعني أن التيار الجمهوري أصبح في أغلبه معارضاً لإسرائيل؛ فما تزال قطاعات واسعة منه تدعم التحالف العسكري والاستراتيجي معها، كما تختلف مواقف المعترضين على الحرب بشأن طبيعة العلاقة المستقبلية مع إسرائيل.

أما داخل الحزب الديمقراطي، فيبدو الخلاف أكثر اتصالاً بالصراع بين الجناح التقدمي والقيادة الحزبية التقليدية.

فبينما يدعو بعض التقدميين إلى مراجعة المساعدات العسكرية وفرض شروط تتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، تواصل شخصيات قيادية أخرى التأكيد على ضرورة الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية.

ولذلك، لا يمكن قراءة الانتصار الديمقراطي باعتباره انتقالاً جماعياً للكونجرس إلى معسكر معارض لإسرائيل، بل باعتباره توسعاً محتملاً في مساحة الاختلاف بشأن شروط الدعم الأميركي وحدوده.

الدلالات السياسية والاستراتيجية حول نفوذ اللوبي الصهيوني

تكشف نتائج انتخابات 2026 أن النقاش بشأن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل قد بدأ يتحول من مسألة ترتبط بالعلاقات الخارجية بالأساس إلى قضية تتصل أيضاً بالتمثيل السياسي واستقلال المرشحين وتوزيع الموارد العامة.

فالمعارضة المتزايدة لدى بعض الناخبين لا تستهدف بالضرورة العلاقات الأميركية الإسرائيلية في ذاتها، بل قد تركز على غياب الشروط عن المساعدات العسكرية، أو على تأثير التمويل السياسي في أولويات المشرعين، أو على انعكاسات الحروب الخارجية على الاقتصاد الداخلي.

ومن هنا، فإن الأثر الأكثر أهمية لا يتمثل بالضرورة في اختفاء نفوذ الجماعات المؤيدة لإسرائيل، وإنما في احتمال ارتفاع الكلفة السياسية للالتزام غير المشروط بمواقفها في بعض الدوائر الانتخابية.

وقد يدفع ذلك عدداً من المرشحين إلى تبني خطاب أكثر استقلالاً، أو إلى المطالبة بمزيد من الشفافية بشأن التمويل، أو إلى مراجعة مواقفهم من المساعدات العسكرية.

غير أن انتقال هذا التغير إلى السياسات الفعلية سيعتمد على مواقف قيادات الكونجرس، وتركيبة اللجان المختصة، وموازين القوى داخل الحزبين، واستعداد المشرعين للتصويت على إجراءات تقيّد أو تشترط الدعم العسكري لإسرائيل.

وعليه، يمكن اعتبار انتخابات 2026 مؤشراً على أن النفوذ الانتخابي لبعض الجماعات المؤيدة لإسرائيل أصبح يواجه تحديات أكثر وضوحاً، دون أن تتوافر أدلة كافية للقول بانهيار هذا النفوذ داخل مؤسسات الحكم الأميركي.

والخلاصة أن التحول الأبرز في ملف تأثير المال الإنتخابي قد لا يكون تراجع حجم الأموال المتدفقة إلى الحملات الانتخابية، بل تزايد استعداد بعض المرشحين والناخبين لمناقشة مصدر هذه الأموال وتأثيرها في القرار السياسي، وتحويل الاستقلال عن جماعات الضغط إلى عنصر من عناصر المنافسة الانتخابية.

- *سياسات الهجرة والتعامل مع المهاجرين*

أظهرت انتخابات 2026 أن سياسات الهجرة لم تعد قضية مرتبطة بأمن الحدود وحده، بل تحولت إلى موضوع يمس شعور بعض الناخبين بالحصول على الحقوق والأمان القانوني ومكانة أسرهم داخل المجتمع الأميركي. وكان لهذا التحول أهمية خاصة لدى الناخبين من أصول لاتينية، الذين حقق ترامب مكاسب ملحوظة بينهم خلال ولايته الأولى، قبل أن تتراجع شعبيته لدى هذه الفئة خلال ولايته الثانية. (انظر)

فقد وسّعت الإدارة حملات التوقيف والترحيل والرقابة داخل الولايات المتحدة، وارتفعت أعداد المغادرين قسراً أو العائدين نتيجة إجراءات الإنفاذ. وقدّر معهد سياسات الهجرة أن سلطات الهجرة والجمارك وحماية الحدود نفذت نحو 980 ألف عملية ترحيل أو إعادة، بتعريفات إحصائية متفاوتة، من 20 يناير 2025 حتى 31 يوليو 2026. ولا يجوز

تحويل هذا الرقم إلى عبارة «أكثر من مليون ترحيل قسري» للفترة نفسها، لأن الإحصاء يضم فئات مختلفة من الإبعاد والإعادة، كما أن المغادرة الذاتية تُحسب في تقديرات منفصلة.(انظر)

وشملت الانتقادات الموجهة إلى هذه السياسات مداهمات وتوقيفات أثارت أسئلة بشأن الإجراءات القانونية الواجبة، وكذلك حالات فصل لأطفال عن ذويهم. ووثّقت أسوشيتد برس في يونيو2026 حالات انفصال طالت عشرات الأطفال، فيما تناول معهد سياسات الهجرة توسيع الممارسات التي قد تؤدي إلى فصل الأسر. لكن توثيق هذه الحالات لا يعني أن فصل الأطفال أصبح مصير كل أسرة تتعرض لإجراءات الهجرة، ولا يجيز تعميم الوقائع الفردية على جميع عمليات الإنفاذ. (انظر، انظر)

وتفسر الاستطلاعات جانباً من الأثر السياسي. فقد أظهر مركز بيو في أكتوبر 2026 انخفاض نسبة تأييد ترامب لدى الناخبين اللاتينيين المسجلين من 38% في فبراير 2025 إلى 24%، ورأى 55% منهم أن اقتراعهم للكونجرس هو تصويت ضد الرئيس. كما قال 30% من الناخبين اللاتينيين الذين صوتوا لترامب في 2024 إن إدارته تذهب بعيداً أكثر من اللازم في ترحيل المقيمين بصورة غير قانونية، وهي أرقام تشير إلى تآكل التأييد، لكنها لا تثبت بالضرورة أن سياسة الهجرة كانت سبب هذا التراجع وحدها (انظر).

وكانت المخاوف الاقتصادية حاضرة بالتوازي. فبحسب دراسة بيو، بقي الاقتصاد القضية الأولى لدى الناخبين اللاتينيين، ولا سيما أسعار الوقود والوظائف وتكاليف المعيشة. ولذلك قد تكون سياسات الترحيل قد عمّقت شعور بعضهم بأن الإدارة لا تتعامل مع مجتمعاتهم بعدالة، في حين دفع القلق الاقتصادي آخرين إلى مراجعة تأييدهم الجمهوري. وتؤكد بيانات استطلاع أسوشيتد برس للناخبين بعد الاقتراع انتقال جزء من التأييد اللاتيني نحو الديمقراطيين، دون أن تسمح وحدها بتحديد الوزن السببي المستقل لكل عامل. (انظر، انظر)

ومن الخطأ التعامل مع الأميركيين من أصول لاتينية بوصفهم كتلة واحدة أو افتراض أن مو اقفهم تحددها قضايا الهجرة وحدها؛ فهم يختلفون من حيث الأصول الوطنية والأجيال والدخول والولايات والانتماء الحزبي. ولهذا يرجح أن أثر ملف الهجرة تمثل في تفاعله مع الغلاء والتمثيل السياسي والثقة بالمؤسسات، لا في إحداث انتقال انتخابي موحّد لدى جميع أفراد هذه الفئة. (انظر)

2-<u>الأسباب الخارجية: تكاليف على الأوضاع الداخلية</u>

لم تقتصر أسباب الهزيمة الجمهورية في انتخابات التجديد النصفي الأميركية لعام 2026 على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بل ارتبطت أيضاً بالخيارات التي اتخذتها إدارة دونالد ترامب في السياسة الخارجية، وفي مقدمتها الحرب الأميركية الإسرائيلية مع إيران، والسياسات التجارية والجمركية، وإعادة النظر في طبيعة العلاقات مع الحلفاء والشركاء الدوليين.

وتكمن خصوصية هذه الانتخابات في أن قضايا السياسة الخارجية لم تعد منفصلة عن الحياة الاقتصادية اليومية للأميركيين، إذ تحولت قرارات الحرب والتجارة والعقوبات إلى عوامل مؤثرة في أسعار الوقود وتكاليف النقل والتضخم ومستقبل الوظائف والإنفاق العام.

وقد أشار مجلس العلاقات الخارجية الأميركي (CFR)، في تحليل نشره قبل الانتخابات في 29 أكتوبر 2026، إلى أن أربع قضايا ذات أبعاد خارجية أسهمت في تشكيل المزاج الانتخابي: الحرب مع إيران، والسياسات التجارية، والذكاء الاصطناعي، والهجرة، من خلال ارتباطها بأوضاع الاقتصاد والأمن والقدرة على تحمل تكاليف المعيشة.

وتبرز أهمية هذا الارتباط في نتائج استطلاع مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، الذي أُجري في يوليو 2026، إذ لم يعتبر سوى 2% من المشاركين الحرب مع إيران القضية الأهم في قرارهم الانتخابي (كقضية تتعلق بالسياسة الخارجية)، بينما رأى 86% أن الحرب انعكست سلباً على تكاليف المعيشة.

وتعكس هذه المفارقة الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها السياسة الخارجية في سلوك الناخب دون أن يصنفها صراحة ضمن أولوياته؛ فالناخب قد يصوت احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، رغم أن جزءاً من هذه الضغوط يرتبط باضطرابات أسواق الطاقة الناتجة عن الحرب.

ومن هنا، فإن دراسة الأسباب الخارجية للهزيمة الجمهورية تقتضي تجاوز تفسير النتائج بوصفها استفتاءً مباشراً على الحرب، أو أي قرارات أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية، والنظر إليها من زاوية التفاعل بين القرارات الاستراتيجية للإدارة الأميركية وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الولايات المتحدة.

- *الحرب مع إيران وتداعياتها الاقتصادية*

من الرهان على الحسم العسكري إلى الاستنزاف

شكّل اندلاع الحرب الأميركية الإسرائيلية مع إيران في 28 فبراير 2026 أحد أبرز الأحداث التي طبعت النصف الأول من الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب. وقد بررت الإدارة الأميركية العمليات العسكرية بضرورة التصدي للتهديدات الإيرانية ومنع طهران من تطوير سلاح نووي وتقليص قدراتها العسكرية والإقليمية.

وانطلقت الحسابات الأميركية من إمكانية إحداث تراجع كبير في القدرات العسكرية الإيرانية، بما يسمح للإدارة بتقديم العمليات بوصفها نجاحاً استراتيجياً يعزز أمن الولايات المتحدة وحلفائها. غير أن تطورات المواجهة كشفت عن صعوبة تحويل التفوق العسكري إلى تسوية سياسية مستقرة، خصوصاً مع استمرار الخلافات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، والقيود على التخصيب، وأمن الملاحة في الخليج، والترتيبات اللازمة لوقف العمليات العسكرية بصورة دائمة.

وعلى الرغم من الضربات التي ألحقت أضراراً واسعة بالمنشآت والقدرات الإيرانية، فإن الحرب لم تنتهِ باتفاق شامل، واستمرت حالة الاستنزاف والتهديد المتبادل، حتى وقت الإنتخابات، بما جعلها أحد مصادر القلق السياسي والاقتصادي قبل الانتخابات.

تكمن المعضلة الانتخابية هنا في أن الحروب قد تمنح الإدارات الحاكمة مكاسب سياسية عندما تُقدَّم للرأي العام باعتبارها عمليات محدودة وناجحة وذات أهداف واضحة، لكنها قد تتحول إلى عبء عندما تطول مدتها وترتفع تكاليفها وتتراجع القدرة على تحديد موعد نهائي لإنهائها.

وفي حالة إيران، واجهت إدارة ترامب صعوبة متزايدة في إقناع قطاعات من الأميركيين بأن استمرار العمليات أو التهديد باستئنافها سيحقق منافع أمنية تتناسب مع التكاليف الاقتصادية والعسكرية.

وقد أظهر استطلاع لمجلس شيكاغو للشؤون العالمية أن 68% من المشاركين رأوا أن الحرب لم تكن تستحق تكاليفها، مقابل 31% اعتبروها مستحقة، مع اختلافات حزبية واسعة؛ إذ أيد أغلب الجمهوريين الحرب، بينما عارضتها أغلبية كبيرة من الديمقراطيين والمستقلين.

وفي استطلاع منفصل أجرته رويترز و إبسوس خلال أكتوبر، رأى 54% أن الحرب لم تكن تستحق خوضها، في حين بلغت نسبة المو افقة على الضربات الأميركية نحو 34%. ويعكس اختلاف النسب بين الاستطلاعين تباين توقيت القياس وصياغة الأسئلة والعينات، لكنه لا يلغي الاتجاه العام نحو وجود معارضة معتبرة للحرب تفوق تأييدها بكثير. وبذلك

لم تعد الحرب مجرد ملف استراتيجي تديره المؤسسة التنفيذية والعسكرية، بل أصبحت قضية تثير تساؤلات بشأن كفاءة الإدارة وتقديرها للمخاطر وقدرتها على الوفاء بوعودها الاقتصادية والسياسية.

كيف وصلت الحرب إلى المستهلك الأميركي؟

يمثل اضطراب أسواق الطاقة وارتفاع أسعار النفط والمشتقات البترولية أحد أبرز القنوات التي انتقلت عبرها تداعيات الحرب من الشرق الأوسط إلى الداخل الأميركي.

فقد أدت العمليات العسكرية والتهديدات المتبادلة إلى إرباك حركة الشحن وإمدادات النفط والغاز في الخليج، ولا سيما في مضيق هرمز، الذي يعد أحد أهم الممرات البحرية للطاقة في العالم.

وبحسب تحليل مجلس العلاقات الخارجية، مر عبر المضيق خلال عام 2025 نحو 25% من تجارة النفط المنقولة بحراً عالمياً و19% من تجارة الغاز الطبيعي المسال، ما يجعل أي اضطراب في الملاحة فيه ذا تأثير يتجاوز الدول المطلة على الخليج.

وقد ساهمت الهجمات على السفن والمنشآت النفطية، إلى جانب إجراءات الحصار والقيود البحرية، في زيادة المخاطر المتعلقة بالإمدادات ورفع تكاليف التأمين والنقل البحري.

ولا تقتصر آثار هذه التطورات على الدول التي تستورد النفط من الشرق الأوسط؛ فالنفط سلعة تتحدد أسعارها ضمن سوق عالمية مترابطة، ولذلك يمكن أن ترتفع أسعار الوقود في الولايات المتحدة حتى مع امتلاكها إنتاجاً نفطياً محلياً كبيراً.

وينتقل هذا التأثير عبر سلسلة اقتصادية مترابطة: ارتفاع أسعار النفط يزيد تكلفة البنزين والديزل، ويرفع نفقات الشحن والنقل والإنتاج، ما ينعكس في نهاية المطاف على أسعار سلع وخدمات متعددة.

وتكتسب أسعار الديزل أهمية خاصة، بالنظر إلى ارتباطها بحركة الشاحنات والنقل التجاري والزراعة والتوزيع، ما يجعل ارتفاعها مؤثراً في تكاليف سلاسل الإمداد حتى بالنسبة إلى المواطنين الذين لا يستخدمون الديزل مباشرة.

وفي سبتمبر 2026، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأميركي بنسبة 0.6% على أساس شهري، ليبلغ التضخم السنوي 3.7%، وقد ساهم البنزين بأكثر من نصف الزيادة الشهرية، وفق بيانات مكتب إحصاءات العمل التي أوردها مجلس العلاقات الخارجية.

ولا يعني ذلك أن الحرب كانت السبب الوحيد للتضخم، فقد كانت هناك ضغوط اقتصادية سابقة تتعلق بالسكن والغذاء وتكاليف الإنتاج والسياسات التجارية المرتبطة بالتعريفات الجمركية.

لكن الحرب زادت حدة هذه الضغوط، وقلصت قدرة الإدارة على تقديم تحسن ملموس في تكاليف المعيشة خلال الفترة السابقة للانتخابات مما يرتبط بالوعود الإنتخابية لترامب أثناء انتخابات الرئاسة.

وتبرز هنا دلالة مهمة: لا يحتاج الناخب إلى أن يكون معارضاً للحرب من منطلق أيديولوجي أو مبدئي أو حتى سياسي حتى يعاقب الحزب الحاكم بسببها؛ فقد يكون قلقه الأساسي اقتصادياً، ويتمثل في ارتفاع كلفة الحياة اليومية، بينما تصبح الحرب جزءاً من تفسيره لفشل الحكومة في ضبط الأسعار.

ويفسر ذلك كيف استطاع الديمقراطيون الاستفادة من الغضب الاقتصادي المرتبط بالحرب حتى في الولايات التي لا تعد تقليدياً من مراكز المعارضة للتدخلات العسكرية الخارجية.

التكلفة العسكرية للحرب وسؤال أولويات الإنفاق العام

إلى جانب تأثير الحرب في أسعار الطاقة، أثارت تكلفتها المباشرة تساؤلات بشأن أولويات الإنفاق الحكومي الأميركي.

ففي 28 أكتوبر 2026، كشفت وكالة رويترز، استناداً إلى تقديرات حصلت عليها من وزارة الدفاع الأميركية، أن تكلفة الحرب مع إيران تجاوزت 47 مليار دولار، بزيادة تفوق 25% على تقدير سابق أعلنه وزير الحرب بيت هيغسيث في يوليو وبلغ 37.5 مليار دولار.

وتضمنت التقديرات مبالغ كبيرة لتعويض الذخائر المستهلكة، تجاوزت 29 مليار دولار، إلى جانب أكثر من 6 مليارات دولار لاستبدال المعدات والمنصات العسكرية المفقودة، بما فيها طائرات ومسيّرات.

كما أشارت رويترز إلى أن هذه التقديرات قد لا تشمل بصورة كاملة تكاليف إصلاح القواعد العسكرية الأميركية التي تعرضت لأضرار كبيرة خلال المواجهات.

ولا تعني هذه الأرقام أن الأموال كانت ستخصص تلقائياً للرعاية الصحية أو التعليم في حال عدم خوض الحرب، لأن قرارات الموازنة تخضع لاعتبارات تشريعية وسياسية متعددة.

لكنها توضح حجم الموارد العسكرية والمالية التي تطلبتها العمليات، كجزء من الإنفاق الدفاعي المتضخم أصلًا، والذي وصلت موازنته العام الماضي لأكثر من تريليون دولار، وتفسر لماذا أصبح الإنفاق الخارجي جزءاً من النقاش السياسي حول أولويات الإدارة.

ففي ظل ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية، قد ينظر بعض المواطنين إلى المبالغ المخصصة للحرب باعتبارها دليلاً على وجود فجوة بين الأولويات التي تتبناها الإدارة والمشكلات التي يواجهونها.

وتزداد أهمية هذه القضية عندما يصعب تحديد العائد الاستراتيجي النهائي للحرب، أو عندما تستمر الحاجة إلى اعتمادات عسكرية إضافية دون وضوح بشأن توقيت انتهائها.

وبذلك تحولت التكلفة العسكرية إلى عنصر من عناصر تقييم كفاءة الإدارة، وليس مجرد تفصيل ضمن الموازنة الدفاعية.

كما تثير هذه التطورات تساؤلات بشأن قدرة الإدارة على الجمع بين التزامات عسكرية خارجية كبيرة وبرنامج داخلي يعد بتخفيض الأعباء الاقتصادية وزيادة الموارد المتاحة للمواطنين.

التناقض بين شعار «أميركا أولاً» وتوسيع الالتزامات العسكرية الخارجية

مثلت الحرب مع إيران اختباراً سياسياً مهماً لشعار «أميركا أولاً» الذي ارتبط بصعود ترامب وتيار ماجا الداعم له.

فقد استند جانب من جاذبية هذا الخطاب إلى الدعوة لإعادة توجيه اهتمام واشنطن نحو الاقتصاد والأمن والحدود والوظائف داخل الولايات المتحدة، مع انتقاد بعض التدخلات العسكرية الخارجية وتكاليفها، خاصة إن لم تكن مرتبطة بمصالح واضحة للولايات المتحدة أو دفاعًا مباشرًا عن أمنها القومي.

لكن انخراط الإدارة في حرب واسعة مع إيران أعاد طرح التساؤلات حول مدى انسجام سياستها الفعلية مع هذا الخطاب. كما دخلت معارضة العلاقات الأمريكية الحميمة مع إسرائيل على الخط بشيوع التصور أن خوض الحرب كانت أساسًا استجابة لضغوط إسرائيلية، وليس لمصالح مباشرة للولايات المتحدة، ما ساهم في كون هذه العلاقة أحد أسباب خسارة الجمهوريين للانتخابات.

ولا يعني ذلك أن جميع مؤيدي «ماجا» يرفضون استخدام القوة العسكرية؛ فداخل التيار نفسه اتجاهات تدعم سياسة خارجية متشددة، خصوصاً تجاه إيران والصين، في مقابل اتجاهات أخرى أكثر تحفظاً بشأن الحروب الطويلة والمفتوحة.

غير أن التناقض ظهر بوضوح في ردود الفعل التي أعقبت ظهور النتائج الانتخابية. ففي 4 نوفمبر 2026، حمّل نائب الرئيس جي دي فانس الحرب مع إيران المسؤولية الرئيسية عن الهزيمة الجمهورية، مشيراً إلى أن بعض الناخبين الذين دعموا ترامب وفانس عام 2024 انتقلوا إلى التصويت للديمقراطيين نتيجة أربعة مطالب رئيسية: إنهاء الحرب، ومعالجة تكاليف المعيشة والتضخم، وإعادة إعطاء الأولوية للمصالح الأميركية الداخلية، وتغيير طبيعة العلاقة مع إسرائيل.

وتكتسب تصريحات فانس أهميتها من صدورها عن نائب الرئيس نفسه، بما يعكس وجود خلاف واضح داخل المعسكر الحاكم بشأن تفسير الهزيمة وتقييم جدوى الحرب، أو على الأقل استغلال فانس للمزاج الانتخابي الأمريكي ليطرح نفسه لاحقًا كمرشح لانتخابات الرئاسة 2028.

وبالتالي فإن هذه التصريحات لا يمكن التعامل معها فقط بوصفها قياساً علمياً مستقلاً لدو افع الناخبين، إذ تمثل أيضاً موقفاً سياسياً لشخصية مرشحة للعب دور بارز في مستقبل الحزب الجمهوري، قد يصل لترشحها للرئاسة مستقبلًا.

ومن هنا، يمكن قراءة الأزمة على مستويين: مستوى انتخابي يتعلق بالعلاقة بين الوعود والتوقعات من جهة والنتائج الفعلية من جهة أخرى؛ ومستوى حزبي يتعلق بالتنافس على تحديد هوية السياسة الخارجية الجمهورية بعد ترامب.

إلا أن هناك جانب أخر في الاتجاه المعاكس برز في تفسير التصويت العقابي ضد الحزب الجمهوري، ويتمثل في الجدل بين اتجاه يرى أن التدخل العسكري كان مكلفاً سياسياً و اقتصادياً ولم يكن ضروريًا، و اتجاه آخر يعتبر أن المشكلة لم تكن في قرار الحرب، بل في عدم خوضها بالشكل المناسب حتى النهاية حتى يتم تحقيق أهدافها بصورة حاسمة.

وتشير هذه الانقسامات إلى أن أثر الحرب قد يستمر في إعادة تشكيل بنية الحزب الجمهوري حتى بعد انتهاء الانتخابات، والتي يرى البعض أنها تؤشر لنهاية عصر "الترامبية" وتيار الماجا، خصوصاً مع اقتراب المنافسة على ترشيح الحزب للرئاسة عام 2028، وهو الافتراض الذي يحتاج اختباره.

- *العلاقة مع إسرائيل: من التحالف الاستراتيجي إلى الجدل الانتخابي*

شكّل التحالف الأميركي الإسرائيلي إحدى القضايا الخارجية التي شهدت تغيراً ملحوظاً في اتجاهات الرأي العام خلال السنوات السابقة لانتخابات 2026.

فقد ظلت العلاقة مع إسرائيل لسنوات طويلة تتمتع بدعم واسع نسبياً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، رغم وجود اختلافات في المواقف من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والسياسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. لكن الحرب في غزة، وما رافقها من إبادة جماعية وأزمة إنسانية، ثم المشاركة الأميركية الإسرائيلية في شن الحرب على إيران، ساهمتا في توسيع الجدل بشأن حدود الدعم الأميركي لإسرائيل وتكاليفه السياسية والعسكرية والمالية.

وتظهر بيانات مركز بيو للأبحاث أن النظرة السلبية إلى إسرائيل ارتفعت من 42% بين الأميركيين عام 2022 إلى 53% في 2025، ثم 60% في مارس 2026.

كما وجد الاستطلاع أن 59% لا يثقون بقدرة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على اتخاذ القرارات الصائبة في الشؤون الدولية، وأن المواقف السلبية أصبحت أكثر حضوراً بين الفئات العمرية الأصغر سناً.

وتؤكد استطلاعات غالوب وجود تغير ممتد زمنياً في تعاطف الأميركيين تجاه طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ففي فبراير 2026، قال 41% من الأميركيين إن تعاطفهم أكبر مع الفلسطينيين، مقابل 36% مع الإسرائيليين، بعد سنوات طويلة كانت فيها الغلبة للتعاطف مع الإسرائيليين.

وأشار غالوب إلى أن تضاؤل هذه الفجوة بدأ منذ عام 2019، أي قبل حرب غزة، ما يعزز فرضية وجود تحول تراكمي لا يمكن تفسيره بالأحداث العسكرية الأخيرة وحدها. ومع ذلك، فإن فارق النقاط الخمس في استطلاع فبراير لم يكن ذا دلالة إحصائية حاسمة (انظر).

ولا يعني هذا التغير أن غالبية الأميركيين أصبحت معارضة لوجود إسرائيل أو للعلاقة معها، كما لا يعني أن النظرة السلبية إلى الحكومة الإسرائيلية تتطابق بالضرورة مع الموقف من الشعب الإسرائيلي أو اليهود الأميركيين.

لكن هذه التحولات جعلت الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل أكثر قابلية للنقاش السياسي، خصوصاً بين بعض الناخبين الديمقراطيين والشباب والتقدميين.

وانعكس ذلك في عدد من المنافسات الانتخابية التي جعل فيها مرشحون مناهضة الحرب أو مراجعة المساعدات العسكرية لإسرائيل جزءاً من برامجهم.

وتبرز في هذا السياق تجربة عبد الرحمن السيد في ميشيجان وجيمس تالاريكو في تكساس، اللذين أظهرا قدرة مرشحين منتقدين للسياسة الأميركية تجاه إسرائيل بوضوح على تحقيق انتصارات انتخابية مهمة، دون أن يكون هذا الموقف وحده سببًا للفوز بطبيعة الحال.

وقد وثقت وكالة فرانس برس في 11 نوفمبر 2026 أن الدعم العلني من جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل أصبح عبئاً انتخابياً في بعض السباقات، رغم استمرار نفوذ هذه الجماعات الواسع داخل النظام السياسي .

وتكمن أهمية هذه الظاهرة في أن الموقف من إسرائيل أصبح يتقاطع مع قضايا أوسع تتعلق بالمال السياسي والإنفاق العسكري واستقلال المرشحين عن جماعات المصالح.

وبذلك لم يعد الجدل حول العلاقة الأميركية الإسرائيلية منفصلاً عن النقاش الداخلي بشأن العدالة في توزيع الموارد وأولويات السياسة الخارجية.

غير أن النتائج لا تسمح باستنتاج أن الكونغرس الجديد أصبح معارضاً لإسرائيل بصورة جماعية كما أوضحنا في موضع سابق؛ فما تزال قطاعات واسعة من الديمقراطيين والجمهوريين، والأغلبية من نواب الكونجرس تؤيد استمرار التحالف، وإن اختلفت بشأن شروط المساعدات وحدود العمليات العسكرية.

والأدق أن الانتخابات كشفت عن اتساع المساحة السياسية المتاحة لمناقشة العلاقة الأميركية الإسرائيلية وانتقاد بعض جوانبها، دون أن يعني ذلك حصول تحول مؤسسي شامل في هذه العلاقة.

- *السياسات الجمركية والتجارية: العامل الخارجي الذي ضاعف الأعباء الداخلية*

رغم التركيز الواسع على الحرب مع إيران، فإن السياسات التجارية التي انتهجتها إدارة ترامب شكّلت عاملاً خارجياً آخر ذا تأثير مباشر في الاقتصاد الأميركي.

فقد فرضت الإدارة رسوماً جمركية واسعة على واردات من دول متعددة، بينها شركاء تجاريون وحلفاء للولايات المتحدة، في إطار سياسة أعلنت أنها تستهدف حماية الصناعة الأميركية وتقليص الاختلالات التجارية وتشجيع عودة الإنتاج والوظائف إلى الداخل.

وتقوم الرسوم الجمركية على فرض تكاليف إضافية على الواردات، يتحملها المستورد الأميركي قانونياً، ويمكن أن تنتقل جزئياً أو كلياً إلى المستهلكين أو الشركات الأميركية، بحسب طبيعة السوق وسلاسل الإمداد والمنافسة.

ومن ثم، فإن هذه الرسوم قد توفر حماية لبعض الصناعات المحلية أو إيرادات حكومية، لكنها قد ترفع أيضاً تكاليف السلع المستوردة ومدخلات الإنتاج بالنسبة إلى قطاعات أخرى.

وقد كشفت استطلاعات مجلس شيكاغو للشؤون العالمية أن 81% من الأميركيين اعتبروا الرسوم الجمركية ضارة بتكاليف المعيشة، بينما رأى 71% أنها أضرت بالاقتصاد الأميركي.

واللافت أن 62% من الجمهوريين أنفسهم رأوا أنها أضرت بتكاليف المعيشة، رغم استمرار تأييد نسبة كبيرة منهم للرسوم بوصفها وسيلة لحماية الوظائف الأميركية.

كما رأى 76% أن الرسوم المفروضة على الواردات الصينية أثرت سلباً في تكاليف المعيشة داخل الولايات المتحدة.

وقد أظهرت استطلاعات أسوشيتد برس بعد الانتخابات أن الناخبين حمّلوا سياسات ترامب الاقتصادية، بما فيها الرسوم الجمركية والحرب مع إيران، جزءاً مهماً من المسؤولية عن تدهور قدرتهم الشرائية . وبذلك أصبحت السياسات التجارية الخارجية جزءاً من تفسير الإخفاق الاقتصادي الداخلي، وأسهمت في إضعاف قدرة الحزب الجمهوري على إقناع الناخبين بأن برنامجه الاقتصادي يحقق فوائد ملموسة للأسر.

- *العلاقات مع الحلفاء والمكانة الدولية للولايات المتحدة*

لا تقتصر تداعيات السياسة الخارجية على أسعار الوقود والتجارة، بل تشمل أيضاً تصور المواطنين لمكانة الولايات المتحدة وعلاقاتها الدولية.

فقد اتسمت الولاية الثانية لترامب بزيادة الضغوط على الشركاء التجاريين والحلفاء التقليديين، والمطالبة برفع الإنفاق الدفاعي لدى عدد من الدول، إلى جانب استخدام الرسوم الجمركية والتهديدات الاقتصادية أداةً للتفاوض الخارجي.

ورغم أن هذه السياسات يمكن أن تلقى تأييداً لدى فئات تعتبرها تعبيراً عن قوة الولايات المتحدة وقدرتها على فرض مصالحها، فإنها أثارت أيضاً مخاوف من تراجع الثقة بين واشنطن وشركائها ومن ارتفاع كلفة إدارة التحالفات الدولية.

وقد أظهر استطلاع مجلس شيكاغو للشؤون العالمية أن 72% من الأميركيين اعتبروا الحرب مع إيران ذات أثر سلبي على علاقات الولايات المتحدة بحلفائها، ونسبة مماثلة رأت أنها أضرت بسمعة البلاد الدولية، بينما رأى 65% أنها أثرت سلباً في الأمن القومي الأميركي.

وتشير هذه النتائج إلى وجود فجوة بين الخطاب الرسمي الذي يقدم استخدام القوة باعتباره وسيلة لتعزيز الأمن والمكانة الدولية، وبين تقييم قطاعات من الرأي العام لنتائجه.

من أهم الملفات ذات التأثير على الانتخابات في مجال العلاقات مع الحلفاء تأتي العلاقة المتأزمة مع كندا، خاصة في الولايات الحدودية ذات التعاملات المهمة مع كندا مثل ولاية ميشيجان.

لكن من الضروري عدم المبالغة في الوزن الانتخابي المباشر لهذا العامل؛ فالمكانة الدولية للولايات المتحدة لم تكن بالضرورة قضية تصويت مستقلة بالنسبة إلى معظم الناخبين.

وقد يكون تأثيرها الأهم غير مباشر، من خلال ترسيخ الشعور بأن الإدارة تتحمل أعباء خارجية كبيرة دون تحقيق عوائد أمنية و اقتصادية واضحة.

وفي هذا الإطار، تبرز حرب أوكرانيا والعلاقات مع روسيا، وكذلك التنافس مع الصين، بوصفها ملفات ساهمت في تشكيل صورة السياسة الخارجية للإدارة، وإن كانت الأدلة المتاحة لا تسمح بمنح كل منها وزناً انتخابياً مماثلاً للحرب مع إيران أو السياسات الجمركية.

ومن ثم، فإن إدراج هذه الملفات ضمن تفسير الخسارة الجمهورية ينبغي أن يتم بصورة متناسبة مع الأدلة، لا لمجرد حضورها في النقاش السياسي الدولي.

- *أزمة الثقة بقدرة الإدارة على تحويل القوة العسكرية إلى نتائج سياسية*

تطرح الحرب مع إيران، إلى جانب الخلافات التجارية والدبلوماسية، إشكالية أوسع تتعلق بقدرة الإدارة على تحويل أدوات القوة الأميركية إلى نتائج مستقرة يمكن للرأي العام إدراك فوائدها.

فقد تمتلك الولايات المتحدة القدرة على إلحاق أضرار عسكرية كبيرة بخصومها، أو فرض ضغوط اقتصادية واسعة من خلال العقوبات والرسوم الجمركية، لكن نجاح هذه الأدوات في تحقيق أهداف طويلة الأمد يتطلب تسويات سياسية و اقتصادية قابلة للاستمرار.

وفي الحالة الإيرانية، استمرت المواجهة، رغم الأضرار العسكرية التي لحقت بإيران، وبقيت الملفات المرتبطة بالتخصيب النووي وأمن الملاحة في مضيق هرمز والعقوبات من دون تسوية شاملة عند موعد الانتخابات.

وفي المجال التجاري، لم يؤد استخدام الرسوم الجمركية إلى إنهاء القلق الشعبي بشأن الأسعار أو مستقبل الوظائف، بل أصبح جزءاً من النقاش حول أسباب الغلاء.

أما في العلاقات مع إسرائيل، فقد اتسعت التساؤلات بشأن الفوائد التي تحققها الولايات المتحدة مقابل التزاماتها العسكرية والمالية، في وقت تتزايد فيه المعارضة الشعبية لبعض السياسات الإسرائيلية.

ويجمع هذه الحالات عامل واحد يتمثل في صعوبة إقناع قطاعات من المواطنين بأن استخدام القوة العسكرية والاقتصادية الخارجية قد أدى إلى تحسين أمنهم ومستويات معيشتهم بصورة تتناسب مع تكاليفه.

ومن هنا يمكن تفسير جانب من التصويت العقابي ضد الجمهوريين بوصفه تعبيراً عن تراجع الثقة في كفاءة إدارة السياسة الخارجية، لا مجرد رفض لموقف محدد من إيران أو إسرائيل أو الصين.

غير أن هذه الفرضية تحتاج إلى مزيد من الاختبار؛ إذ لا يصح افتراض أن جميع الناخبين الذين عاقبوا الجمهوريين كانوا يتبنون رؤية واحدة تجاه السياسة الخارجية، أو أنهم اتفقوا على طبيعة البديل المطلوب.

في النهاية، فإن الاستنتاج المهم لهذا القسم من الدراسة تمثل في أن المعطيات السابقة تكشف عن أن الأسباب المتعلقة بالسياسة الخارجية للهزيمة الجمهورية لم تعمل بمعزل عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

فالحرب مع إيران ساهمت في ارتفاع أسعار الطاقة، بينما أضافت الرسوم الجمركية ضغوطاً إلى تكاليف بعض السلع ومدخلات الإنتاج. وفي الوقت نفسه، كانت الأسر الأمريكية تعاني بالفعل من مشكلات سابقة تتعلق بالسكن والرعاية الصحية والأجور وعدم المساواة.

وقد أدى هذا التداخل إلى أنه من الصعب على الناخب الفصل بين النتائج الاقتصادية المحلية والقرارات الخارجية للإدارة.

وفي هذا السياق، تصبح المقاربة الأكثر تفسيراً هي التمييز بين ثلاثة مستويات من التأثير:

المستوى الأول: التأثير المباشر .ويشمل رفض الحرب نفسها، والاعتراض على استمرار العمليات العسكرية، وانتقاد المساعدات والتحالفات الخارجية، ودعم إسرائيل في أعمال الإبادة الجماعية، والموقف من السياسات التجارية.

المستوى الثاني: التأثير الاقتصادي غير المباشر .ويتمثل في انتقال تكاليف الحرب والتجارة إلى أسعار الوقود والنقل والسلع والخدمات، بما يوسع نطاق الفئات المتضررة، حتى بين من لا يضعون السياسة الخارجية في مقدمة اهتماماتهم.

المستوى الثالث: التأثير السياسي البنيوي .ويشمل تراجع الثقة بقدرة المؤسسة الحاكمة على تحديد الأولويات، واتساع المطالب بإعادة توجيه الموارد نحو الداخل، وتغير المواقف من الحروب والتحالفات، وإعادة تعريف معنى شعار "أميركا أولاً".

وتكتسب هذه المستويات أهمية خاصة لأن كلاً منها قد يترك آثاراً زمنية مختلفة.

فارتفاع أسعار النفط الناتج عن حرب معينة قد يتراجع إذا انتهت العمليات واستقرت الأسواق، بينما يمكن أن تستمر التحولات في مواقف الأجيال الجديدة تجاه السياسة الخارجية والعلاقة مع إسرائيل لسنوات أطول.

كما أن الاعتراض على الرسوم الجمركية قد ينخفض إذا تحسنت النتائج الاقتصادية، في حين أن فقدان الثقة في قدرة الإدارة على الوفاء بوعودها قد يترك آثاراً تتجاوز دورة انتخابية واحدة.

ومن هنا، لا يمكن اختزال انتخابات 2026 في كونها استفتاءً على الحرب مع إيران فقط، رغم الدور الكبير الذي أدته الحرب في تسريع الغضب الشعبي.

فقد جاءت النتائج في سياق أوسع تلاقت فيه الضغوط الاقتصادية الداخلية مع تكاليف الخيارات العسكرية والتجارية الخارجية، ما جعل الحزب الجمهوري يتحمل المسؤولية السياسية عن مجموعة مترابطة من الأزمات.

رابعا: تداعيات نتائج الإنتخابات على النظام السياسي الأميركي

- *إتجاه الحزب الديمقراطي بين التقدمية والتقليدية*

أعادت انتخابات التجديد النصفي لعام 2026 للديمقراطيين السيطرة على مجلسي الكون]رس، لكنها لم تُنهِ النقاش الداخلي حول اتجاه الحزب. فالائتلاف الذي أطاح بالأغلبية الجمهورية يضم تقليديين منافسين للحزب الجمهوري في الأصل، ورافضين لسياسات ترامب، من دون أن يتبنوا برنامجاً يسارياً، وتقدميين، مناهضين للأجندة الديمقراطية المؤسساتية بقدر معارضتهم للحزب الجمهوري، ويعتبرون أن النتائج تعبر عن طلب لتغيير أعمق في سياسات الرعاية الصحية والأجور والضرائب ونفوذ الشركات وتدخل المال السياسي والسياسة الخارجية. وبالتالي فإن حجم الإنتصار

يعكس مزيجًا بين أجندتين قد لا يوجد بينهما قدر كبير من التو افق. بل قد تتركز الأجندة التقدمية في بدايتها لتوسيع دائرة النفوذ داخل الحزب الديمقراطي قبل أي مواجهة سياسية مع الجمهوريين.

وبالفعل تمحور هذا التباين في أول أشكاله حول معركة مقبلة تتعلق بمواجهة حول القيادات التي ستتولى إدارة الأغلبية الجديدة. واجه تشاك شومر، المرشح لقيادة الأغلبية في مجلس الشيوخ، وحكيم جيفريز، المرشح لرئاسة مجلس النواب، مطالب من ناشطين وبعض الأعضاء الجدد بإعادة النظر في خيارات القيادة، بدعوى أن الشخصيات التقليدية لم تكن بالقدر الكافي من الحزم أمام ترامب، وأن أجندتها تتماهى مع المؤسسة الأمريكية التقليدية، كما أن علاقاتها بالمانحين ومو اقفها من إسر ائيل لا تنسجم مع المزاج الشعبي الجديد.

لم يظهر حتى الأن منافس قادر على انتزاع المنصب من حكيم جيفريز لرئاسة مجلس النواب، كما أن بعض الشخصيات التقدمية البارزة أبدت تأييدها لجيفريز، وبالتالي في الأغلب ستحسم لصالحه. إلا أن الوضع مختلف بالنسبة لشومر، حيث بدأت الأنظار تتجه للسيناتور كريس فان هولن، و أبدى عدد من الشيوخ الجدد دعمهم له، ومنهم عبد الرحمن السيد. كما دعمه السيناتور بيرني ساندرز. وبالفعل أعلن فان هولن عن نيته تحدي شومر كزعيم للأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، على أن يحسم هذا الأمر تصويت حزبي سري الشهر المقبل. وهكذا سيكون ذلك التصويت أول اختبار حقيقي للنفوذ التقدمي الجديد في مجلس الشيوخ.

ولا يتعلق هذا الخلاف بالأسماء فقط، بل بالسؤال عن معنى الفوز: هل يكتفي الديمقراطيون بإيقاف السياسات الأكثر إثارة للاعتراض، أم يقدمون برنامجاً بديلاً يغير من التوجهات التقليدية للحزب الديمقراطي؟ فالمرشح الذي كسب أصو اتاً عبر وعود خفض تكاليف المعيشة وتكريس الرعاية الصحية للجميع وتقليص الدعم لإسر ائيل سيواجه بعد الانتخابات مطلباً بإظهار نتائج ملموسة. وإذا عادت أولويات الكونجرس إلى مساومات النخب التقليدية وحدها، فقد يتحول النجاح الانتخابي إلى خيبة أمل جديدة لدى الناخبين الذين يريدون تغييراً محسوساً.

- *الأجندة التقدمية وحدود الأغلبية التشريعية*

تتجمع مطالب التقدميين حول توسيع الوصول إلى الرعاية الصحية للجميع، وتخفيف عبء السكن والتعليم، ومراجعة إعفاءات الشركات الكبرى، وإلزام مطوري مراكز البيانات بتحمل التكاليف التي يفرضونها على الشبكات المحلية للبنية الأساسية، وتشديد الرقابة على المساعدات العسكرية لإسر ائيل. لكن مشرعي الحزب الديمقراطي لا يجتمعون على هذه الأجندة؛ ففي الحزب تباينات حول تمويل هذه المطالب، وحول مدى استعداد القيادات لمواجهة

جماعات المصالح أو قبول تسويات جزئية. وتفيد تصريحات جيفريز بعد الانتخابات بأنه يريد التركيز على تخفيض تكاليف المعيشة، والتراجع عن بعض تخفيضات «ميديكيد»، ومعالجة الحرب مع إيران والرسوم الجمركية.

وتفرض بنية مجلس الشيوخ حداً عملياً على قدرة الأغلبية على تحويل كل هذا البرنامج إلى قوانين. فحتى مع امتلاك الديمقراطيين أكثر من نصف المقاعد، تستطيع الأقلية في معظم التشريعات استخدام ألية إطالة النقاش. ويتطلب إنهاء المداولات 60 صوتاً، ما لم تنطبق استثناءات إجرائية حول موضوعات معينة، وهو ما يطلق عليه Filibuster Rule، أو المماطلة البرلمانية لتعطيل التصويت (والموجودة من باب الحرص على إصدار التشريعات بالتوافق وليس مجرد الأغلبية البسيطة). هذه المسألة تفسر لماذا أصبح تغيير قواعد التعطيل محوراً إضافياً للصراع داخل الحزب؛ فالتقدميون يرون أن الحفاظ على القواعد ذاتها قد يحول التفويض الانتخابي إلى أغلبية عاجزة، بينما يحذر آخرون من مخاطر تغييرها على المدى الطويل.

كما يظل الفيتو الرئاسي سيفًا أخر مسلطًا على رقاب أعضاء الكونجرس، حيث يستطيع الرئيس بموجب الدستور الأمريكي الإعتراض على مشروعات القوانين (حق الفيتو)، ولا ينقض اعتراضه إلا تصويت مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، وهو ما يعطي الرئيس قوة كبيرة في مجال التشريع، ويفرض أيضًا الوصول لتوافق تشريعي - تنفيذي لإصدار القوانين. وقد هدد ترامب بالفعل بالاستخدام المتكرر للفيتو لتعطيل عمل الكونجرس إذا لم يستجب لتوجهاته التشريعية المختلفة، أو اتجه لمناكفته في رفض ترشيحاته للتعيين، أو دفع بتحقيقات تناله هو وأسرته.

على جانب أخر، تختلف القوة الانتخابية عن القوة المؤسسية؛ فمن الممكن أن ينجح مرشحون بخطاب تقدمي في ولايات كانت محافظة، لكن السيطرة على جدول أعمال اللجان وتوزيع الموارد وطرح مشاريع القوانين والتفاوض مع البيت الأبيض ستظل مرتبطة بقيادة المجلسين وتوازنات الكتل. لذلك سيكون اختبار الجناح التقدمي خلال 2027 في قدرته على بناء تحالفات داخل الحزب، والحصول على رئاسة لجان أو عضوية مؤثرة فيها، وربط مطالبه التشريعية بمكاسب واضحة للناخبين.

قد يفضي الصراع إلى أحد اتجاهين: تسوية تعطي التقدميين حصة أكبر من القرار مقابل الحفاظ على ائتلاف واسع، أو استمرار قيادة تقليدية تميل إلى التهدئة بحيث يصبح الخلاف الداخلي عائقاً أمام سن السياسات. وقد تظهر صيغة ثالثة تجمع خطاباً تقدمياً في الحملات الانتخابية مع نتائج تشريعية محدودة بسبب الفيتو الرئاسي والعوائق الإجرائية.

- *الهزيمة الجمهورية ومستقبل ترامب وتيار "ماجا" – هل تعني نتائج الانتخابات نهاية الترامبية؟*

تكشف الهزيمة الجمهورية عن تراجع قدرة ترامب على تحويل شعبيته الشخصية إلى انتصارات تشريعية وولائية مماثلة لنتائج الرئاسة عام 2024. لكنها لا تثبت بالضرورة أن تيار «ماجا» قد انتهى. فهذا التيار يجمع مواقف تتعلق بالقومية الاقتصادية، والهجرة، والهوية الثقافية، وعدم الثقة بالمؤسسات السياسية، وبمواقف متباينة من التدخل العسكري الخارجي. ومن الممكن أن يبقى بعض هذه الأفكار مؤثراً حتى لو تراجع حضور ترامب الشخصي أو تعذر على مرشحيه استعادة الأغلبية قريباً. إلا أن الزخم المصاحب لتيار الماجا سيقل بكل تأكيد نظرًا لتجمعه الرئيس حول شخصية ترامب ودعمه على طول الخط، و افتقاره للقيادة الكاريزمية المؤثرة. إضافة إلى ذلك، فقد اتخذ بعض من أهم رموز هذا التيار مثل تاكر كارلسون ومارجوري تايلور جرين وتوماس ماسي مواقف مغايرة لما يتبناه ترامب، خاصة فيما يتعلق بدعم إسرائيل والحرب على إيران.

وتمثل انتخابات 2028 نقطة الاختبار الأهم: هل يبحث الجمهوريون عن مرشح يكرر أسلوب ترامب ويرث قاعدته، أم عن شخصية تستطيع الاحتفاظ بجزء من برنامجه الاقتصادي والثقافي مع تخفيف كلفة الحرب والصدام المؤسسي؟ لن تحسم نتائج اقتراع 2026 وحدها هذا السؤال، لكنها تجعل النقاش حول الخلافة وإعادة البناء أكثر حدة. حتى الآن لا تبدو في الأفق شخصية كاريزمية تستطيع ملئ فراغ ترامب بعد انتهاء ولايته، مما يضعف كثيرًا من تأثير هذا التيار على الساحة السياسية الأمريكية.

- *مستقبل الترشيح الجمهوري للرئاسة بين فانس مع التكنولوجيا وروبيو مع المحافظين الجدد*

يتوازى مع الحديث عن مستقبل الترامبية حديث متعلق بمستقبل توجهات الحزب الجمهوري، بما سينعكس على ترشيحاته للإنتخابات الرئاسية لعام 2028. المرشحان البارزان لهذا الأمر في الوقت الراهن يتمثلان في نائب الرئيس جي دي فانس، ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي ماركو روبيو، اللذين يعبران عن توجهين مختلفين بعض الشئ.

تنامى الجدل حول جي دي فانس بعد ظهور نتائج الإنتخابات الأخيرة، حيث اكتسبت تصريحاته بعد الانتخابات أهمية استثنائية لأنه حمّل الحرب مع إيران مسؤولية رئيسية عن خسارة الجمهوريين. وقد ركز في خطابه على اعتراض الناخبين على الحرب، وارتفاع الأسعار، والإحساس بتراجع أولوية المصالح الأميركية الداخلية، وإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل. وبينما لا يمكن التسليم بأن هذه العوامل الأربعة تشكل تمثيلاً حصرياً لدوافع الناخبين؛ إلا أنها اكتسبت زخمًا من كونها قراءة سياسية يقدمها المسئول الثاني في الدولة، كما أنه في نفس الوقت أبرز المرشحين المحتملين لخلافة ترامب في ترشيح الحزب الجمهوري، كونه نائب الرئيس.

وتزداد دلالة هذا الموقف لأن فانس ظل جزءاً من الإدارة التي خاضت الحرب، ودافع علناً عن قراراتها، حتى مع تداول تقارير عن تحفظاته في نقاشات داخلية. وقد يجد أن تقديم نفسه بوصفه مدافعاً عن «أميركا أولاً» وتخفيف الحروب الخارجية يسمح له بالفصل بين طموحاته في 2028 وبعض أكثر قرارات الإدارة كلفة. وفي هذا الإطار يحاول أن يقدم نفسه كمن يمارس ضغطًا داخليًا في إدارة ترامب على طريق تقييد استمرار الحرب على إيران. ورغم أن هذا الموقف قد يبدو في نظر فانس مربحًا له من الناحية السياسية، إلا أن متابعة ردود الأفعال على تغريدته الشهيرة يظهر عكس ذلك. فعلى الرغم من أن توجهات بعض الجمهوريين تحولت بعيدًا عن دعم حرب إيران، فإن الأغلبية الجمهورية المؤثرة مازالت داعمة لإسرائيل بشكل عام، وبالتالي داعمة للحرب على إيران. هذه الأغلبية ما زالت داعمة لترامب وأكثر ثقة فيه، وأصبحت تشكك في توجهات فانس الحقيقية حول هذه القضايا، وبالتالي لا تراه معبرًا عن الخط الرئيس للحزب.

على الجانب الأخر فإن تيار الماجا الذي قد يرى فانس أنه يتقرب منه يشكك فيه أيضًا، ويراه غير مخلص لرئيسه، ولا يدعمه كما ينبغي، رغم أنه يحاول أن يبدو داعمًا له في تصريحاته. إضافة إلى ذلك فإن العلاقة التاريخية بين فانس والملياردير المثير للجدل بيتر ثيل تصمه دائمًا بأنه الشخص المدعوم من أباطرة التكنولوجيا ويعبر عن توجهاتهم وسيصبح ألعوبة في أيديهم إذا انتخب رئيسًا، وليس عن أمال وطموحات الشعب الكادح الذي يعاني بشكل كبير في عيشه وظروفه الإقتصادية.

يبدو لنا من تحليلنا لعموم المشهد أن جي دي فانس يحاول أن يلعب على حبل توازنات عالي المخاطر، بين تناقضات كثيرة، طمعًا في الحصول على الشعبية التي تؤهله للمنافسة على منصب الرئاسة، وهو ما يفقد الثقة فيه كثيرًا، سواء بين نخب الحزب الجمهوري أو بين عموم الناخبين، ليظهر بمبدأ الشخصية النفعية التي لا يمكن أن يلتف حولها أتباع مخلصون لهم سردية متماسكة من المبادئ والأفكار، وفي واقع الأمر لا يمكن بالفعل تكوين تصور واضح عن أفكاره وتوجهاته الحقيقية حول القضايا الهامة، وهو ما يضعف من فرصه كثيرًا للفوز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة من وجهة نظرنا.

على الجانب الأخر تختلف استجابات جمهوريين أخرين للهزيمة في الانتخابات، حيث يرى من يُطلق عليه "الصقور" أن المشكلة في الحرب لم تكن في استخدام القوة، بل في عدم استخدامها بما يكفي للوصول إلى نتيجة عسكرية حاسمة، وهؤلاء يمثلهم وزير الحرب بيت هيجسيث وقائد المنطقة المركزية العسكرية الأدميرال براد كوبر. كما يظهر توجه أقل حدة يتمثل في الاستمرار في الوضع الراهن مع توظيف أقصى درجات الحصار والضغط الإقتصادي، ويمثلهم وزير الخارجية ماركو روبيو ووزير الخزانة سكوت بيسنيت ورئيس السي أي إيه جون راتكليف. وظهر هذا الجدل أيضاً بين

التوجهين لدى إعلاميين محافظين مدافعين عن إسرائيل، استخدم بعضهم خطاباً ثقافياً ودينياً حاداً ضد اليسار والمسلمين.

وقد يظهر ماركو روبيو ، كأحد من ينظر إليهم كمعبر عن تيار المحافظين الجدد في الحزب، وكذلك رون ديسانتيس وشخصيات جمهورية أخرى أكثر تعبيرًا عن الموقف الأكثر انسجامًا مع التوجهات العامة للحزب الجمهوري في معركة خلافة ترامب في الوقت الراهن، لكن ترتيب فرصهم يتطلب استطلاعات وتحليلاً تنظيمياً لاحقاً.

خامسا: التداعيات على السياسة الداخلية الأمريكية

تبدأ ولاية الكونجرس الجديد في 3 يناير 2027، وتنتقل إلى الديمقراطيين رئاسة اللجان التشريعية والرقابية في المجلسين. وهذا يمنحهم سلطة تنظيم جلسات الاستماع، وطلب الوثائق، والمساهمة في تحديد أولويات التشريع والتمويل. لكن الرئيس يظل صاحب السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة حتى نهاية ولايته، ولا يستطيع الكونجرس أن يدير الوكالات الاتحادية أو العلاقات الدبلوماسية اليومية نيابة عنه.

ومن هنا يجب التمييز بين تعطيل سياسات جديدة يريد الرئيس تمريرها بقانون، وبين إلغاء قرارات تنفيذية أو صلاحيات سبق له الحصول عليها. فالأولى تصبح أكثر صعوبة أمام أغلبية معارضة، خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المالية، أما الثانية فتتطلب أحياناً تشريعاً جديداً أو إجراءات قضائية أو مفاوضات حول التمويل.

- *أدوات التأثير الفعلية*

أول الأدوات هو التشريع، لكن كل مشروع يمر بالمجلسين يجب أن يصل إلى الرئيس؛ فإذا استخدم حق النقض، يحتاج تجاوزه إلى موافقة ثلثي الأعضاء المصوتين في كلا المجلسين. كما أن التقدم في معظم التشريعات العادية داخل مجلس الشيوخ قد يصطدم بقاعدة الستين صوتاً لإنهاء النقاش كما أشرنا سابقًا. لذلك لا تعني الأغلبية الديمقراطية القدرة على تمرير برنامجها كاملاً .

الأداة الثانية هي الاعتمادات المالية؛ إذ يستطيع الكونجرس زيادة الإنفاق أو تقليصه أو فرض شروط عليه ضمن القوانين المناسبة. ومن شأن ذلك التأثير في برامج الهجرة والرقابة ومشروعات البنية التحتية والحرب، لكنه ليس سلاحاً آلياً لوقف كل نشاط حكومي، لأن بعض الأموال سبق اعتمادها، ولأن أي تعديل تشريعي قد يواجه الفيتو. لكن في نفس الوقت يمكن أن يتحول هذا الأمر لأداة تفاوض مهمة في إطار توازن السلطات وتمرير الأجندات بين الرئيس والكونجرس.

والأداة الثالثة هي الرقابة البرلمانية والتحقيقات، وتشمل جلسات الاستماع والاستدعاءات وطلبات المستندات ومتابعة عمل الوكالات. ويمكن للجان المختصة توجيه اهتمامها إلى الإنفاق في حرب إيران، أو عقود شركات التكنولوجيا، أو العلاقات المالية بين المسؤولين ومتعاملين خارجيين. وتأتي هذه الرقابة بمعزل عن ضرورة إثبات جرم جنائي؛ فهدفها قد يكون كشف قصور إداري أو تمهيداً لتشريعات إصلاحية.

والأداة الرابعة هي سلطة مجلس الشيوخ على عدد من التعيينات والمعاهدات. فقد تتأخر ترشيحات الإدارة أو تتعرض للرفض في حال اختلاف المجلس مع المرشحين، لكن ذلك لا يعني سيطرة مباشرة على جميع مراكز القرار الخارجي أو الأمني.

- *لماذا يصبح الجمود التشريعي احتمالاً قوياً؟*

كلما اتسعت المسافة بين برنامج الرئيس وبرنامج الأغلبية البرلمانية، زاد احتمال أن يرفض أحد الطرفين الحلول الوسط. وقد أعلن الديمقراطيون أولويات تتعلق بتكاليف المعيشة والرعاية الصحية والرسوم الجمركية وإنهاء الحرب مع إيران، بينما أشار ترامب إلى استعداده لاستخدام الفيتو في مواجهة تشريعات معارضة، أو حتى غير معارضة بالضرورة، ولكن لممارسة الضغط في إطار المساومات المختلفة.

المعركة بين الديمقراطيين في الكونجرس والرئيس ترامب قد تبدأ مبكرًا، حتى قبل بدأ ولاية الكونجرس بتشكيلته الجديدة في 3 يناير 2027. قد يحدث ذلك عند الموعد النهائي المقبل في 11 ديسمبر لإقرار الكونجرس لاعتمادات جديدة لتجاوز بنود الموازنة، وإلا لا تستطيع المؤسسات الفيدرالية الوفاء بالتزاماتها، ما يؤدي إلى ما يسمى "الإغلاق الحكومي". وقد هدد بالفعل بعض الديمقراطيين التقدميين مثل النائب "روخانا" والسيناتور "كريس فان هولين" باستخدام هذه الأداة للضغط على الرئيس لإنهاء الحرب على إيران. وبالتالي يظهر استخدام أداة تتعلق بممارسة السياسة الداخلية والتشريع في التأثير على قرارات مرتبطة بالسياسة الخارجية.

لكن ينبغي التمييز بين "حكومة منقسمة" و"إغلاق حكومي". فالإغلاق لا يقع لمجرد اختلاف الحزبين، بل عند انتهاء التمويل القانوني لبعض الوكالات دون الاتفاق على اعتمادات أو تدابير مؤقتة. وقد تلجأ الأطراف إلى صفقات جزئية أو قرارات تمويل قصيرة لتجنب تحمل كلفته الشعبية.

النتيجة أن الأثر الداخلي الأسرع للانتخابات هو تغيير قدرة كل طرف على منع قرارات الآخر، لا انتقال سلطة الرئيس تلقائياً إلى الأغلبية الجديدة. وستعتمد فاعلية الديمقراطيين على جمع أدوات التشريع والتمويل والرقابة في استراتيجية مفهومة للناخبين.

- *التحقيقات وتضارب المصالح والعزل*

توفر التحقيقات مجالاً واسعاً للحركة البرلمانية حتى عندما يصبح تمرير القوانين صعباً. وقد أعلنت قيادات ديمقراطية عزمها استخدام اللجان الجديدة لفحص صفقات ومصالح مالية وعقود وإنفاق مرتبط بالإدارة وأفراد من عائلة ترامب، إلى جانب ملفات الهجرة وجيفري إبستين والفساد في الاستثمار في العملات الرقمية. وفي المقابل، تنفي الإدارة ارتكاب مخالفات وتصف بعض خطط التحقيقات بأنها مسيسة.

وقد يكون للرقابة أثر سياسي حتى من دون إدانة؛ فالحصول على الوثائق وكشف تفاصيل العقود وطرح القضايا على الرأي العام قد يغير التقييم العام للقرارات، ويدفع شركات أو مسؤولين إلى تعديل سلوكهم، أو يدعم تشريعات جديدة، أو يستخدم كأداة للمفاوضات السياسية والمساومات والتسويات. وفي المقابل، تستطيع الإدارة الاعتراض على بعض الاستدعاءات ورفع منازعات قضائية بشأن الامتياز التنفيذي وحدود أغراض التحقيق، ما قد يؤخر النتائج.

من المنتظر أن يسلك الكونجرس الجديد سلوكًا هجوميًا شرسًا فيما يتعلق بإثارة القضايا المتعلقة بترامب، مما سيعطيه قوة لا بأس بها في إطار التعامل مع ترامب وتحجيمه فيما تبقى له من فترته الرئاسية. ما يرشح حاليًا من توجهات الأغلبية الديمقراطية المقبلة في الكونجرس أنها ستركز على جانب التحقيقات، وليس التوجه لطلب عزل الرئيس، الذي سيكون من شبه المستحيل تحققه (كما سيظهر في البند التالي)، بينما يمكن استخدام سلاح التحقيقات بكفاءة في الوصول لإنجازات ملموسة.

- *المساءلة والعزل: ما الممكن وما الصعب؟*

يمكن لمجلس النواب توجيه اتهامات دستورية إلى الرئيس أو مسؤولين اتحاديين Impeachment بأغلبية بسيطة، لكن إدانة المسؤول وعزله تتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين. ومن ثم فإن امتلاك الديمقراطيين أغلبية الشيوخ لا يعني تلقائياً امتلاك الأصوات اللازمة لعزل ترامب أو وزير في إدارته. وتختلف الإقالة السياسية التي يقررها الرئيس أو الاستقالة عن العزل بعد محاكمة دستورية .

وفي تطور حديث يوضح هذا الفارق، حاول الديمقراطيون في مجلس النواب الحالي، قبل بداية تشكيلته الجديدة، الاستفادة بالزخم المبني على نتائج الانتخابات، والضغط على الإدارة، حيث أحال مجلس النواب في 10 نوفمبر 2026 مواد مساءلة وزير الدفاع بيت هيغسيث، التي قدمها النائب الجمهوري توماس ماسي، إلى اللجنة القضائية بنتيجة 211 رافضة مقابل 204 أصوات مؤيدة، ما عرقل تقدم إجراء توجيه الاتهام بغرض العزل في المجلس الحالي. هذا لا يساوي تبرئة قضائية شاملة من الاتهامات، كما لا يمنع إعادة طرح القضية بشروط وإجراءات جديدة لاحقا. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء، حتى لو كان حازعلى الموافقة، لم يكن ليؤدي على الأغلب لعزل الوزير حيث أن الأغلبية في مجلس الشيوخ لا تزال في الوقت الحالي جمهورية.

إلا أن الدلالة الأهم لهذا التصويت كانت في عدم مرور الإجراء لتغيب 11 نائبًا ديمقراطيًا عن التصويت، كان حضورهم وموافقتهم سيعني تمرير البدء في إجراءات العزل. الأعضاء الغائبون كانوا جميعًا يمثلون الديمقراطيين التقليديين من ذوي التوجهات المؤسساتية، والمؤيدين لإسرائيل، بل ومؤيدين للحرب على إيران، وبالتالي الأرجح أنهم لم يريدوا التصويت ضد هيجسيث الداعم لاستمرار الحرب، ولم يريدوا في نفس الوقت الوقوع في الحرج أمام القاعدة الديمقراطية الشعبية الرافضة للحرب بالتصويت ضد إجراءات العزل. ما يدعم ذلك الإفتراض أن عددًا ممن تغيبوا كانوا في نفس التوقيت يحضرون حفلًا نظمته إحدى الجمعيات المرتبطة باللوبي الصهيوني. هذا التطور يؤكد عدم وجود اختلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين المؤسساتيين فيما يتعلق بدعم إسرائيل، وكذلك الحرب على إيران، ويؤكد بالتالي صعوبة مهمة أعضاء الكونجرس التقدميين الجدد في إحداث أثر مهم على السياسات الخارجية الأمريكية، في الوقت الراهن على الأقل.

ومن المرجح أن تعطي التحقيقات الكونجرس الديمقراطي حضوراً سياسياً مستمراً، لكن معيار نجاحها ليس حجم العناوين المثارة وحده، بل ما تحصل عليه من وثائق وما تحدثه من تصحيح مؤسسي أو تشريعي، مع حفظ الفارق بين الاتهام والإثبات.

من المهم الإشارة إلى أن ترامب بدأ أيضًا يحشد قوته لمواجهة الهجوم الديمقراطي المنتظر. في هذا الإطار تأتي ترقية ستيفن ميلر، أحد أهم المقربين لترامب ممن تبنوا سرديات الماجا، ليكون رئيس هيئة الموظفين في البيت الأبيض، وهو ما يعني عمليًا أن يكون الذراع اليمنى للرئيس ترامب. يقول كثير من المحللين الأمريكيين أن المهمة الأساسية لميلر، المعروف بالشراسة والعدوانية، والتي ظهرت مثلًا في السياسات العدوانية التي صممها للتعامل مع المهاجرين، ستكون قيادة الجهود في مواجهة الهجمات السياسية الديمقراطية المنتظرة على شتى الساحات الداخلية.

في نهاية الأمر، استعراض الأدوات والأليات والتوازنات السابقة يلقي الضوء على عامل إضافي حول التداخل بين السياستين الداخلية والخارجية، حيث ينتظر عمليات التفاوض بين الرئيس والكونجرس كلا الأمرين، مما يعني تأثيرات متبادلة بينهما حتى بدون وجود علاقة مباشرة بين الملفات.

سادسا: التداعيات على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل الصراعات

- *مستقبل الحرب مع إيران بين الضغوط الانتخابية وسلطة القرار العسكري*

قد تدفع الهزيمة الجمهورية الإدارة إلى مراجعة الحرب تحت الضغط، لكنها لا تنقل قيادة العمليات العسكرية إلى الكونجرس. فالرئيس يحتفظ بصلاحيات واسعة طبقًا للدستور، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، بينما يملك الكونجرس سلطات الإعلان عن الحرب والتمويل والرقابة والتشريع. ويمكنه فرض شروط على اعتمادات مستقبلية أو محاولة الحد من العمليات عبر آليات صلاحيات الحرب، لكن ذلك يظل معرضاً للنزاع الدستوري والفيتو والخلاف الحزبي واعتبارات الأمن القومي. وتوضح دائرة أبحاث الكونجرس أن اعتمادات سنة 2027 سوف تشكل إحدى وسائل التأثير في مسار العمليات ضد إيران.

وتطرح المرحلة الممتدة حتى بدء الكونجرس الجديد في 3 يناير 2027 سؤالاً استراتيجياً بشأن هامش مناورة ترامب. حيث قد يُرجح أن يلجأ الرئيس إلى التصعيد قبل تولي الأغلبية الجديدة سلطاتها لتثبيت وقائع عسكرية قبل تولي الكونجرس الجديد، إذا كان ينوي التصعيد بالفعل، لكن هذا يظل سيناريو لا دليلاً على قرار متخذ. بل قد تدفعه الهزيمة الإنتخابية إلى التردد والتهدئة لتجنب كلفة أسعاروقود جديدة وتدهورالاقتصاد وارتفاع التضخم، خاصةً وأن هناك جناحًا في السلطة بقيادة وزيري الخارجية والخزانة يميل إلى خيارالاستمرارفي الضغط الاقتصادي الشديد دون العمليات العسكرية.

ثلاثة مسارات محتملة:

المسار الأول: تسوية تدريجية. يمكن أن تسعى واشنطن، بوساطة قطر وشركاء خليجيين، إلى اتفاق يخفف العمليات ويضع ترتيبات للملف النووي والملاحة والعقوبات. ومن شأن ذلك تقليل الضغوط السياسية وكذلك أسعار الطاقة، لكنه يتطلب تنازلات متبادلة وآليات تحقق يمكن للطرفين قبولها.

المسار الثاني: استمرار الاستنزاف المحدود. تبقى الضربات والتهديدات والحصار البحري قائمة دون حرب شاملة أو اتفاق نهائي، وهو مساريتيح للطرفين تجنب تنازلات كبيرة لكنه يبقي عدم اليقين الاقتصادي والأمني مرتفعاً.

المسار الثالث: تصعيد واسع. قد تزداد العمليات إذا رأت الإدارة أن الضغوط العسكرية ستنتزع شروطاً أفضل، أو إذا وقع حادث كبير في الخليج، أو إذا سعت إيران نفسها للمواجهة المبكرة. لكن هذا المسار يحمل مخاطر على الطاقة والملاحة والقواعد الأميركية وحلفائها وقد يزيد الانقسام داخل الحزب الجمهوري نفسه.

في 9 نوفمبر نقلت رويترز عن ترامب قوله أنه ليس في عجلة لاستئناف ضربات كبرى، مع إبقاء الخيار العسكري مطروحاً والاستمرار في الحصار البحري، في وقت دفعت فيه قطر والسعودية باتجاه حل سلمي. وهذه التصريحات تُضعف الجزم بقرب التصعيد، من دون أن تلغي إمكانه، إلا أن التجربة السابقة تشير أن التصريحات لا تعكس بالضرورة الخطط أو النوايا الحقيقية.

أثر الخلاف الجمهوري على الحرب

قد يكون ضغط الخلاف داخل الجمهوريين أكثر تأثيراً في بعض قرارات الرئيس من الضغط الديمقراطي وحده. ففانس وأنصار خفض الالتزامات الخارجية من الماجا يربطون الهزيمة بكلفة الحرب، فيما يرى الصقور أن عدم الحسم هو المشكلة. وهذه المفارقة تفسر لماذا لا يمكن افتراض أن تراجع التأييد الشعبي يؤدي بصورة ألية إلى وقف القتال؛ فقد تستخدمه تيارات مختلفة للدفع نحو نتائج متعارضة.

لذلك فإن أول اختبار للتداعيات الخارجية سيكون في التوازن بين كلفة استمرار الحرب، وفرص التسوية، وقدرة الكونجرس على التأثير في التمويل والرقابة.

هل يمكن تحقيق توافق جمهوري ديمقراطي حول إيران؟

هناك تصور يسعى للترويج له البعض في واشنطن، مبني على حقيقة مفادها أن هناك الكثيرين من الديمقراطيين، خاصة من التقليديين المؤسساتيين منهم، هم أيضًا ضد ارتفاع أسهم إيران وزيادة نفوذها في المنطقة، ويرغبون في تحجيمها. وإذا كان البعض منهم حتى مع الحرب، لكن الغالبية منهم قد تكون مع اتباع منهجية أخرى في تحقيق الهدف دون اللجوء للحرب، وذلك باتباع استراتيجية الضغوط القصوى، التي تتبناها الإدارة الأمريكية الأن، فيما يبدو، بالفعل.

لذلك فإنه، إن لم تندلع الحرب في الفترة القصيرة المقبلة، قد يتصاعد التأييد لهذا التصور بين السياسيين النافذين من الحزبين، مما قد يحدث توافقًا ما بين البيت الأبيض والكونجرس حول تبني سياسة الضغوط القصوى على إيران لإجبارها على التسليم بالأجندة المفروضة عليها. ما سيعوق من نجاعة هذه السياسة لن يكون عدم التوافق

الجمهوري - الديمقراطي، ولكن رفض إيران لها أصلًا وعدم الاستجابة للضغوط، فضلًا عن الثمن الفادح الذي سيدفعه الإقتصاد الأمريكي وكذلك العالمي لاستمرار الحالة السائلة الراهنة.

- *العلاقة الأميركية الإسرائيلية بين تغير المزاج الشعبي واستمرارية التحالف*

في صباح يوم الانتخابات، أعلن ترامب عزمه إنهاء تقديم نحو أربعة مليارات دولار من المساعدات السنوية لإسرائيل بعد نهاية 2026، مع استمرار بيع الأسلحة والتعاون الأمني. وربط الإعلان بالسجال الانتخابي حول الدعم الأميركي لإسرائيل وتناقص شعبية هذه العلاقة بين الناخبين الأمريكيين.

لكن الاتفاق القائم للمساعدات يوفر بالفعل 3.8 مليارات دولار سنوياً حتى السنة المالية 2028، ولم يتضح من الإعلان وحده كيف سيُنفذ وقف مبكر أو ما القرارات التي سيتخذها الكونجرس. لذلك ينبغي التمييز بين الإعلان السياسي والوقف القانوني والمالي الفعلي.

وكما يُظهر الإعلان أن المساعدات أصبحت موضوعاً يمكن أن يسبب ضرراً انتخابياً وسياسيًا، لكنه لا يثبت انهيار التحالف مع إسرائيل. فحتى لو انخفضت المنح المالية المباشرة، والتي أصبحت لا تشكل مكونًا كبيرًا في الموازنة الإسرائيلية، فسوف يستمر التعاون عبر مبيعات الأسلحة، والأهم عبر برامج الدفاع المشتركة والتكنولوجيا والتنسيق الأمني بعد إقرار قانون الدفاع الأمريكي، الذي يحوي بندا يعني فعليًا اندماج الجيشين الأمريكي والإسرائيلي في منظومة واحدة.

وبناءً على ذلك، فإن هناك ثلاث مستويات ينبغي التمييز بينها، يتعلق المستوى الأول بالرأي العام الذي أصبحت فيه المواقف السلبية تجاه سياسات إسرائيل أكثر حضوراً، خصوصاً لدى غالبية الشباب والتقدميين. ويتعلق الثاني بتركيبة الكونجرس الذي ما زال عدد كبير من أعضائه مؤيداً للتحالف، حتى إن اختلفوا بشأن شروطه. أما الثالث فيتعلق بالإدارة ووزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية و"الدولة العميقة"، حيث تخضع القرارات لمصالح استراتيجية وسياسات طويلة الأمد لا تتغير بمجرد تبدل الأغلبية، ولا زالت بشكل كبير متبنية للعلاقة الاستراتيجية القوية مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك تأثير اللوبي الصهيوني الذي ما زال نافذًا في مختلف أروقة الدولة والإعلام وأباطرة المال والتكنولوجيا.

قد يُفضي هذا الوضع إلى توسع جلسات الاستماع بشأن شروط بيع السلاح واستخدامه، أو مراجعة بعض المساعدات، أو اشتداد الخطاب الأميركي حول حماية المدنيين واحترام سيادة الدول، لكنه لا يعني انتقال واشنطن إلى

سياسة غير داعمة لإسرائيل، ولا يمكن استنتاج أن مجرد انتخاب نواب أكثر انتقاداً سيكبح العمليات الإسرائيلية في المنطقة، في المدى المنظور على الأقل.

- *أوكرانيا والصين: أين يمتد أثر الكونجرس وأين يتوقف؟*

أوكرانيا وروسيا

تبقى السياسة تجاه أوكرانيا وروسيا مجالاً يتداخل فيه القرار الرئاسي مع صلاحيات الكونجرس المتعلقة بالعقوبات والتمويل والدعم العسكري. وقد تتمكن الأغلبية الجديدة من الضغط ضد تخفيف قيود معينة على الطاقة الروسية أو من دعم اعتمادات لصالح أوكرانيا، لكنها لا تستطيع فرض مسار تفاوضي كامل من دون استجابة الإدارة. ولهذا فالأدق توقع زيادة النزاع على بعض الأدوات الاقتصادية والعسكرية، لا افتراض انقلاب في الاستراتيجية بين ليلة وضحاها.

الصين والتكنولوجيا والرسوم الجمركية

لا تختزل العلاقة مع الصين في التفاوض الدبلوماسي؛ فهي تشمل التعريفات الجمركية وقيود تصدير الرقائق والتنافس على الذكاء الاصطناعي وسلاسل الإمداد والاستثمارات ذات الصلة بالأمن القومي. ويمكن لبعض هذه الملفات أن يشهد تعاوناً بين الحزبين، خاصة في ضوء اتفاقهما على أن الصين هي الخصم الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في الوقت الراهن، بينما تثير ملفات أخرى خلافاً بشأن كلفة القيود على الشركات الأميركية والمستهلكين. وقد تؤدي التحقيقات في الاستثمارات الأجنبية في شركات تكنولوجية مرتبطة بمسؤولين إلى إضافة بعد أخلاقي ورقابي لهذه المنافسة، من دون أن تُثبت مسبقاً وجود علاقة فساد.

- *سوريا.. فرص الانفتاح وحدود الرهان على الانتصار الديمقراطي*

انطلقت بعض التعليقات بعد الانتخابات من افتراض أن الديمقراطيين أكثر تحفظاً في التعامل مع السلطات السورية الجديدة أو أكثر ميلاً إلى فرض شروط سياسية، بينما قدمت تعليقات أخرى فوزهم بوصفه ضمانة لتراجع النفوذ الإسرائيلي فيما يتعلق بسوريا. وكلا التفسيرين يتجاهل طبيعة السياسة الأميركية التي تتشكل بمشاركة الإدارة والكونجرس ودوائر الأمن والدبلوماسية، كما يتجاهل وجود توجهات مختلفة داخل كل حزب.

توجد أدلة ملموسة على أن شخصيات ديمقراطية بارزة دعمت الانفتاح على دمشق. فقد أعلنت السيناتورة جين شاهين، في بيان رسمي عقب لقائها الرئيس السوري أحمد الشرع في سبتمبر 2026، دعمها لإلغاء عقوبات قانون قيصر

المرتبطة بعهد الأسد، ورحبت بإزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وربطت ذلك بفرص إعادة الإعمار والاستثمار والتعافي. وفي الوقت نفسه أكدت أن نجاح المسار يتطلب حكماً شاملاً وحماية جميع المكونات والتقدم في الاتفاقات الأمنية ومكافحة تنظيم الدولة.

وخلال المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام الأسد، شهدت العلاقة الأميركية السورية خطوات تخفيف للعقوبات وتوسيعاً للاتصالات، مع استمرار اهتمام واشنطن بمكافحة الإرهاب وأمن الحدود ومنع عودة الشبكات المتطرفة وحماية الأقليات. وقد أشار تقرير دائرة أبحاث الكونجرس المحدث في يونيو 2026 إلى التحولات في السياسة الأميركية، وإلى استمرار قضايا الحكم والأمن والقوى الأجنبية، بما فيها الوجود الإسرائيلي في الأراضي السورية ووجود قوات أجنبية أخرى.

ولهذا لا تبدأ حسابات سوريا من الصفر مع انتخابات نوفمبر؛ فثمة مسار قائم سبقها، وقد تسعى الأغلبية الجديدة إلى مراجعته أو تطويره أو ربطه بشروط إضافية. وسيكون السؤال العملي هو ما إذا كانت اللجان الجديدة ستخصص موارد ووقتاً لدعم التعافي أم ستجعل ملف سوريا تابعاً لمواجهة الإدارة في ملفات أكبر.

الاعتداءات الإسرائيلية وحدود تأثير الكونغرس

قد يفتح توسع انتقاد المساعدات لإسرائيل داخل واشنطن فرصاً أمام دمشق لتقديم ملفات موثقة بشأن العمليات الإسرائيلية في جنوب سوريا والاعتداءات على المنشآت والسيادة، والدفع نحو مساءلة سياسية أكبر. لكن القول إن إسرائيل ستُجبر تلقائياً على وقف هجماتها لا يتفق مع صلاحيات الكونجرس المحدودة في إدارة العمليات الإسرائيلية أو قرارات الإدارة الأميركية الفورية.

وقد يضغط بعض المشرعين عبر جلسات الاستماع أو شروط المساعدات أو المواقف العلنية، فيما يبقى تأثير ذلك مرتبطاً باستجابة البيت الأبيض ووزارة الدفاع وموازين القوى الإقليمية. كما أن صرف واشنطن اهتمامها إلى إيران أو مواجهة داخلية مع الكونغرس قد يخلق فرصاً دبلوماسية، لكنه قد يخلق أيضاً فراغاً أو قدراً من عدم اليقين الأمني.

الفرص الدبلوماسية والاقتصادية أمام دمشق

يمكن تحديد مجالات عملية لتعزيز موقع سوريا في المرحلة الجديدة: أولها بناء قنوات اتصال مستمرة مع لجان العلاقات الخارجية والاعتمادات والرقابة في المجلسين، وليس مع الإدارة وحدها. وثانيها تقديم خطط قابلة للقياس لإعادة الإعمار والطاقة والخدمات والاستثمار، مع حوكمة مالية شفافة تسهّل استقطاب الشركات والمؤسسات

المانحة. وثالثها توثيق الاعتداءات والانتهاكات الأمنية توثيقاً قانونياً ومهنياً يمكن استخدامه في المداولات البرلمانية والدبلوماسية. ورابعها استثمار الاهتمام الأميركي بدمج القوات المحلية ومكافحة الإرهاب في دعم استقرار شامل يحترم حقوق جميع السوريين.

أما المخاطر فتشمل إعادة ربط الملفات السورية بصراعات حزبية أميركية، أو تحويل قضايا الأقليات والحقوق إلى أدوات للمواجهة بين الإدارة والكونغرس، أو تعثر التمويل نتيجة الجمود التشريعي، أو اتساع التوتر الإقليمي إذا تصاعدت الحرب مع إيران.

- *الخليج وليبيا ومصر*

دول الخليج وأزمة المصالح المتشابكة

ستبقى العلاقة مع دول الخليج جزءاً مهماً من الدبلوماسية الأميركية، سواء فيما يتعلق بالطاقة أو الوساطة بشأن إيران أو الاستثمارات والدفاع. وقد تكشف لجان الكونجرس مساءلة الإدارة عن الصفقات المرتبطة بطائرة رئاسية أو صناديق استثمار أو بيع تقنيات حساسة، لكن ذلك لا يعني قطع التحالفات أو تبدل الشراكات الاستراتيجية تلقائياً. وتبرز هنا أهمية التمييز بين مراجعة علاقة مالية خاصة ومراجعة العلاقة الثنائية بين دولتين.

مع ذلك، فإن هناك العديد من الدعاوى التي برزت بعد الإنتخابات، ومنها ما صدر عن ستيف بانون، المنظر الأول لتيار الماجا، التي دعا فيها إلى أن تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن دول الخليج التي تريد من أميركا ان تحمي نفطها، بعد ان غدت اميركا في غير حاجة لنفط تلك الدول، وقد أصبح نفط فنزويلا لديها ونفط خليج المكسيك ونفط جايانا القادم في الطريق. مثل هذه الدعاوى قد تلقى أذانًا صاغية في ظل الأجواء التي صاحبت الانتخابات وما تلاها من حالة عامة لرفض الحرب والتواجد العسكري الأمريكي في الخارج. وقد صدرت بالفعل مؤخرًا تصريحات للرئيس ترامب تصب في هذا الاتجاه.

يمكن القول إنه سيتفاوت نفوذ الكونجرس من ملف إلى آخر، وفق طبيعة الصلاحيات القانونية والاعتمادات والعقود القائمة ووجود تأييد من الحزبين. لذلك يجب استبدال فكرة «تغير السياسة الخارجية كلها» بتحليل ملفي تفصيلي لما يمكن تعطيله أو مراقبته أو التفاوض بشأنه، خاصة في ظل النفوذ الكبير لرئيس الجمهورية على شئون السياسة الخارجية.

الملف الليبي والتوازنات والمصالح

عملت إدارة ترامب على تحقيق تو افق بين الفئتين المتنافستين في شرق وغرب ليبيا، لتشكيل حكومة تو افقية تعمل على تنظيم انتخابات خلال عامين. الملف الليبي مهم بالنسبة للولايات المتحدة من عدة أوجه، أهمها النفط، وكذلك تنامي النفوذ الروسي. إلا أن العمل على هذا الملف يواجه صعوبات كثيرة ومعقدة لتعدد الأطراف المنخرطة فيه، ولتعارض مصالح بعض هذه الأطراف.

من غير المنتظر أن يتجه نظر الكونجرس الجديد لمحاولة التأثير في الملف الليبي، وبذلك نتوقع أن تستمر السياسة الحالية حول هذا الملف حتى تتغير الإدارة بعد عامين.

مصر والاستر اتيجية الأمريكية نحوها

تتميز الاستر اتيجية الأمريكية تجاه مصر بالثبات النسبي منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسر ائيل، بصرف النظر عن الحزب الحاكم أو تشكيل الكونجرس. المصالح الأمريكية الأساسية في مصر تتمثل بالأساس في الحفاظ على أمن إسر ائيل وسلامة المرور في قناة السويس.

من غير المنتظر حدوث أي تغيير على هذه الاستر اتيجية في المدى المنظور. كما لا ينتظر حدوث تأثير لنتيجة الانتخابات على الدعم الأمريكي للنظام المصري الحالي. الأثر الوحيد قد يتمثل في إثارة بعض قضايا حقوق الإنسان من جانب النواب الديمقراطيين التقدميين من خلال ترتيب جلسات استماع أو ما شابه، دون أن يترتب عليها شئ مؤثر في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه مصر.

القضية الوحيدة التي قد يحدث فيها بعض التغيير تتعلق بالمساعدات المقدمة لمصر، والذي إن حدث لن يكون بسبب يتعلق بمصر، ولكن بالتوجه المنتظر الذي أعلنه الرئيس ترامب عن وقف المساعدات لإسر ائيل اعتبارًا من العام المقبل. قد يدعو هذا الكثير من أعضاء الكونجرس للمطالبة بانهاء برنامج المساعدات لمصر، وربما للأردن كذلك، في إطار إعادة توزيع الموازنات الخارجية.

سابعًا: السيناريوهات المستقبلية - هل تتناسب التداعيات مع حجم الزلزال السياسي الإنتخابي؟

لا تُقاس أهمية انتخابات التجديد النصفي الأميركية لعام 2026 بحجم المقاعد التي انتقلت بين الحزبين وحده، و إنما في النهاية بالكيفية التي ستترجم بها القوى الفائزة والخاسرة تلك النتائج إلى قرارات وسلوك مؤسسي. فالانتخابات

أعادت السيطرة على مجلسي الكونجرس إلى الديمقراطيين، لكنها لم تنهِ ولاية دونالد ترامب، ولم تنقل إليهم إدارة القوات المسلحة أو السياسة الخارجية.

ومن ثم، لا يمكن التعامل مع الانتصار الديمقراطي كحدث يُنتج آثاره آلياً وبالدرجة نفسها في كل مجال. فالأسواق قد تستجيب خلال ساعات لتوقعات تشريعية لم تتحول بعد إلى قوانين، بينما تتطلب الرقابة البرلمانية أشهراً من جلسات الاستماع والاستدعاءات، وقد تتأخر آثار التبدلات الحزبية إلى انتخابات الرئاسة عام 2028، أما القرارات العسكرية فقد تتخذ بوتيرة أسرع من قدرة الكونجرس على تنظيم رد سياسي موحد.

وتنطلق القراءة الاستشرافية من ثلاث ساعات سياسية مختلفة :ساعة قصيرة تمتد حتى تسلم الكونجرس الجديد صلاحياته في 3 يناير 2027؛ وساعة مؤسسية تمتد خلال عامي 2027 و2028، حيث تُختبر قدرة الأغلبية على التشريع والرقابة؛ وساعة بنيوية تمتد إلى انتخابات 2028 وما بعدها، حيث يُختبر ما إذا كانت التحولات السياسية والاجتماعية والجغرافية التي ظهرت في 2026 مؤقتة أم بداية إعادة اصطفاف أو تغييرات جوهرية.

وعليه، تُطرح السيناريوهات التالية بوصفها مسارات مشروطة قابلة للاختبار، لا تنبؤات جازمة. وهي ليست متنافية بالكامل: فقد يحدث الجمود التشريعي في الداخل بالتزامن مع تفاوض مع إيران، أو يتقدم تنظيم مراكز البيانات على مستوى الولايات بينما يظل التشريع الفيدرالي معطلاً. ولا تُخصص الدراسة نسباً مئوية للاحتمالات، لأن المعطيات المتاحة لا تسمح بحسابها بصورة منهجية.

محددات السيناريوهات: أين توجد القوة الفعلية؟

تتوقف وجهة المرحلة المقبلة على تفاعل خمسة محددات:

أولها، توازن السلطات. فسيطرة الديمقراطيين على مجلسي الكونغرس تتيح لهم تحديد أولويات اللجان، وتوسيع التحقيقات والرقابة، ومناقشة الاعتمادات والتشريعات، لكنها لا تلغي الفيتو الرئاسي ولا تسمح بفرض جميع قراراتهم على السلطة التنفيذية. كما أن أدوات الاستدعاء والتحقيق تخضع لضوابط دستورية وإجرائية، وقد تواجه نزاعات قضائية حول نطاقها وتنفيذها.

ثانيها، تماسك الائتلاف الديمقراطي. فالفوز الكبير ضم تيارات تقليدية وأخرى تقدمية تختلف في تصوراتها للعدالة الاقتصادية والرعاية الصحية والعلاقة مع إسرائيل. وتكشف الاعتراضات على استمرار تشاك شومر وحكيم جيفريز عن رغبة في إعادة تعريف التفويض الانتخابي، لكنها لا تثبت نجاح التيار التقدمي في فرض قيادة بديلة.

ثالثها، طبيعة الاستجابة الجمهورية. فقد تدفع الهزيمة ترامب إلى المساومة في بعض الملفات، أو إلى استخدام سلطاته التنفيذية لتجاوز الانسداد التشريعي، أو إلى التشدد في القضايا التي يرى أن التراجع عنها سيضعفه أمام قاعدته. كما أن الاستجابة ليست موحدة داخل الحزب؛ فهناك من يفسر خسارة 2026 بكلفة الحرب مع إيران، وهناك أيضًا من يرى المشكلة في عدم تحقيق الحسم العسكري، ومن يعطي الأولوية للرسوم الجمركية والهجرة وتكاليف المعيشة.

رابعها، الحالة الإقليمية. سيؤثر مسار الحرب مع إيران في أسعار الطاقة والإنفاق العسكري والضغط الشعبي، كما سيؤثر في علاقة واشنطن بإسرائيل والخليج وسوريا. وحتى وقت الإنتهاء من هذه الدراسة كانت الوساطة القطرية مستمرة، أو هكذا تبدو، وأعطى ترامب إشارات متباينة حول إمكانية استئناف الحرب من عدمه، لكنه أبقى الخيارات العسكرية مفتوحة، واستمر الخلاف بشأن شروط الاتفاق، بما يجعل التسوية والتصعيد احتمالين قائمين.

خامسها، قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات. فتخفيف أسعار الطاقة واستقرار الدخل الحقيقي قد يحدان من الغضب الذي دفع بعض الناخبين إلى معاقبة الجمهوريين؛ وفي المقابل، قد يؤدي استمرار التضخم أو اضطراب تمويل الذكاء الاصطناعي إلى زيادة الضغوط على الحزبين. وفي الأسواق، لم يكن هبوط أسهم التكنولوجيا في 5 نوفمبر ناجماً عن الخوف من التنظيم وحده، بل جاء مع مخاوف سابقة من حجم الإنفاق الرأسمالي والديون والعوائد المستقبلية.

السيناريو الأول: التعايش الصدامي: رقابة قوية وتغيير تشريعي محدود

يمثل هذا السيناريو الفرضية المرجعية للدراسة، لا لأنه حتمي الحدوث، بل لأنه يتطلب أقل قدر من التحولات المفترضة في مواقف الفاعلين. يحتفظ ترامب بصلاحيات الرئاسة ويمارسها، بينما يستثمر الديمقراطيون سيطرتهم على الكونجرس في مراقبة الإدارة، وطلب الوثائق، وإجراء جلسات استماع، وتعطيل مشاريع أو اعتمادات لا تتوافر بشأنها تسويات.

في هذا المسار، تتخذ المواجهة طابعاً مؤسسياً متكرراً: تطرح الإدارة أولوياتها؛ تعترض الأغلبية التشريعية على جانب منها؛ تُستخدم الموازنة والرقابة للتفاوض؛ ثم تُقر تسويات ضيقة أو يستمر التعطيل. وقد ترتفع وتيرة النزاعات حول التمويل الفيدرالي وسلطات الوزارات والتعيينات، لكن تصاعد المواجهة الإعلامية لا يعني بالضرورة شللاً كاملاً للدولة.

ويُرجح أن تتسع التحقيقات في شؤون الإنفاق، والعملات الرقمية، والمصالح العائلية، وملفات إبستين والملفات الأمنية؛ وقد بدأت بالفعل مواجهة بين البيت الأبيض والقيادات الديمقراطية المرتقبة حول مشروعية هذه التحقيقات قبل انتقال رئاسة اللجان، وهو ما يعكس ارتفاع كلفة الرقابة السياسية للطرفين.

أما السياسة الخارجية فستشهد، وفقًا لهذا السيناريو، مراجعة ومساءلة أكثر من تحول شامل. فقد يعقد الكونجرس جلسات استماع بشأن المساعدات العسكرية لإسرائيل والعمليات مع إيران، ويضغط على الإدارة لتقديم تبريرات ووثائق، لكنه قد يعجز عن فرض بديل متكامل إذا اصطدمت قراراته بفيتو الرئيس أو بانقسامات داخل الأغلبية نفسها، أو بقرارات رئاسية بداعي الأمن القومي. وتبقى العلاقات الأمنية طويلة الأمد مع الحلفاء مرشحة للاستمرار مع احتكاكات حول التمويل والشروط .

بالنسبة إلى سوريا، يوفر هذا المسار فرصاً للتواصل المؤسسي وطرح ملفات السيادة والعقوبات وإعادة الإعمار في جلسات الكونجرس، لكنه لا يضمن إجراءات تنفيذية سريعة. وقد يتباطأ تمويل بعض البرامج إذا أصبحت الاعتمادات جزءاً من الصراع بين السلطتين.

ما يعزز السيناريو :استمرار قيادة الديمقراطيين التقليدية، كثافة جلسات الاستماع مع قلة القوانين العابرة للفيتو وحدوث عجز تشريعي، تجدد خلافات الموازنة ما قد يؤدي إلى إغلاق حكومي ، وبقاء السياسة تجاه إيران وإسرائيل في خطوطها الكبرى مع تعديلات جزئية.

ما يضعفه :نجاح متكرر في تسويات تشريعية واسعة، أو تغيير فعلي في استراتيجية الإدارة العسكرية، أو ظهور انقسام جمهوري يمكّن الكونغرس من تجاوز الفيتو في ملفات محورية.

السيناريو الثاني: تسوية انتقائية: إصلاحات داخلية وتخفيف للأعباء الخارجية

يفترض هذا السيناريو أن الإدارة والديمقراطيين يستنتجان، كل من زاويته، أن الناخبين عاقبوا ارتفاع تكاليف الحياة والإنهاك من الصراع السياسي، فيتجه الطرفان إلى التفاوض حول ملفات محددة يمكن إعلان نجاحات بشأنها. ولا يتطلب ذلك توافقاً أيديولوجياً شاملاً، بل تعاوناً محدوداً يُبنى على تلاقي المصالح.

في الداخل، قد تتشكل تسويات بشأن تخفيض أعباء بعض الخدمات، والرقابة على تكاليف الطاقة، وإصلاح آليات ترخيص مراكز البيانات وتنظيم عمل الذكاء الإصطناعي، وتوضيح من يتحمل تكلفة توسيع الشبكات الكهربائية. وقد تتحرك الولايات أسرع من الكونجرس؛ فتكساس، مثلاً، شهدت تعهداً من الحاكمة المنتخبة جينا هينوهوسا باستمرار وقف الموافقات على مراكز البيانات إلى حين إقرار ضمانات للسكان، بعد إجراءات تجميد بدأها أصلاً الحاكم الجمهوري السابق جريج أبوت. هذا التداخل الحزبي يجعل التسوية التنظيمية ممكنة، وإن لم يضمنها في حالات كثيرة.

وفي الخارج، قد تصبح الحرب مع إيران مجالاً لتسوية تدريجية إذا رأت الإدارة أن تهدئتها ستخفف الضغوط على أسعار الوقود والتضخم وتمنحها إنجازاً دبلوماسياً، وإذا حصلت طهران على ترتيبات أمنية وعقوبات يمكن قبولها. غير أن نجاح هذا المسار لا يتوقف على رغبة واشنطن وحدها؛ بل يحتاج إلى اتفاق بشأن القضايا النووية والعقوبات والملاحة وتنفيذ الضمانات المتبادلة. وقد استمرت المفاوضات عبر قطر بعد الانتخابات مع بقاء تباعد كبير بين المطالب.

بالنسبة إلى إسرائيل، لا يعني هذا السيناريو تفكيك التحالف الأميركي الإسرائيلي، بل احتمال انتقال النقاش من قبول الدعم بوصفه مسلّمة إلى تدقيق أكبر في شروطه وأشكاله، مع استمرار التعاون الأمني ومبيعات السلاح. فقد وثقت رويترز أن الفوز الديمقراطي يمكن أن يزيد التدقيق في المساعدات ومناقشة العنف في الضفة الغربية، لكن الفيتو الرئاسي يقيّد القدرة على فرض تغييرات كبرى.

بالنسبة إلى سوريا، سيكون هذا السيناريو الأفضل نسبياً لتوسيع هوامش التعاون الاقتصادي والإنساني، إذا اقترن انخفاض التوتر الإقليمي بإجراءات أميركية واضحة بشأن التمويل والتراخيص والاستثمار، لا بمجرد تصريحات إيجابية. وقد تستفيد دمشق من تقليل احتمالات تصعيد إقليمي ومن توسيع قنوات التواصل مع لجان الكونجرس، لكن ذلك يظل مشروطاً بالاستقرار الداخلي وبالترتيبات الأمنية الإقليمية.

ما يعزز السيناريو :اتفاق عملي قابل للمراقبة مع إيران، انخفاض مستمر في تقلبات الطاقة، تمرير تسويات محددة بدعم من الحزبين، وقوانين محلية واضحة لتوزيع تكاليف مراكز البيانات.

ما يضعفه :انهيار الوساطة حول حرب إيران، عجز الحزبين عن الاتفاق على الموازنة، أو تحول الاستقطاب داخل الأحزاب إلى سبب لتجريم أي تسوية مع الطرف الآخر سياسياً.

السيناريو الثالث: الهروب إلى الأمام: تصعيد خارجي ومواجهة دستورية داخلية

هذا سيناريو المخاطر الأعلى . ينطلق من احتمال أن تنظر الإدارة إلى القيود التشريعية المقبلة باعتبارها تهديداً لمشروعها السياسي، فتوسع استخدام الصلاحيات التنفيذية، بينما يرد الكونجرس بتحقيقات وضغوط مالية شديدة ودعاوى. وقد يتزامن ذلك مع أزمة عسكرية جديدة في الخليج أو انهيار مسار الوساطة مع إيران.

تكمن خطورته في اقتران أزمتين تغذي إحداهما الأخرى: أزمة سياسية داخل واشنطن تقلل القدرة على صياغة مواقف موحدة، وأزمة إقليمية ترفع تكلفة الطاقة والإنفاق العسكري وتزيد الغضب الاجتماعي. وقد يصبح كل

تصعيد خارجي مادة لصراع دستوري حول صلاحيات الحرب والتمويل، في حين تستخدم الإدارة حاجات الأمن القومي لتبرير سرعة القرار التنفيذي.

لكن من الخطأ تفسير هذا السيناريو وكأن خسارة الانتخابات تُنتج حتماً قراراً بالحرب. فالقرارات العسكرية تتأثر بالجاهزية والردع والتقديرات الأمنية وردود الخصوم، ولا يمكن اختزالها في رغبة الرئيس في صرف الأنظار، فدو افع حرب مثل حرب إيران لا يمكن أن تنحصر في أسباب شخصية أو سجالات سياسية. كما أن خطابات بعض المعلقين المحافظين الداعية إلى استكمال المهمة ليست دليلاً على قرار رسمي. وحتى بعد الانتخابات ظهرت تصريحات من ترامب تميل إلى استبعاد استئناف القصف الواسع إذا أمكن التوصل إلى اتفاق قوي، مع استمرار الحصار والضغط الإقتصادي الشديد وبعض العمليات المحدودة؛ وهي مؤشرات يجب أخذها في الحسبان إلى جانب التهديدات العسكرية.

في هذا المسار، قد يتصاعد الخلاف حول صلاحيات التمويل، ويزداد احتمال التأخر في إقرار الموازنات أو تعطيل بعض الأنشطة الفيدرالية. لكن لا يجوز الجزم بحدوث إغلاق حكومي تلقائياً؛ إذ يتوقف ذلك على مواعيد الاعتمادات وإمكان التوصل إلى تمويل مؤقت.

بالنسبة إلى إسر ائيل، قد يؤدي تصاعد التوتر مع إيران إلى زيادة الاعتماد المتبادل أمنياً مع واشنطن رغم ارتفاع الانتقادات داخل الكونغرس؛ وهذا احتمال معاكس لفكرة أن المعارضة الشعبية المتصاعدة ستؤدي فوراً إلى انكفاء إسر ائيلي.

بالنسبة إلى سوريا، يُعد هذا المسار الأكثر خطراً على الاستقرار وإعادة الإعمار؛ إذ يمكن أن تزيد اضطر ابات الطاقة والحدود والعمليات العسكرية المتبادلة كلفة التعافي، فيما تتراجع أولوية التمويل الاقتصادي مقارنة بالأمن. وقد حذر تقرير مجلس الأمن لشهر نوفمبر من أن الاضطراب الإقليمي وارتفاع أسعار الطاقة يهددان التعافي السوري الهش.

ما يعزز السيناريو :انهيار المفاوضات الإير انية وارتفاع وتيرة الضربات، تصاعد حوادث الملاحة في الخليج، تعثر الموازنات بصورة ممتدة، نزاعات علنية على تنفيذ الاستدعاءات وأحكام القضاء، وارتفاع مستدام في أسعار الطاقة مع تراجع الثقة الاقتصادية.

ما يضعفه :اتفاق للتهدئة قابل للتحقق، استقرار مؤسسي في التمويل والرقابة، أو تراجع حدة الخطاب والتصرفات التنفيذية بعد بداية ولاية الكونجرس الجديد.

السيناريو الرابع: إعادة اصطفاف حزبي واجتماعي: زلزال 2026 بوصفه مقدمة لـ2028

يختلف هذا السيناريو عن الثلاثة السابقة؛ فهو مسار بنيوي طويل الأمد يمكن أن يتقدم بالتزامن مع أي منها. ويختبر ما إذا كانت انتخابات 2026 مجرد تصويت عقابي في منتصف الولاية الرئاسية، أم بداية تغير مستمر في قواعد المنافسة بين الحزبين.

يستند الاحتمال إلى مؤشرات متعددة: الخسائر الجمهورية في ولايات كانت محافظة تاريخياً، ومطالب الناخبين بخفض تكاليف المعيشة، و اتساع المعارضة لنفوذ الممولين في بعض الدوائر، وتراجع الإجماع الشعبي حول بعض السياسات الإسرائيلية، وتحول الذكاء الاصطناعي من وعد بالنمو إلى قضية توزيع للموارد والأرباح. وقد وصفت أسوشيتد برس المكاسب الديمقراطية بأنها ممتدة إلى معاقل جمهورية، لكنها ظلت نتيجة دورة انتخابية واحدة، ما يجعل الحديث عن إعادة اصطفاف مستقر سابقاً لأوانه.

داخل الحزب الديمقراطي، يتمثل الاختبار في إمكان ترجمة المطالب التقدمية إلى برنامج يحافظ أيضاً على أصوات التقليديين والناخبين في الولايات المحافظة. وقد يؤدي التوتر بين القيادة التقليدية والنواب الجدد إلى مراجعة السياسات، لكنه قد ينتج أيضاً انقسامات تقلل فعالية الأغلبية.

وداخل الحزب الجمهوري، يتمثل الاختبار في إمكان الفصل بين الجاذبية الشخصية لترامب والقاعدة الاجتماعية لماجا. فقد تتنافس شخصيات مثل جي دي فانس وماركو روبيو ورون ديسانتيس على تفسير الخسارة وإعادة صياغة العلاقة بين القومية الاقتصادية والتدخل الخارجي والتكنولوجيا ورأس المال. ولا تعني هزيمة واحدة نهاية التيار؛ فقد يتجدد عبر قيادة مختلفة وسياسات معدلة.

تظهر هنا مفارقة لافتة: قد يؤدي انتصار الديمقراطيين إلى إحياء النقاش حول فاعلية نظام الحزبين، لا إلى إنهائه؛ لأن الناخب الذي يرفض أداء الجمهوريين قد يعاقب الديمقراطيين لاحقاً إذا لم تتحسن ظروفه. ومن ثم فإن الفاصل بين «التصويت العقابي» و"إعادة الاصطفاف" هو استمرار تبدل الولاءات في الانتخابات التالية، لا شدة الخطاب بعد انتخابات 2026.

ما يعزز السيناريو :استمرار انتقال الناخبين في المدن الصغيرة والضواحي والولايات المحافظة، صعود مرشحين ببرامج معيشية واضحة داخل الحزبين، وتكرار التحولات نفسها في انتخابات 2028 رغم اختلاف ظروف الحرب والاقتصاد.

ما يضعفه :عودة الهوامش الحزبية التقليدية بعد انخفاض أسعار الوقود، أو تراجع المشاركة في الانتخابات التالية، أو نجاح الحزب الجمهوري في استعادة الفئات التي خسرها من دون تغيير جوهري في بنيته.

- ما هي المؤشرات التي تستحق المتابعة أولاً؟

- المفترق الأول: انتقال السيطرة إلى الكونجرس الجديد (يناير–مارس 2027). هل تحصل اللجان على صلاحيات رقابية فعالة؟ وهل تطرح الأغلبية خطة تشريعية محددة لتكاليف المعيشة، أم يبدأ العام بمواجهات إجرائية؟ وفي قيادة الديمقراطيين، لا تكفي أسماء القيادات للحكم؛ الأهم توزيع رئاسات اللجان، والأولويات المعتمدة، وما إذا كانت مطالب التقدميين ستدخل جدول العمل بقوة.
- المفترق الثاني: طبيعة نتائج التحقيقات (النصف الأول من 2027). لا يجوز قياس نجاح الرقابة بعدد العناوين الصحفية أو الاستدعاءات وحده. المعيار الأهم ما إذا أسفرت التحقيقات عن وثائق قابلة للفحص، أو توصيات تشريعية، أو إحالات مدعومة بالأدلة، أو أحكام قضائية ذات صلة. أما مجرد فتح ملف عن عائلة ترامب أو العملات الرقمية فلا يثبت وقوع مخالفة.
- المفترق الثالث: إيران وأسواق الطاقة. يُراقب ما إذا تحولت الوساطة مع إيران إلى اتفاق مكتوب وآليات مراقبة، وما إذا خفت العمليات والقيود على الملاحة بصورة مستدامة، وما أثر ذلك في أسعار الوقود. فالتهدئة اللفظية مع استمرار الضربات والحصار لا تعادل انتهاء الحرب.
- المفترق الرابع: الدعم الأميركي لإسرائيل. يُميّز بين إعلان سياسي بشأن المساعدات، وتعديل فعلي في بنود الاعتمادات أو تراخيص بيع السلاح أو شروط الاستخدام. وقد يتحسن النقاش الرقابي دون تغير مالي أو عسكري فوري.

الخاتمة:

إن الهزيمة الجمهورية في 2026 أوسع من تعثر حزبي عادي، لكنها ليست إعلاناً عن انتقال السلطة التنفيذية إلى الديمقراطيين، أو نهاية تلقائية للترامبية، أو للتحالف مع إسرائيل، أو عن حدوث تحولات بنيوية في النظام السياسي. وقد كشفت أربعة تحولات موازية: تراجع قدرة ترامب على ضمان انتصارات مرشحيه، وعودة فئات اجتماعية إلى الديمقراطيين، وصعود قضايا المعيشة والذكاء الاصطناعي، وتزايد كلفة دعم إسرائيل سياسياً، إلا أن التغيير داخل الكونغرس والحزبين لن يجري بإيقاع واحد.

تتحدد قوة الموجة الديمقراطية من خلال ثلاثة اختبارات عملية .الأول تشريعي :هل يخفض الكونغرس كلفة الصحة والطاقة والسكن، ويؤسس لإصلاح تشريعي، أم يقتصر على تعطيل الرئيس؟ الثاني مؤسسي :هل تُترجم التحقيقات إلى مساءلة مبنية على الوثائق، أم تتحول إلى مواجهة بلا نتائج. الثالث استراتيجي :هل تؤثر الضغوط الانتخابية والرقابية في قرار الحرب مع إيران وفي شروط المساعدات لإسرائيل، أم تبقى السياسة الخارجية محكومة أساساً بالبيت الأبيض؟

قد لا تكون التداعيات الفورية بحجم الزلزال الانتخابي، لكن التغير الأعمق قد يحدث في المعايير التي يقيم بها الأميركيون السلطة والاقتصاد والحروب، ثم يفرض نفسه تدريجياً على الأحزاب والمؤسسات. لهذا لا ينبغي طرح السؤال: هل فاز الديمقراطيون فحسب، لكن أي مجتمع وأي نظام حزبي وأي سياسة خارجية ستخرج من اختبار الانتصار؟ والسؤال الأهم هو: ما هي سرعة التحول الحضاري في الداخل الأمريكي، وأثر ذلك على تراجع النفوذ الإمبراطوري حول العالم؟

المراجع:

Agence France-Presse (2026, November 11). US midterms put pro-Israel powerhouse AIPAC on defensive. *AFP.* https://www.afp.com/en/us-midterms-put-pro-israel-powerhouse-aipac-defensive

Annenberg Public Policy Center (2026, August 11). *Opposition to local data centers rises sharply, Annenberg survey finds.* https://www.annenbergpublicpolicycenter.org/opposition-to-local-data-centers-rises-sharply-annenberg-survey-finds

Associated Press (n.d.-a). *2026 midterm election results.* https://apnews.com/projects/elections-2026

Associated Press (n.d.-b). *Calling control of Congress in the 2026 midterm elections.* https://www.ap.org/the-definitive-source/behind-the-news/calling-control-of-congress-in-the-2026-midterm-elections

Associated Press (n.d.-c). *Democrats flip state legislative chambers after midterms.* https://apnews.com/article/state-legislature-flips-party-control-georgia-f89c3edc570adfb6b547b23629437803

Associated Press (n.d.-d). *Democrats win control of the House and Senate in the 2026 midterms.* https://apnews.com/article/midterm-election-house-senate-democrats-republicans-trump-f126e12e05b579a327b98481c0ae2226

Associated Press (n.d.-e). *Midterms launch wave of historic firsts for some states — and for the nation.* https://www.ap.org/news-highlights/elections/2026/midterms-launch-wave-of-historic-firsts-for-some-states-and-for-the-nation

Axios (2026, November 11). *Democratic leadership in Congress faces challenges after the elections.* https://www.axios.com/2026/11/11/democratic-leadership-congress-jeffries-schumer

Boak, J., Yoo, H., & Lodhi, H. (2026, November 4). How Trump and Republicans lost the 2026 midterm elections, according to the AP Voter Poll. *Associated Press.* https://www.ap.org/news-highlights/elections/2026/how-trump-and-republicans-lost-the-2026-midterm-elections-according-to-the-ap-voter-poll

Bogage, J. (2026, November 7). After midterm rout, Vance tries to build his own 2028 brand. *Reuters.* https://www.reuters.com/world/us/after-midterm-rout-vance-tries-build-his-own-2028-brand-2026-11-07

CBS News (n.d.-a). *Election day 2026 midterms.* https://www.cbsnews.com/live-updates/election-day-2026-midterms

CBS News (n.d.-b). *JD Vance on 2026 midterms and the Iran war.* https://www.cbsnews.com/news/jd-vance-2026-midterms-iran

Congressional Research Service (n.d.). *The impeachment process in the Senate.* https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R46185/R46185.5.pdf

Council on American-Islamic Relations (n.d.). *CAIR and CAIR Action report record 97 Muslims elected nationwide.* https://www.cair.com/press_releases/breaking-cair-cair-action-report-record-97-muslims-and-counting-elected-nationwide

Cowan, R. (2026, November 4). Hakeem Jeffries poised to become speaker of US House of Representatives. *Reuters.* https://www.reuters.com/legal/government/hakeem-jeffries-poised-become-speaker-us-house-representatives-2026-11-04

Drezner, D. W., & Saunders, E. N. (2026, November 4). *The dangers of a lame-duck Trump.* https://www.foreignaffairs.com/united-states/dangers-lame-duck-trump

Drop Site News (n.d.). *About Drop Site News.* https://www.dropsitenews.com/about

Farooq, U. (2026, November 7). How did AIPAC-backed candidates fare in the US midterm elections?. *Al Jazeera.* https://www.aljazeera.com/news/2026/11/7/how-did-aipac-backed-candidates-fare-in-the-us-midterm-elections

Federal Election Commission (n.d.-a). *Contributions to Super PACs and hybrid PACs.* https://www.fec.gov/help-candidates-and-committees/taking-receipts-pac/contributions-to-super-pacs-and-hybrid-pacs

Federal Election Commission (n.d.-b). *Making independent expenditures.* https://www.fec.gov/help-candidates-and-committees/making-independent-expenditures

Godfrey, M. K. (2026, October 29). *How war, tariffs, and other foreign policy issues could affect the U.S. midterms.* https://www.cfr.org/articles/from-the-iran-war-to-gas-prices-how-foreign-policy-is-driving-the-2026-midterms

Institute for National Security Studies (n.d.). *What the Democratic tidal wave means for Israel.* https://www.inss.org.il/publication/blue-tsunami

International Energy Agency (2025a). *Energy and AI: Energy demand from AI.* https://www.iea.org/reports/energy-and-ai/energy-demand-from-ai

International Energy Agency (2025b). *Energy and AI: Executive summary.* https://www.iea.org/reports/energy-and-ai/executive-summary

Layne, N. (2026, November 4). Abdul El-Sayed becomes first Muslim elected to US Senate. *Reuters.* https://www.reuters.com/world/us/abdul-el-sayed-becomes-first-muslim-elected-us-senate-2026-11-04

National Conference of State Legislatures (n.d.). *2026 state legislative elections: The results and what they mean.* https://www.ncsl.org/state-legislatures-news/details/2026-state-legislative-elections-the-results-and-what-they-mean

PolitiFact (2026, July 29). *No, U.S. and Israeli militaries were not merged.* https://www.politifact.com/factchecks/2026/jul/29/james-fishback/us-israel-military-merger-ndaa-fishback-florida

Reuters (2024, July 17). *With Trump VP pick JD Vance, Silicon Valley conservatives land tech-bro ticket.* https://www.reuters.com/world/us/with-trump-vp-pick-jd-vance-silicon-valley-conservatives-land-tech-bro-ticket-2024-07-17

Reuters (2026, September 28). *Democrats to probe lucrative Trump family business deals if they win midterms.* https://www.reuters.com/legal/government/democrats-probe-lucrative-trump-family-business-deals-if-they-win-midterms-2026-09-28

Reuters (2026, November 3). *Trump says US will stop paying Israel after year end.* https://www.reuters.com/world/middle-east/trump-says-us-will-stop-paying-israel-after-year-end-2026-11-03

Reuters (2026, November 4). *Five ways US foreign policy may change with a Democratic Congress.* https://www.reuters.com/world/us/five-ways-us-foreign-policy-may-change-with-democratic-congress-2026-11-04

Reuters (2026a, November 5). *AI data-center stocks slip as Democratic sweep clouds expansion plans.* https://www.reuters.com/legal/transactional/ai-data-center-stocks-slip-democratic-sweep-clouds-expansion-plans-2026-11-05

Reuters (2026b, November 5). *Companies most exposed to potential US data center curbs after blue sweep.* https://www.reuters.com/legal/legalindustry/companies-most-exposed-potential-us-data-center-curbs-after-blue-sweep-2026-11-05

Reuters (2026c, November 5). *Midterms upended Congress, but Trump still commands foreign policy.* https://www.reuters.com/world/us/midterms-upended-congress-trump-still-commands-foreign-policy-2026-11-05

Reuters (2026a, November 9). *Banks, investors grow wary of AI debt, spooked by market selloff.* https://www.reuters.com/legal/transactional/banks-investors-grow-wary-ai-debt-spooked-by-market-selloff-2026-11-09

Reuters (2026b, November 9). *Trump says Qatar and Saudi Arabia want peaceful solution to Iran war.* https://www.reuters.com/world/middle-east/trump-says-qatar-saudi-arabia-want-peaceful-solution-iran-us-ready-strikes-if-2026-11-09

Reuters (2026c, November 9). *Trump to meet Iran war mediator Qatar, no imminent deal seen to end war.* https://www.reuters.com/world/middle-east/trump-meet-iran-war-mediator-qatar-no-imminent-deal-seen-end-war-2026-11-09

Reuters (2026, November 10). *US House votes to derail impeachment of defense secretary Hegseth.* https://www.reuters.com/world/us/us-house-votes-derail-impeachment-defense-secretary-hegseth-2026-11-10

Reuters (2026, November 11). *After US market shakeout, signs suggest too soon to say worst is over.* https://www.reuters.com/business/finance/after-us-market-shake-out-signs-suggest-too-soon-say-worst-is-over-2026-11-11

Security Council Report (2026, November). *Syria: November 2026 monthly forecast.* https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2026-11/syria-97.php

Silver, L. (2026, April 7). *Negative views of Israel, Netanyahu continue to rise among Americans — especially young people.* https://www.pewresearch.org/short-reads/2026/04/07/negative-views-of-israel-netanyahu-continue-to-rise-among-americans-especially-young-people

Smeltz, D., Kafura, C., El Baz, L., & Bach, C. (2026, October 1). *Americans, foreign policy, and the 2026 midterms.* https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/americans-foreign-policy-and-2026-midterms

Smith, S. J., Hubbard, A., Newkirk, A., Ganeshalingam, M., Holecek, B., Sartor, D. A., Mills, M., & Shehabi, A. (2026, June). *United States data center energy usage report: 2025 update.* https://eta-publications.lbl.gov/publications/united-states-data-center-energy-2025

Stewart, P. (2026, October 28). US costs of Iran war rise to over $47 billion, according to Pentagon estimate. *Reuters.* https://www.reuters.com/world/middle-east/us-costs-iran-war-rise-over-47-billion-according-pentagon-estimate-2026-10-28

Stewart, P., Banco, E., Bose, N., & Pamuk, H. (2026, November 4). Vance repudiates Iran war after US electoral defeat. *Reuters.* https://www.reuters.com/legal/government/vance-repudiates-iran-war-after-us-electoral-defeat-2026-11-04

The American Presidency Project (2022). *The 2022 midterm elections: What the historical data suggest.* https://www.presidency.ucsb.edu/analyses/the-2022-midterm-elections-what-the-historical-data-suggest

The Texas Tribune (2026, November 4). *Under Hinojosa, Texas data center approvals could stay paused.* https://www.texastribune.org/2026/11/04/data-center-texas-pause-gina-hinojosa-governor-policies

The Washington Post (2026, November 8). *Democrats will take aim at Medicaid cuts, Iran war and tariffs.* https://www.washingtonpost.com/politics/2026/11/08/democrats-will-take-aim-medicaid-cuts-iran-war-tariffs-jeffries-says

The Washington Post (2026, November 10). *Progressive activists aim to block Jeffries and Schumer from leading Democrats.* https://www.washingtonpost.com/politics/2026/11/10/progressive-activists-aim-block-jeffries-schumer-leading-democrats

U.S. Senate (n.d.-a). *Filibusters and cloture.* https://www.senate.gov/about/powers-procedures/filibusters-cloture.htm

U.S. Senate (n.d.-b). *Glossary.* https://www.senate.gov/about/research-tools/glossary.htm

U.S. Senate (n.d.-c). *Parties and leadership: Historical overview.* https://www.senate.gov/about/parties-leadership/overview.htm

U.S. Senate (n.d.-d). *Powers and procedures.* https://www.senate.gov/about/powers-procedures.htm

U.S. Senate (n.d.-e). *Voting procedure.* https://www.senate.gov/about/powers-procedures/voting.htm

U.S. Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs (n.d.). *Warren releases new report: American national security for sale.* https://www.banking.senate.gov/newsroom/minority/warren-releases-new-report-american-national-security-for-sale

U.S. Senate Committee on Finance (n.d.). *Wyden investigation of Kushner firm continues; new letter outlines Affinity Partners' fee structure, lack of return to investors, and questionable deals with foreign governments.* https://www.finance.senate.gov/ranking-members-news/wyden-investigation-of-kushner-firm-continues-new-letter-outlines-affinity-partners-fee-structure-lack-of-return-to-investors-questionable-deals-with-foreign-governments

U.S. Senate Committee on Foreign Relations (2026, September 22). *Readout: Ranking member Shaheen's meeting with Syrian President Ahmed al-Sharaa.*

https://www.foreign.senate.gov/press/dem/release/readout-ranking-member-shaheens-meeting-with-syrian-president-ahmed-al-sharaa

Vigers, B. (2026, February). *Israelis no longer ahead in Americans' Middle East sympathies.* https://news.gallup.com/poll/702440/israelis-no-longer-ahead-americans-middle-east-sympathies.aspx

Baio, A. (2026, November 9). Hardline Trump aide Stephen Miller takes over as White House chief of staff. *The Guardian.* https://www.theguardian.com/us-news/2026/nov/09/stephen-miller-white-house-chief-of-staff

BBC News. (2026, November 4). *Elon Musk's millions fail to deliver Texas for the Republicans in fierce midterms.* https://www.bbc.com/news/articles/cv8ez3p3ge5ko

Drenon, B., & Habeshian, S. (2026, November 11). Democrat Scott Colom seals historic win in Mississippi Senate race. *BBC News.* https://www.bbc.com/news/articles/cw7vppyr80eeo

Flynn, S. (2026, November 4). The last time a Kansas Democrat was in the Senate, the Wizard of Oz was in cinemas. *BBC News.* https://www.bbc.com/news/articles/cqx29rxkld84o

Grisales, C., & Schapitl, L. (2026, November 3). Democrat Annie Andrews wins South Carolina Senate race in major upset. *NPR.* https://www.npr.org/2026/11/03/g-s1-151666/south-carolina-senate-race-andrews-graham

Horizon Armenian Weekly. (2026, November 3). *U.S. midterm elections could reshape relations with Canada, but tariff uncertainty persists.* https://horizonweekly.ca/en/u-s-midterm-elections-could-reshape-relations-with-canada-but-tariff-uncertainty-persists/

Janssen, E., & The New Republic Staff. (2026, November 13). Dems have a plan to end the Iran war. It's risky, though. *The New Republic.* https://newrepublic.com/post/217967/democrats-end-iran-war-shutdown

NBC News. (n.d.). *Florida governor election results 2026.* Retrieved November 21, 2026, from https://www.nbcnews.com/politics/2026-elections/florida-governor-results

NBC News. (n.d.). *Georgia governor election results 2026.* Retrieved November 21, 2026, from https://www.nbcnews.com/politics/2026-elections/georgia-governor-results

NBC News. (n.d.). *New Mexico governor election results 2026.* Retrieved November 21, 2026, from https://www.nbcnews.com/politics/2026-elections/new-mexico-governor-results

Note, N. (2026, November 13). Democrat Peltola widens lead over both Sullivans combined in Alaska Senate race. *Democracy Docket.* https://www.democracydocket.com/news-alerts/democrat-peltola-widens-lead-over-both-sullivans-combined-in-alaska-senate-race/

PerryCook, T. (2026, November 13). Were some Democrats who missed Hegseth impeachment vote at AIPAC event? *Snopes.* https://www.snopes.com/news/2026/11/13/democrats-missed-hegseth-vote-aipac/

Reuters. (2026, November 13). *Chris Van Hollen announces run for US Senate majority leader, challenging Schumer.* https://www.reuters.com/world/us/chris-van-hollen-announces-run-us-senate-majority-leader-challenging-schumer-2026-11-13/

فرانس 24. (2026، 12 نوفمبر)[تقرير عن فوز سكوت كولوم في سباق مجلس الشيوخ بولاية ميسيسيبي.]
https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7/20261112-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D9%8A-

%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%AA-%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%AE

وحدة التحليل السياسي. (2026، 28 أكتوبر). إتفاقية ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية وتداعياتها الإقليمية – ردود الأفعال وتقدير الموقف. *المعهد المصري للدراسات*. https://eipss-eg.org/%D8%A5%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

ويب، و. (2024، 29 يوليو). ويتني ويب من وراء اختيار ترامب لمن سيشغل منصب نائب الرئيس (ع. رفيق، ترجمة). *المعهد المصري للدراسات*. https://eipss-eg.org/%d9%88%d9%8a%d8%aa%d9%86%d9%8a-%d9%88%d9%8a%d8%a8-%d9%85%d9%86-%d9%88%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d8%ae%d8%aa%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d9%85%d8%a8-%d9%84%d9%85%d9%86-%d8%b3%d9%8a%d8%b4%d8%ba/